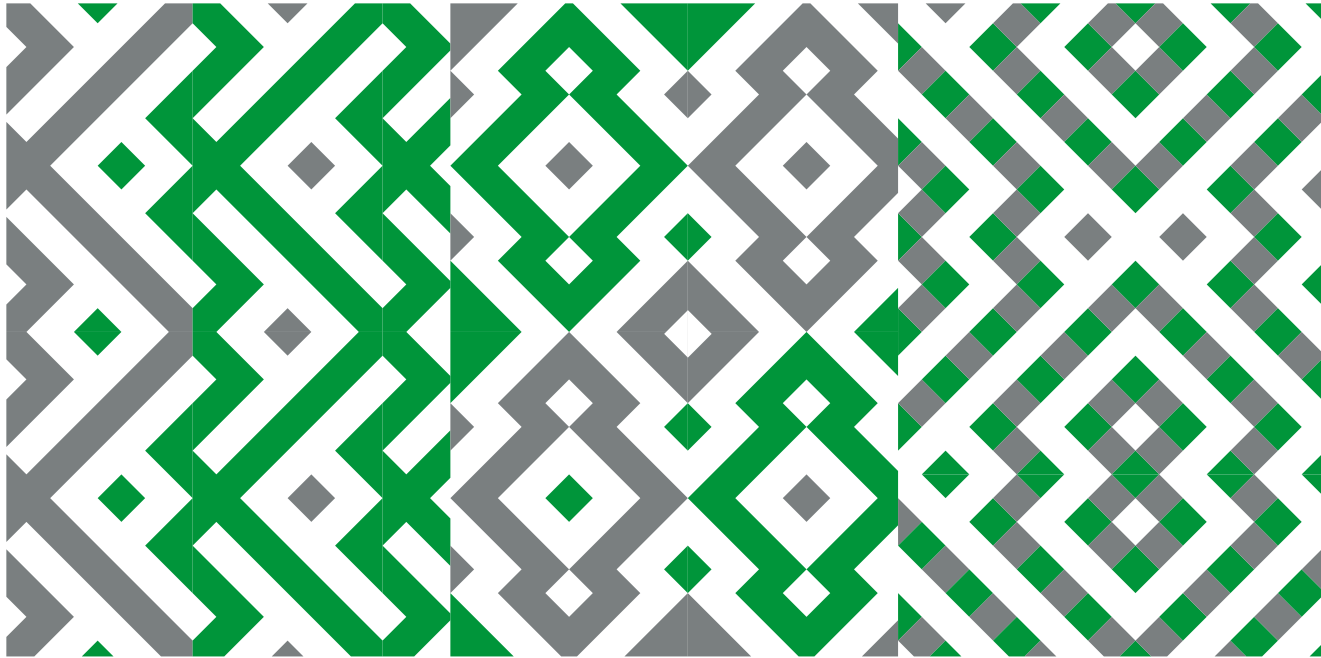


التقرير السنوي

2016

البنك التجاري الكويتي



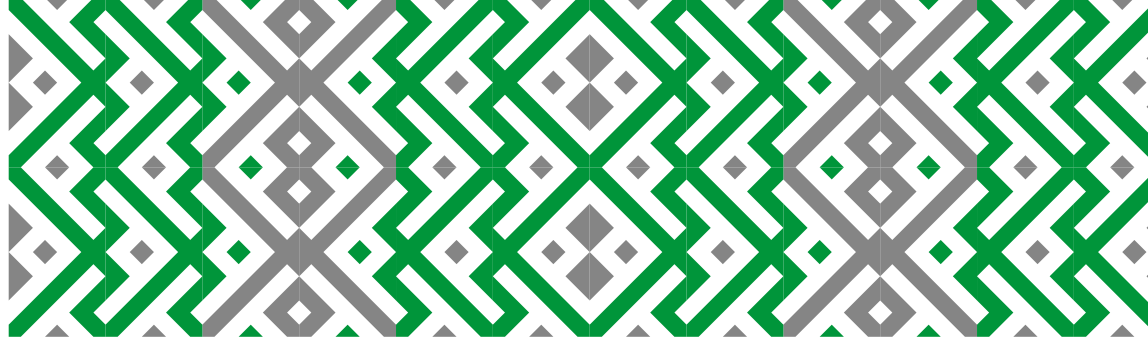
التجاري



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

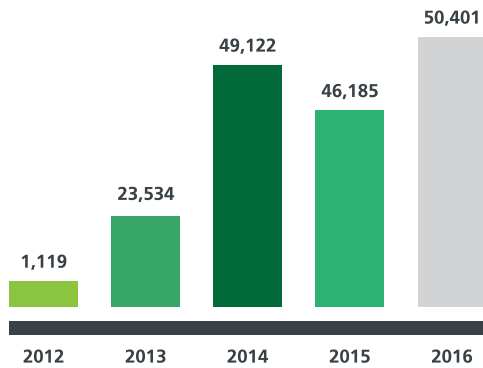


المحتويات

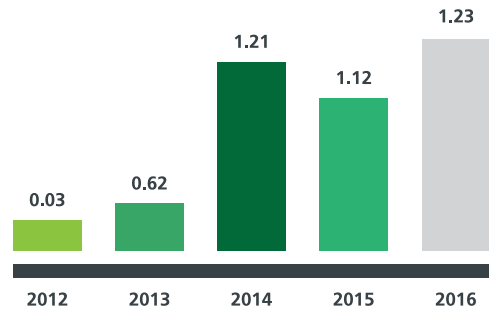
4	مجلس الإدارة
6	المقدمة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
12	الإدارة التنفيذية
14	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
17	نشاطات البنك
36	قواعد ونظم الحوكمة
60	إستعراض البيانات المالية
62	البيانات المالية المجمعة
144	شبكة الفروع



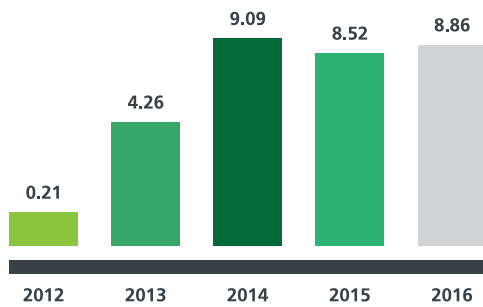
المؤشرات المالية



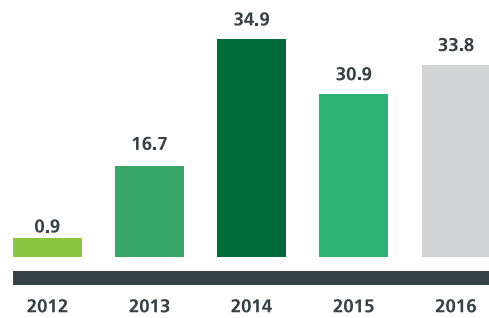
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



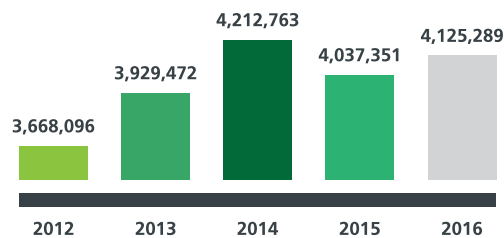
العائد على متوسط الموجودات %



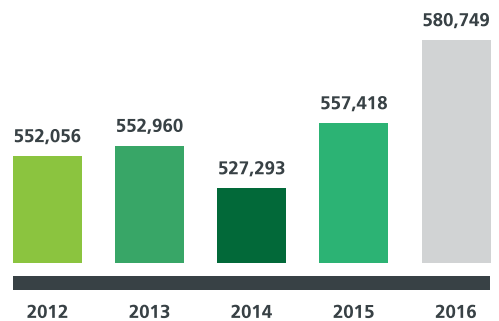
العائد على حقوق المساهمين (متوسط) %



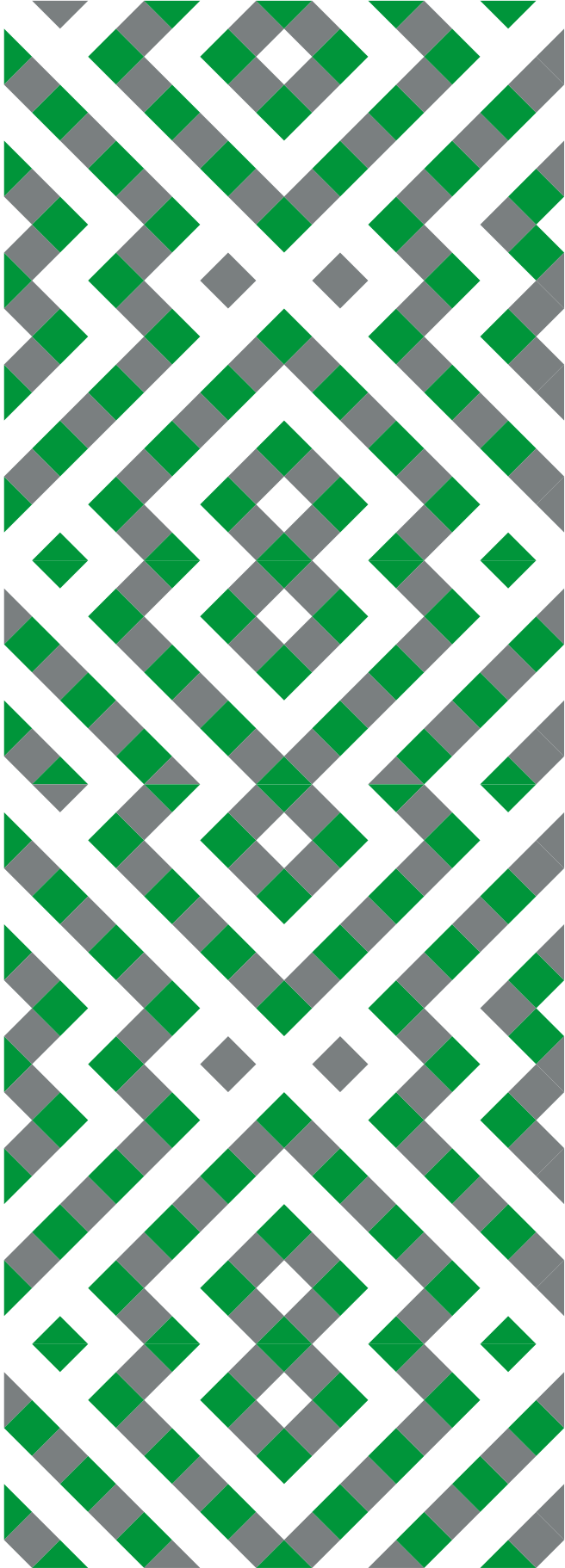
ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم



مجلس الإدارة





علي موسى الموصى
رئيس مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبدالله العلي
عضو مجلس الإدارة



عبد الرزاق عبد القادر الكندري
عضو مجلس الإدارة



الشيخ/ أحمد دعيج الصباح
نائب رئيس مجلس الإدارة



مساعد ثوري الصالح
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبد الهادي الجوري
عضو مجلس الإدارة



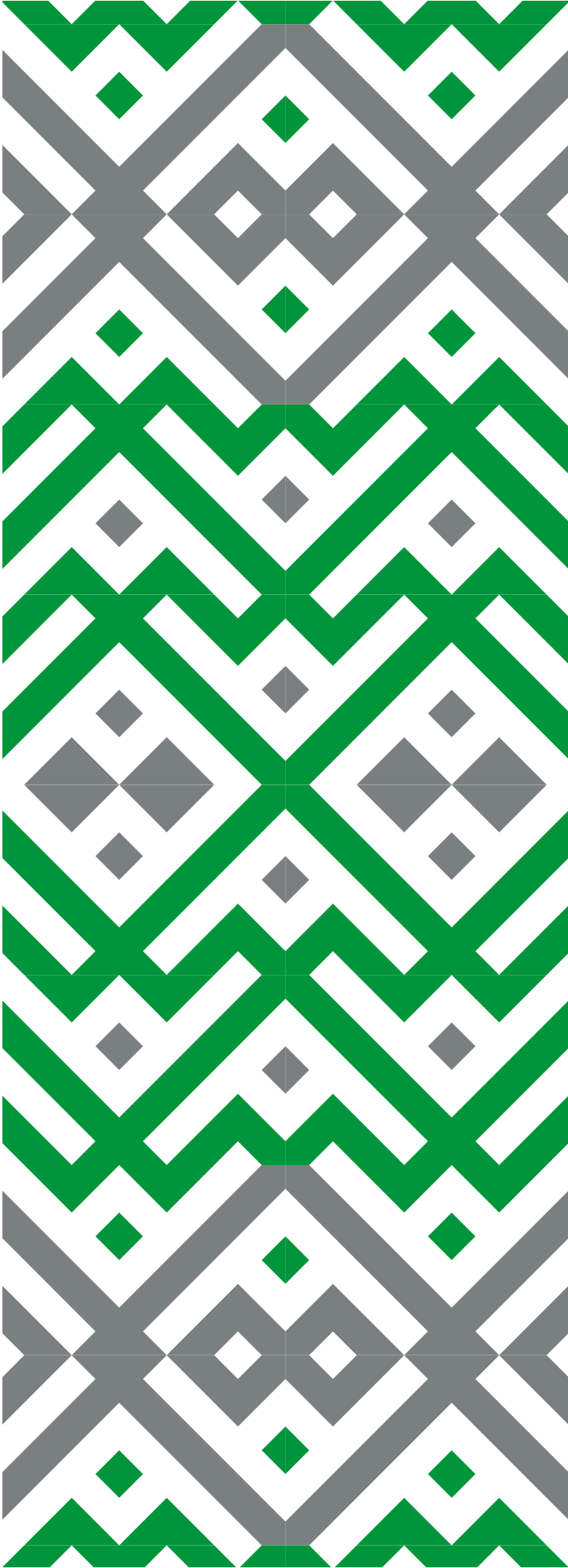
منى موسى الصراف
عضو مجلس الإدارة



حازم مشاري الخالد
عضو مجلس الإدارة



رشا يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة



المقدمة



مقدمة

البنك التجاري الكويتي مؤسسة مصرفية ذات تواجد راسخ في السوق المصرفي الكويتي كثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً. لقد وضع البنك التجاري الكويتي أهداف طموحة تساعد على تبوؤ مكانة متميزة في مصاف المصارف المحلية في دولة الكويت من خلال تأكيد الثقة المتبادلة بينه وبين عملائه من الأفراد والشركات.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي بشكل عام وتأثيراتها على بيئة العمل المصرفي في دولة الكويت، إلا أن البنك، ومن خلال إستراتيجيته المحددة التي تمكنه من التعامل مع كافة المعطيات والظروف الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية، تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة والمحافظة على مركزه في خضم بيئة الأعمال التي شهدت تقلبات وصعوبات كثيرة.

والبنك التجاري الكويتي - كعهده دوماً - سوف يواصل سعيه الدائم لطرح منتجات وخدمات مصرفية مميزة تحوز على رضا عملائه أفراداً وشركات وتستجيب لمستوى تطلعاتهم ليبقى دوماً الاختيار المفضل للعملاء، فضلاً عن مشاركته في تمويل المشاريع الحيوية التي تطرحها الدولة في إطار خطة التنمية الشاملة.

وسوف يعمل البنك جاهداً من أجل تحقيق عوائد مجزية لمساهمييه والمحافظة على دوره المعهود وجهوده المميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كمؤسسة مصرفية مرموقة تسعى إلى ترسيخ ثوابت العمل الاجتماعي المؤسسي في دولة الكويت.



علي موسى الموصى
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مساهمينا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أعرض عليكم موجزاً حول أعمال ونتائج ونشاط البنك عن عام 2016. ولقد تضمنت القوائم المالية المرفقة المعلومات والبيانات المقررة قانونياً ورقابياً، فضلاً عن بعض الإضافات التي ينفرد بها البنك، آمليين أن نسلط الضوء على بعض المواضيع، محل إهتمام مساهمينا الكرام والأطراف ذات الصلة، المتعلقة بنشاطات البنك.

أولاً: نبذة منتقاة من بنود البيانات المالية المعروضة

تكشف بياناتنا المالية ويوضح عن الأثر الايجابي للنهج التحفظي الذي سارت عليه إدارة البنك منذ منتصف العام 2014 حيث أدى ذلك النهج الى تحسين ملحوظ في جودة الأصول وزيادة قدرات وإمكانيات البنك درءاً لمخاطر تحسبت لها الإدارة من واقع إدراكها لطبيعة تلك المخاطر، وعلى الرغم من تغيير المعطيات الاقتصادية محلياً من جراء انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض مداخيل الدولة خلال الاعوام السابقة. إلا أن البنك تمكن من استيعاب أي تأثير على أوضاعه وأدى ذلك النهج التحفظي إلى نمو وجودة أصول البنك وزيادة الربحية.

إجمالي الأصول

بلغ إجمالي أصول البنك نحو 4,125.3 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2016 (4,037.4 مليون دينار كويتي - عام 2015) وبلغ مقدار الزيادة نحو 87.9 مليون دينار كويتي وبنسبة زيادة مقدارها 2.2 %، وننوه في هذا الصدد الى أن قرار الإدارة العليا في البنك بإعادة هيكلية أصول وخصوم البنك منذ عام 2014 بغرض تحسين جودة الأصول وربحيته قد بدأت تاتي ثمارها، وقد ترتب على ذلك تحسين مستوى الربحية في بعض قطاعات البنك وبشكل خاص قطاعات الخزينة والاستثمار والعمليات الدولية والقروض المشتركة.

القروض والسلفيات

بلغ إجمالي محفظة القروض لدى البنك نحو 2,250.5 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2016 (2,297.5 مليون دينار كويتي - عام 2015) منخفضة بمقدار 47 مليون دينار كويتي بنسبة 2 %، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة إستمرار إستراتيجية البنك بتحسين جودة أصول المحفظة المذكورة والتخلص من القروض غير المنتظمة من خلال شطبها من سجلات البنك وذلك دون التفريط بالحقوق القانونية للبنك.

الديون (القروض) المشطوبة

ننوه في هذا الصدد إلى أن الرصيد المتراكم للقروض المشطوبة من سجلات البنك اعتباراً من عام 2010 قد بلغ نحو 685.8 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2016 (بلغ رصيد الديون المشطوبة خلال السنوات الاربعة الاخيرة نحو 258 مليون دينار كويتي وتم استرداد ديون بنحو 93.8 مليون دينار كويتي خلال ذات الفترة) والرصيد المتراكم للقروض المشطوبة لا ينشر في القوائم المالية ويستمر البنك في ملاحقة مدينو تلك القروض لتحصيل أكبر جزء ممكن منها.

والجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة قياساً بإجمالي محفظة القروض كما في نهاية عام 2016 قد بلغت نسبتها 0.5 % (0.9 % في نهاية عام 2015) وهي من أفضل النسب على مستوى القطاع المصرفي في دولة الكويت إن لم يكن أفضلها.

المخصصات

إنتهج البنك سياسة متحفظة خلال السنوات السابقة بتكوين المخصصات اللازمة سواء العامة أو المحددة، ويستمر البنك على هذا النهج الذي يستهدف في النهاية التحوط لأي حالات تعثر من العملاء في سداد مديونياتهم أو تدني في أسعار إستثمارات البنك، ومن ثم تحصين ميزانية البنك درءاً لأي مخاطر مستقبلية محتملة. وقد بلغت أرصدة المخصصات المتوافرة 141 مليون دينار كويتي، وتبلغ نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة نحو 1175.8 %.

الإيرادات والربحية

- بلغ إجمالي إيرادات العمليات والائتاع نحو 37.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016 مقارنة بنحو 34.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2015 وتبلغ نسبة الزيادة المحققة في البند نحو 9.4 %.
- بلغ إجمالي إيرادات الفوائد نحو 120.1 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016 مقارنة برصيد تلك الإيرادات من الفوائد في نهاية عام 2015 والبالغ نحو 108.4 مليون دينار كويتي وتمثل الزيادة المحققة في البند والبالغ مقدارها نحو 11.7 مليون دينار كويتي ما نسبته 10.8 % مقارنة بالمحقق في عام 2015.
- بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك كما في نهاية عام 2016 نحو 140.3 مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها نحو 4.1 مليون دينار كويتي وبمعدل زيادة بلغ نحو 3 % مقارنة برصيد المحقق بالعام السابق والبالغ نحو 136.2 مليون دينار كويتي. هذا وبلغت الأرباح الصافية في نهاية عام 2016 حوالي 50.4 مليون دينار كويتي (33.8 فلس للسهم الواحد) مقارنة بـ 46.2 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2015 (30.9 فلس للسهم الواحد) وتبلغ نسبة الزيادة المحققة في صافي الأرباح نحو 9.1 %.
- بلغ العائد على الموجودات 1.2 % والعائد على حقوق المساهمين 8.9 % كما في نهاية عام 2016 مقارنة بـ 1.1 % و 8.5 % على التوالي كما في نهاية عام 2015.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن رصيد الأرباح المرحلة إلى العام القادم ارتفع بحوالي 13.1 مليون دينار كويتي بنسبة 8.6 % بنهاية عام 2016، حيث بلغ مقدار الأرباح المرحلة 165.2 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2016 (152.1 مليون دينار كويتي - عام 2015).

حقوق المساهمين

بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنك في نهاية عام 2016 نحو 580.7 مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها 23.3 مليون دينار كويتي مقارنة بإجمالي حقوق المساهمين في نهاية عام 2015 والبالغ نحو 557.4 مليون دينار كويتي، وتبلغ نسبة الزيادة نحو 4.2 %.

كفاية رأس المال والرفع المالي

بلغ معدل كفاية رأس المال 17.9 % كما في نهاية عام 2016، مقارنة بـ 18.4 % كما في نهاية عام 2015 ومعدل كفاية رأس المال الحالي يزيد بشكل مريح عن معدل كفاية رأس المال المحدد من قبل السلطات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي. كما بلغت كل من نسبة الرفع المالي 11.2 % ونسبة تغطية السيولة 142 % في نهاية عام 2016، وتزيد تلك النسب بشكل مريح عن النسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وفقاً لتعليماته الصادرة في هذا الشأن.

ثانياً: استشراف المستقبل

بينت التطورات السلبية في أسعار النفط الخام ومنتجاته منذ نهاية عام 2014، وبشكل عملي، أهمية هذه السلعة وخطورتها على الاقتصاد الكويتي كنتيجة لاعتماد اقتصاد الدولة بشكل كبير على سلعة واحدة وهو الأمر الذي أدى إلى أن العجز في الميزانية العامة للدولة قد بدأ يأخذ شكلاً بنيوياً ليمتد لسنوات قادمة وآثار معالجته ستسفر عن آثار اجتماعية سلبية فضلاً عن تلك الآثار الاقتصادية من انكماش في معدلات النمو في القطاعات غير النفطية.

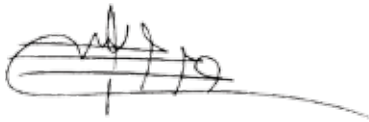
وسيكون من العسير التنبؤ بما ستكون عليه أسعار النفط الخام ومنتجاته خلال عام 2017 بأي درجة من اليقين، فهذه الأسعار سوف تكون حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل منها عامل العرض والطلب وعامل تأثير أسعار الطاقة البديلة وبالذات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح أيضاً التأثير الناتج عن زيادة كفاءة التشغيل والاستخدام والتطورات التكنولوجية في النقل والمواصلات وأخيراً وليس آخراً عامل الاحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط المحكوم بالازمات وحالة التوتر التي تسود منطقة الخليج العربي منذ زمن.

والدليل على ما سبق ذلك التباين الشديد حول توقع سعر برميل النفط الخام - برنت خلال عام 2017 حيث تحدثت مراكز متخصصة عن وصول سعر برميل النفط من خام برنت الى نحو 50 دولار ورأى البعض الآخر امكانية أن يصل سعر البرميل 70 دولار في حين توقع المتشائمون أن يصل سعر البرميل نحو 30 دولار.

تضمن تقرير صندوق النقد الدولي «الكويت: قضايا مختارة» الصادر في 2016/12/16 المشورة المهنية ويقترح ناقوس الخطر، حيث أشار التقرير إلى أن استمرار بيئة أسعار النفط الحالية وغياب الإصلاحات على المدى المتوسط (2016 - 2021) سيؤدي إلى تقليص معدلات النمو من 5.4 % إلى 3.2 % وفي كل الأحوال سيشعر المتابع لأوضاع النشاط في القطاعات غير النفطية بحالة الانكماش والتراجع ولعل أكثر المواضيع حساسية الآن هي مسألة فرص العمل المتاحة للمواطنين وقضية انتاجية العمل.

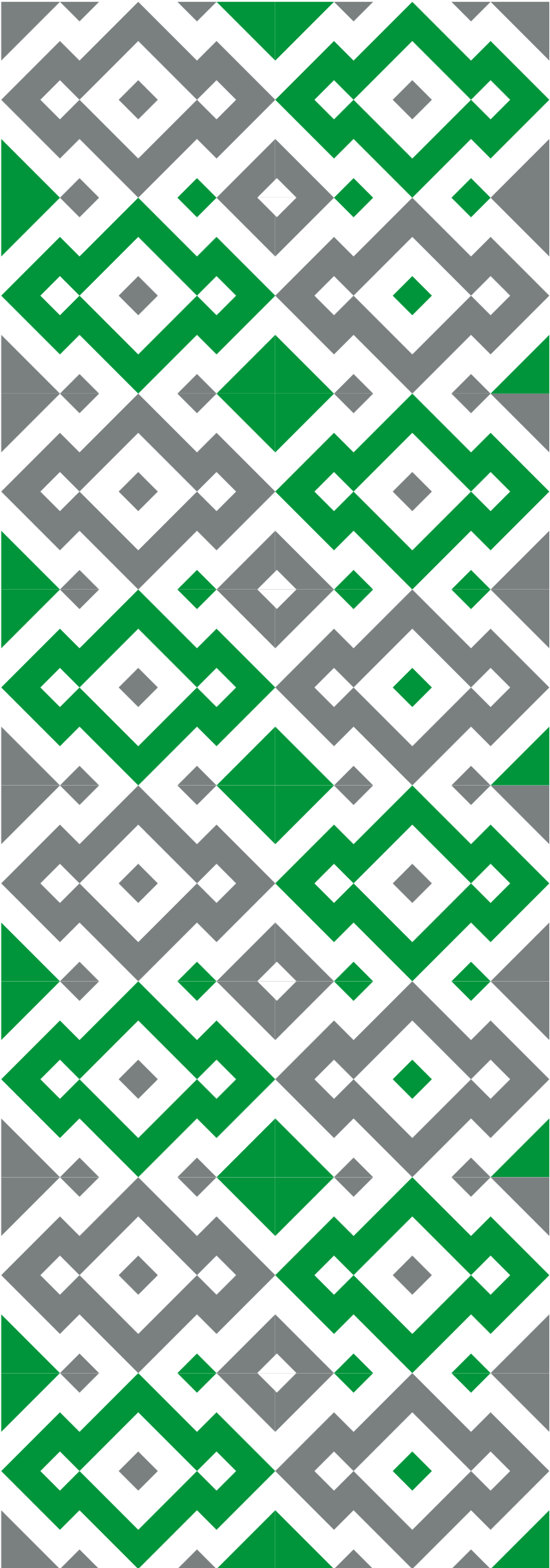
وعلى مستوى البنك التجاري الكويتي يتم النظر بحذر لما قد يسفر عنه عام 2017 نظراً لكونه عام التغييرات الاقتصادية في المنطقة ككل وفي ذات الوقت عام التكيف مع هذه المتغيرات الصعبة.

وختاماً أتوجه وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر والتقدير الى كافة مساهمي البنك وعملائه والعاملين فيه وكافة الأطراف ذات العلاقة والجهات الرقابية وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي متمنيين التوفيق والنجاح للجميع.



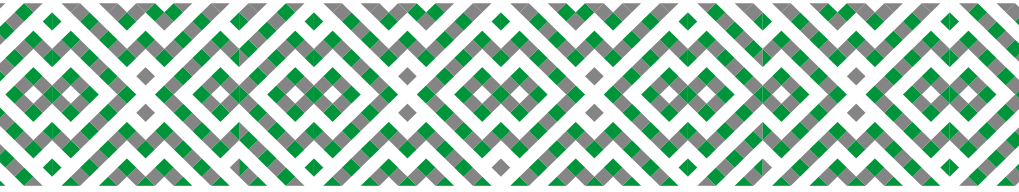
علي موسى الموسى

رئيس مجلس الإدارة



الإدارة التفذية





إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

محمد هاشم محمد هاشم

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
مدير عام - الإدارة القانونية

سحر عبد العزيز الرميح

مدير عام - قطاع الائتمان التجاري
مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية
للأفراد

يعقوب حبيب الابراهيم

مدير عام - إدارة الالتزام والحوكمة

مسعود الحسن

رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية
والتخطيط

منى حسين العبد الرزاق

مدير عام - إدارة الموارد البشرية

عدلي عبد الله غزال

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

الشيخة / نوف سالم العلي الصباح

رئيس إدارة الإعلان والعلاقات العامة

سياما سوندار بارفاتراج

رئيس قطاع إدارة المخاطر بالوكالة

أحمد محمد سيف الدين فرحات

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

بول عبد النور داوود

مدير عام - قطاع العمليات

ياسر محمود بهبهاني

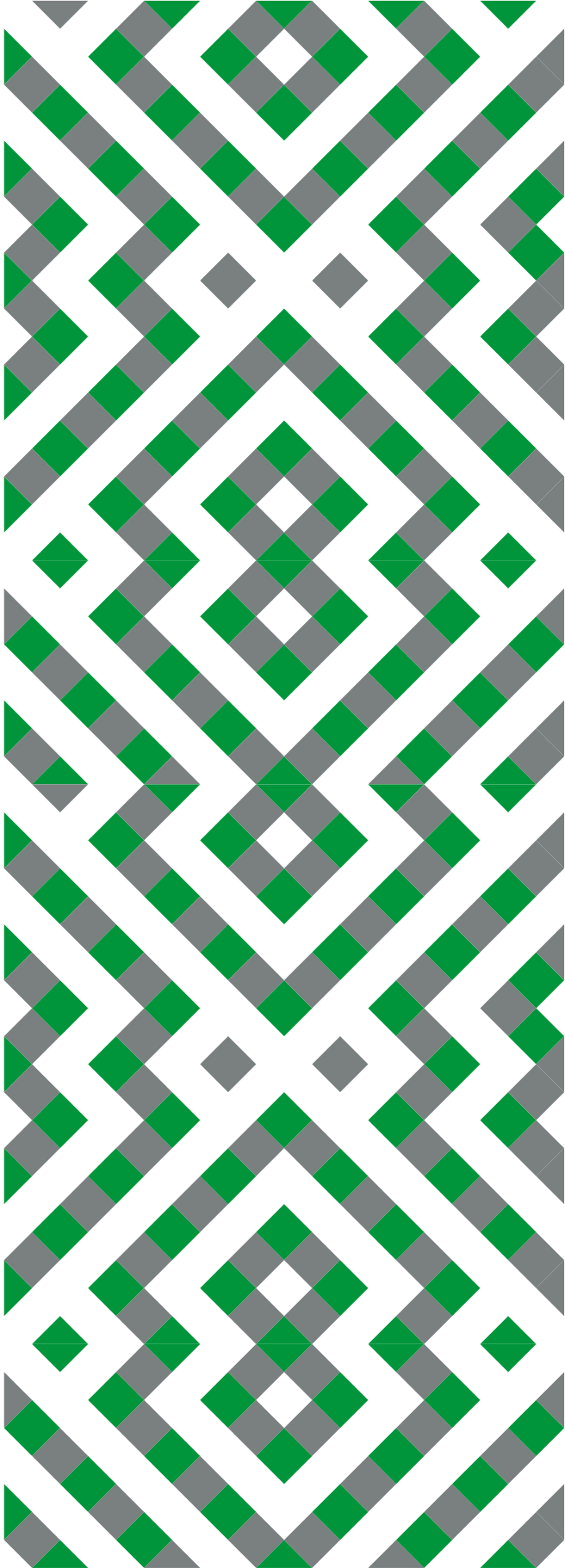
مدير عام بالوكالة - إدارة تكنولوجيا المعلومات

كونال انيرود سينج

رئيس قطاع الخدمات المصرفية الدولية
والقروض المشتركة بالوكالة

الشيخ / نواف علي صباح الصباح

مدير أول - الخدمات العامة



عرض موجز للأوضاع الاقتصادية



الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2016 اضطراباً كبيراً نتيجة لتدهور وتراجع الاقتصاد الصيني وتخفيض التصنيف الائتماني للدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى هزة اقتصادية أخرى كبيرة وهي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو ما دفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة للدولار الأمريكي دون تغيير بينما قام بنك إنجلترا المركزي بخفض أسعار الفائدة مع الاستمرار في تنفيذ برنامج التيسير الكمي. ومما لا شك فيه أن تراجع أسعار النفط كان له أثر إيجابي على العديد من الدول المستهلكة للنفط، بينما أدت حالة التراجع الكبير التي شهدتها الدول المنتجة للنفط إلى تراجع النمو العالمي بمعدل يزيد عن 1 %. وتعد التوترات الجيوسياسية وتخمة المعروض من النفط وما ترتب عليه من هبوط أسعار النفط من أهم العوامل التي تهدد وتعرق استقرار النمو الاقتصادي.

قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2017 بنسبة تتراوح من 0.1 % إلى 3.40 % مع نظرة مستقبلية لا تتسم بالتفاؤل نتيجة للأسواق المالية التي تتسم بالإفراط في أنشطتها ومشاريعها الاقتصادية والاستثمارات عالية الاستدانة وكذلك بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد أصدرت الأمم المتحدة تقريراً وصفت فيه وضع الاقتصاد العالمي بأنه هش وحثت الدول على اتخاذ التدابير اللازمة بشأن السياسات المتعلقة بالتجارة والضرائب والديون بهدف تحسين أوضاع النمو الاقتصادي. ويشير التقرير السنوي لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعني بالتجارة والتنمية إلى ارتفاع معدل الديون والتباين الحاد في مستويات الأداء الاقتصادي، محذراً بأن إدارة ومواجهة التحديات الاقتصادية الحالية قد تكون أصعب مما كان عليه الوضع خلال الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال عام 2008.

الاقتصاد الكويتي

على الرغم من ارتفاع المصروفات في الموازنة العامة للدولة وانخفاض أسعار النفط، فإنه من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الكويتي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.60 % خلال عام 2016. هذا وقد قامت الحكومة بطرح عدد من المناقصات المتعلقة بمشاريع معامل تكرير النفط والاستكشافات النفطية، حيث قامت بوضع الخطط اللازمة لأعمال التوسع الرئيسية في البنية الأساسية. ومن المتوقع أن تؤدي تلك الخطط الإستراتيجية والقيام بتنفيذها إلى خلق مزيد من الأعمال والأنشطة الاقتصادية. كما أنه من المتوقع توافر مزيد من فرص العمل في ضوء تزايد الإنفاق الحكومي، ومن ثم القدرة على خفض نسبة البطالة بشكل كبير وذلك بناءً على آخر دراسة/استقصاء تم القيام به بشأن نسبة البطالة في الكويت.

ويشير مؤشر أسعار المستهلك CPI - وفقاً لأحدث البيانات والأرقام - إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة متوسطة. ومن المتوقع قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم للدينار الكويتي في حال قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة للدولار الأمريكي.

وتعمل دولة الكويت على إيجاد خطط للحصول على أموال قدرها 9.9 مليار دولار أمريكي من خلال أسواق أدوات الدين العالمية بهدف سد العجز في الموازنة العامة نظراً لتأثير انخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة.

وتضع دولة الكويت مؤشرات تقديرية للمصروفات للسنة المالية 2016 - 2017 بنحو 18.9 مليار دينار كويتي ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات 10.4 مليار دينار كويتي، كما ستمثل العوائد غير النفطية 1.6 مليار دينار كويتي من إجمالي الإيرادات.

وقد ظلت التصنيفات التي حصلت عليها دولة الكويت من كبرى وكالات التصنيف الائتماني العالمية كما هي، حيث قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند مستوى AA وكذلك قامت موديز بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند مستوى Aa2 وهو ثالث أعلى تصنيف من حيث الدرجة الإستثمارية.

ونظراً للهبوط الحاد في أسعار النفط، قامت 6 دول خليجية بطرح وبيع مجموعة من السندات الدولية بفرض تمويل العجز الكبير الحاصل في موازناتها العامة والذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتسع فجوته لـ 900 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2021.

وتواصل دولة الكويت نظامها القائم على ربط معدلات الصرف بسلة عملات غير معلنة والتي يتم الاحتفاظ بمكوناتها بصورة سرية مع وجود الدولار الأمريكي كأحد المكونات الرئيسية للسلة.

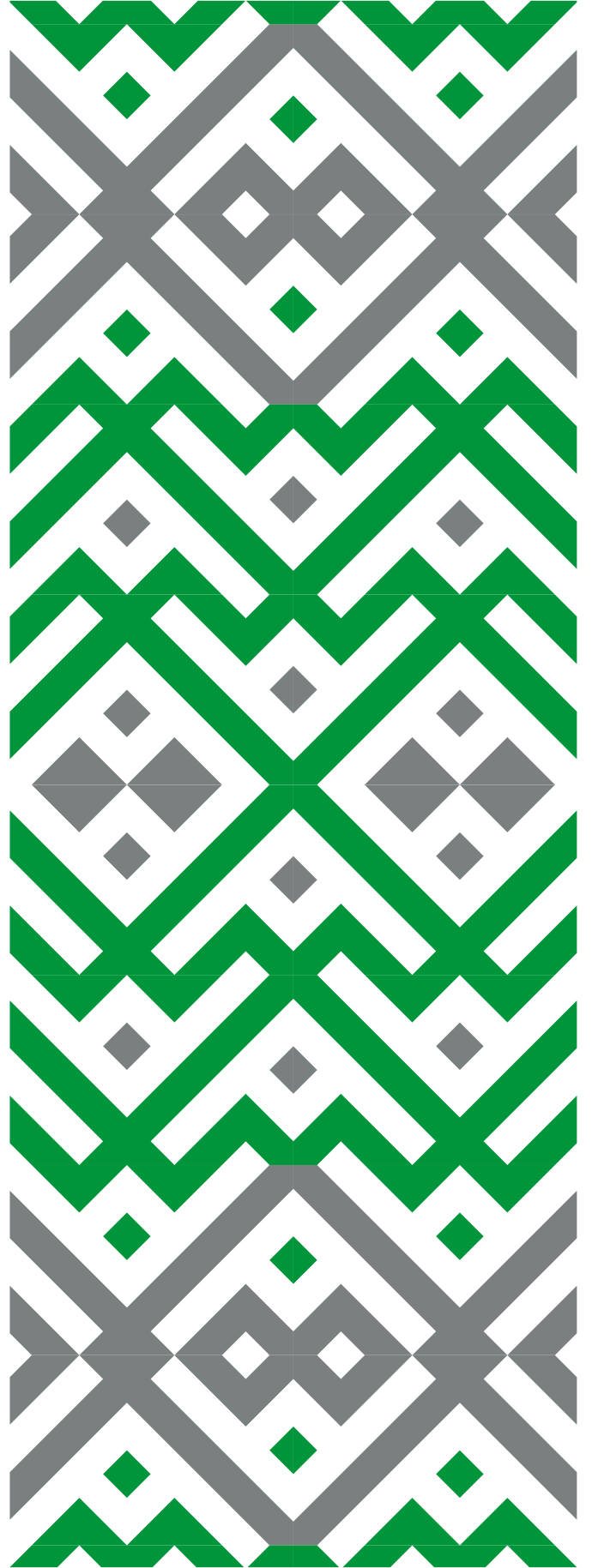
سوق الكويت للأوراق المالية

تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية نتيجة لهبوط أسعار النفط وتراجع الآفاق المتوقعة للأوضاع الاقتصادية بالمنطقة. ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل طفيف، شهد مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية تحسناً هامشياً ساهم في تعزيز قدرة السوق على تقليص الخسائر. ونظراً لأن الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى زيادة عرض النقد وزيادة الأنشطة الاقتصادية، فإنه من المحتمل أن يشهد سوق الأسهم تدفقات داخلية لبعض الإستثمارات في الأسهم خلال عام 2017.

وقد أقل مؤشر السوق لعام 2016 عند مستوى 5748 نقطة مسجلاً مكاسب بنسبة 2.37 % مقارنة بالعام الماضي، مع العلم بأن أعلى مستوى سجله المؤشر خلال عام 2016 كان عند مستوى 5775 نقطة بينما كان أدنى مستوى عند 4911 نقطة.

ولعل أبرز المخاطر التي قد تقف عائقاً أمام تعافي أداء أسواق الكويت للأوراق المالية هي زيادة أسعار الفائدة على المستوى المحلي وتخفيض الإنفاق الحكومي المقدر في موازنة الدولة.

نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الكويتي جهوده الرامية إلى توفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية لعملاء البنك من الأفراد بهدف تأكيد حصة البنك في السوق والوفاء بمتطلبات وتوقعات العملاء ليبقى التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء. ومن هذا المنطلق، اتخذ القطاع عدد من المبادرات خلال عام 2016 بهدف تعزيز هذا التوجه. ومن ضمن هذه المبادرات تلك المتعلقة بالحسابات والعروض الترويجية والقنوات الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية وجودة الخدمات والتوعية بالمنتجات.

الحسابات والعروض الترويجية

- قام البنك بإطلاق حساب النجمة بحلته الجديدة حيث تم زيادة قيمة السحوبات الربع سنوية لتصبح 100,000 دينار كويتي في الربع الأول، 150,000 دينار كويتي في الربع الثاني، 200,000 دينار كويتي في الربع الثالث و250,000 دينار كويتي في الربع الأخير، وقد تم إطلاق حملة تسويقية لتعريف العملاء بهذا التغيير واجتذاب عملاء جدد وزيادة الأرصدة في هذا الحساب، وقد تكللت هذه الحملة بالنجاح.
- تم إطلاق مجموعة جديدة من بطاقات ماستركارد الائتمانية ما بين البنك التجاري والخطوط الجوية البريطانية والتي تدخل ضمن أول برنامج ولاء يطلقه البنك التجاري مع شركة طيران عالمية. وتعد هذه البطاقة الوحيدة في الكويت والشرق الأوسط التي تحمل الشعار المشترك بين كل من البنك التجاري الكويتي والخطوط الجوية البريطانية. وتمنح البطاقات المتنوعة التي تم إطلاقها نقاط Avios عند استخدام البطاقة بالإضافة إلى نقاط مكافآت عند إصدار البطاقة تختلف حسب نوع البطاقة المصدرة والموجودة ضمن ثلاث أنواع وهي بطاقة ماستركارد وورلد، بطاقة ماستركارد بلاتينيوم وبطاقة ماستركارد مسبقة الدفع. وتتيح النقاط التي يقوم العميل بتجميعها عند استخدام بطاقته إمكانية السفر إلى أي من بلدان العالم عبر الخطوط الجوية البريطانية أو أي من شركات الطيران المنضوية تحت تحالف oneworld والذي يضم 14 شركة طيران عالمية منها الخطوط الجوية القطرية والخطوط الملكية الأردنية والعديد من الشركات الأخرى، وقد تم إطلاق حملة واسعة لتسويق البطاقات الجديدة وتعريف العملاء الحاليين والجدد على مميزات البطاقة. وقد لاقت البطاقات الجديدة استحساناً كبيراً من عملاء وغير عملاء البنك.
- تم إطلاق عرض خاص لتحويل الرواتب لاستهداف الموظفين الجدد بحيث يحصل العميل على فرصة دخول سحب ربع سنوي على سيارة BMW X5، بالإضافة إلى الهدية الفورية التي يحصل عليها العميل عند تحويل الراتب والتي تتضمن الاختيار ما بين الجائزة النقدية أو إمكانية الحصول على قرض بدون فائدة، وقد تم إطلاق حملة تسويقية للترويج للعرض واستقطاب عملاء جدد.
- تم إطلاق العديد من الحملات التسويقية لحاملي البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع وذلك من خلال العروض والخصومات المميزة والمقدمة من مجموعة مطاعم وفنادق وأماكن للتسوق بالإضافة إلى عدد من المراكز العلاجية.
- تم تجهيز 6 فروع تشمل جميع المحافظات للتكيف مع المتطلبات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وقد تم تدريب مجموعة من الموظفين على لغة الإشارة، كما تم إعداد نماذج خاصة لفتح الحسابات والعقود يمكن قراءتها بطريقة برايل. وتهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل التعامل المصرفي مع هذه الفئات وتأدية البنك لدوره في تقديم خدماته لجميع فئات المجتمع.

القنوات الإلكترونية

- تم إطلاق خدمة الحصول على الرقم السري للبطاقات الائتمانية e-pin وتسمح هذه الخدمة للعميل بالحصول على الرقم السري الخاص ببطاقته الائتمانية أو المسبقة الدفع عبر رسالة نصية تصله إلى رقم الهاتف الذي تم تحديده عند طلب البطاقة، ويمكن للعميل طلب الرقم السري من خلال مسح الرمز الذي يصله مع البطاقة أو عن طريق إدخال الرمز عبر القنوات الإلكترونية للبنك التجاري المتمثلة في خدمة التجاري أون لاين E-Banking أو التطبيق الخاص بالبنك التجاري. كما تم أيضاً تعزيز الحماية على العمليات التي تتم خارج الكويت عن طريق تمرير البطاقة بجهاز معين للسحب (Swipe) دون

استخدام تكنولوجيا الشريحة الذكية الموجودة في جميع البطاقات المصدرة من البنك بحيث تمنع هذه الخدمة إجراء أي عمليات عبر تمرير البطاقات اذا لم يتم العميل بإبلاغ البنك بتواجده خارج الكويت (وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية وبعض دول شرق آسيا التي ما زالت تتبع نظام تمرير البطاقة بجهاز للسحب (swiping)

- تم تطبيق نظام الخدمة الذاتية في مجموعة من الفروع فيما يتعلق بالعديد من المعاملات التي يتم إجرائها من خلال موظفي الفروع وذلك للمساهمة في تقديم خدمة سريعة ومميزة للعملاء وتخفيض تكلفة تقديم الخدمات، وسوف يتم نشر هذا النظام في جميع فروع البنك في العام 2017، بالإضافة إلى توسيع الخدمات المشمولة بهذا النظام لتشمل عملية فتح الحسابات وإصدار بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية المسبقة الدفع والتواصل المباشر مع موظفي مركز الاتصال.
- تم إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة وهي خدمة جديدة ومميزة تسمح للعميل إجراء عملية تحويل نقدي من خلال الإنترنت أو تطبيق التجاري، حيث يقوم العميل بموجبه بإرسال رسالة نصية إلى أي رقم هاتف محمول في الكويت، وبموجب الرمز الموجود في الرسالة يستطيع العميل سحب المبلغ النقدي من خلال أي من مكائن السحب الآلي الموجودة في أي من فروع البنك بدون الحاجة لاستخدام أي بطاقة.
- قام البنك خلال العام بتحويل مركز الاتصال Call Center إلى وحدة مركز الاتصال Contact Center Unit بهدف تحقيق التكامل وبشكل فعال بين القنوات الإلكترونية المختلفة بالبنك ووحدة مركز الاتصال. ومما لا شك فيه أن عملية التحويل هذه سوف تُفضي إلى تحسين الخدمات المقدمة للعملاء من خلال مركز يستهدف في المقام الأول خدمة العملاء ويجعلهم محط اهتمامه. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق خدمة جديدة مُعدة خصيصاً لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية المميزة والتي تتمثل في إعطاء الأولوية والأهمية للمكالمات الهاتفية الواردة من هؤلاء العملاء، بحيث يتم الرد عليهم وخدمتهم في ثوان معدودة دون الحاجة للانتظار طويلاً. ويعمل لدى وحدة مركز الاتصال مجموعة من الموظفين المختصين لخدمة ومساعدة عملاء البنك على مدار الساعة والرد على استفساراتهم بشكل سريع.
- هذا وقد قام البنك بتأسيس وحدة رعاية العملاء لتعمل بتبعية وظيفية لوحدة مركز الاتصال وهو ما يعد أحد أهم المبادرات التي اتخذها البنك خلال العام للتعامل وبشكل سريع مع أي ملاحظات قد يبدوها العملاء تجاه بعض الخدمات المقدمة من قبل البنك وذلك بهدف الحفاظ على المستوى المتميز في خدمة العملاء. وفي هذا السياق، تم تحسين أعمال المتابعة اليومية وحل المشكلات التي قد يواجهها العملاء وهو ما يعد دلالة على أن البنك لم يتوانى عن اتباع كافة السبل اللازمة لتحقيق الرضا التام لعملائه وهو ما يعد أحد نقاط الارتكاز لنجاح أعمال البنك، حيث يعمل البنك بصفة دائمة على قياس رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم.

جودة الخدمات والتوعية بالمنتجات المصرفية

- تم تأسيس (وحدة استبقاء العملاء) والتي تعمل بتبعية وظيفية لوحدة جودة الخدمات المصرفية بهدف الإبقاء على العملاء وتقليل معدل دوران عملاء البنك عن طريق اكتساب ثقتهم في التعامل مع البنك.
- تم تحديث (نموذج التقييم) بما في ذلك التقييم المفصل المعد لكل موظف من موظفي الفروع وخدمات الأفراد بهدف إعداد وتقديم سجلات كاملة - على أساس ربع سنوي - تتضمن التقييمات التي تمت بشأن الموظفين ونتائج الاختبارات التي تقيس مستوى أدائهم ومدى دقة المعلومات المتاحة لديهم حول المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنك.
- تم استحداث نظام المراقبة والمتابعة المباشرة مع فروع البنك أثناء خدمة العملاء من خلال كاميرات المراقبة الأمنية وذلك لضمان استخدام أحدث التقنيات في تقديم أفضل الخدمات للعملاء.
- تم إجراء زيارات لفروع البنك خلال الفترات الصباحية للتحديث مع الموظفين ومناقشة أي ملاحظات أو شكاوى لديهم وذلك بهدف تحسين أداء الموظفين.
- تم إجراء تقييمات شهرية لمعلومات موظفي وحدة الاتصال للتأكد من دقة المعلومات المتاحة لديهم حول المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنك.

- تم إجراء تقييمات جديدة خاصة بالموظفين القائمين على إدارة الأمور المتعلقة بمنح القروض لتحفيزهم وتشجيعهم على تحقيق مزيد من الإنجاز في الأداء.
- قام البنك بتنظيم دورات تدريبية لموظفي الفروع وإجراء تقييمات خاصة بهم، حيث تهدف هذه الدورات إلى تهيئة موظفي الفروع للتكيف مع متطلبات بيئة العمل بسهولة.
- تم تطبيق نظام جديد للاختبارات التي تقيس مستوى أداء الموظفين ومدى دقة المعلومات المتاحة لديهم بشأن المنتجات والخدمات المصرفية.

قطاع الائتمان التجاري

يمثل قطاع الائتمان التجاري ركناً أساسياً في عمل البنك، وأحد مصادر الإيرادات الرئيسية بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الجوهرية والتي تتمثل في تعظيم عوائد البنك وإضافة أصول ذات قيمة وجودة عالية إلى محفظة الائتمان، وذلك من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة والمتمثلة في قطاع المقاولات، قطاع التجارة العامة بالإضافة إلى قطاع الإستثمار والعقار، وذلك حتى يتم تلبية احتياجات الشركات المختلفة ودعم متطلباتها الائتمانية والتمويلية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الإستثمار، بالإضافة إلى تمويل المشروعات الحكومية العملاقة من خلال القروض المشتركة.

ولقد انصب تركيز قطاع الائتمان التجاري بالبنك على العمل على تحسين المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير منتظمة وقد حقق البنك التجاري الكويتي في ذلك نجاحاً كبيراً أدى إلى تحسن في جودة محفظة القروض. ومع استمرار ظروف السوق في التأثير سلباً على التدفقات النقدية لبعض العملاء، فقد استمر قطاع الائتمان التجاري في تقديم المساعدة لعملائه سواء بإعادة هيكلة بعض الالتزامات أو زيادة مدد الاستحقاق وذلك مع الحفاظ على سياسة البنك والتي تعتمد على تحقيق أعلى مستويات الخدمة للعملاء و زيادة جودة أصول البنك والعائد منها بالإضافة لتطوير وزيادة كفاءة العاملين بالقطاع.

وقطاع الائتمان التجاري يمتلك فريق عمل على درجة عالية من الكفاءة والخبرة ويمتلك من الوسائل ما يتيح له المعرفة الدقيقة لاحتياجات العميل الائتمانية بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية في طرق وأساليب تطورها وتحسين أدائها.

وملحق بقطاع الائتمان التجاري مركز خاص لتقديم كافة الخدمات المصرفية لعملاء قطاع ائتمان الشركات وذلك بالإضافة إلى وحدة التحليل المالي للقيام بعمل التحليل المالي لعملاء القطاع بالإضافة إلى تزويد مسئولى الحسابات بالإحصائيات والمعلومات الضرورية لعمل الدراسات الفنية والائتمانية والمساعدة في تقديم الخدمات والاستشارات المالية والإستثمارية لعملاء البنك.

وحرصاً من إدارة البنك على دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة في تمويل المشروعات الكبيرة والتي تساهم في تدعيم وتطوير البنية التحتية للإقتصاد الكويتي، فقد قام قطاع الائتمان التجاري بالتمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة، بتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبه حكومية التي تدعم هذا الهدف ومنها المشاريع الآتية:

- مشروع تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة (طريق سعد العبدالله) وتبلغ قيمة العقد 98 مليون دينار كويتي.
- مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة (الطريق الإقليمي الشمالي) ويتمثل هذا المشروع في رفع مستوى طريق السالمي لمسافة 22 كيلو تقريباً وتبلغ قيمة العقد 149.5 مليون دينار كويتي.
- مشروع (إنشاء محطة للإنتاج الجوراسي في غرب الروضتين) ويعتبر هذا المشروع من التوسعات المهمة في مجال النفط والغاز في دولة الكويت، وتبلغ قيمة العقد 377.6 مليون دولار امريكي.
- مشروع (تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة تقاطعات وجسور على طريق النويصيب السريع) بقيمة 169.5 مليون دينار كويتي مع وزارة الأشغال العامة.
- توقيع عقد تسهيلات مجمعة مع (شركة البترول الوطنية الكويتية) للمساهمة في تمويل عقد تطوير مصفاة الأحمدى ومصفاة

- ميناء عبدالله (الوقود البيئي)، وتمتد مدة العقد لـ 10 سنوات وبقيمة إجمالية تبلغ 1 مليار 200 مليون دينار كويتي مقسمة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، علماً بأن حصة البنك التجاري الكويتي هي 80 مليون دينار كويتي.
- توقيع عقد تسهيلات مجمعة للمساهمة في تمويل (عقد استحواذ على شركة ME Global) وتمتد مدة العقد لسنتين، وبقيمة إجمالية تبلغ 6 مليار دولار أمريكي مقسمة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، علماً بأن حصة البنك التجاري الكويتي هي 250 مليون دولار أمريكي.
- تمويل (مشروع أعمال صيانة التوربينات الغازية الجديدة والدورة المشتركة في محطة الزور الجنوبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه) بقيمة 80 مليون دينار كويتي.
- تمويل (مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الغربي من طريق الدائري الخامس) بقيمة 108 مليون دينار كويتي.
- تمويل (مشروع إنشاء واستكمال وصيانة الطرق والتقاطعات للجزء القائم من طريق الدائري السابع) بقيمة 66 مليون دينار كويتي.

وتحرص إدارة مصرفنا على التواصل الدائم مع عملائنا، وذلك من خلال قيام مسؤولي الحسابات مع أعضاء من الإدارة العليا بالزيارات الدورية لعملائنا لإعلامهم بأخر المستجدات الاقتصادية في السوق والاطلاع على متطلباتهم الائتمانية، بالإضافة إلى قياس مدى رضائهم عن مستوى الخدمة المقدمة.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل قوية ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتتبع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة التشغيلية خلال عام 2016 فيما يتعلق بوفرة معدلات السيولة والتراجع المتزايد في هوامش الربحية، فقد وصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة عمله نحو توسيع نطاق مساهمته في الربحية الكلية للبنك. وقد نجح القطاع في تحقيق نمو لمحفظة أصوله القائمة على أساس ممول وكذلك تلك القائمة على أساس غير ممول ليس فقط من خلال المشاركة في عمليات الإقراض المشترك الأساسية والثانوية ولكن أيضاً عن طريق المشاركة في عمليات التمويل ثنائية الأطراف. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص قامت خلال عام 2016 بدعوة مؤسسات القطاعين العام والخاص لتقديم العروض والعطاءات لعدد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت. وقد بدأ القطاع تعاونه مع عدد من التحالفات (كونسورتيوم) من الشركات الدولية والمحلية للمشاركة في منح تسهيلات للمشروعات التي تتم عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما قام القطاع بإضافة رافد جديد من روافد تحقيق الإيرادات للبنك وهو استحداث منتج ائتماني جديد قائم على التمويل النقدي للمنتجات المهيكلية.

وسوف يسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة جاهداً إلى تعزيز ورفع أدائه المتميز الذي هو بمثابة القوة الدافعة لكافة أنشطة أعماله والتي يستمدّها من خلال مشاركته في تقديم التسهيلات الائتمانية، مع العمل على اقتناص الفرص وإجراء تحليل شامل لنسبة العائد مقابل المخاطر. كما سيعمل القطاع على تحديد مصادر وروافد جديدة محتملة لتحقيق الإيرادات للبنك مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية بصفة مستمرة داخل القطاع.

قطاع الخزينة والإستثمار

قام قطاع الخزينة والإستثمار خلال عام 2016 بوضع استراتيجية عمل تركز بشكل أساسي على توفير معدلات سيولة جيدة وإدارة موجودات ومطلوبات البنك على النحو الأمثل، كما تمكن قطاع الخزينة من تحقيق معدلات نمو عالية في المحافظ ذات العائد الثابت وتوفير قدر ملائم من التحوط للحد من مخاطر السوق المرتبطة بأسعار الفائدة. ومما لا شك فيه أن المشاركة الفعالة لقطاع الخزينة في تداول العديد من المنتجات المختلفة مثل عمليات المقايضة والعمليات الفورية والعمليات الآجلة المتعلقة بالقطع الأجنبي قد ساهمت في تحقيق الأرباح المرصودة ضمن الموازنة التقديرية للبنك.

كما قام قطاع الخزينة والإستثمار بتعزيز أدائه القوي في الأسواق المحلية والعالمية واستغلال ذلك في تمويل الميزانية العمومية للبنك وإدارة مخاطر انكشافات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. وكذلك حقق قطاع الخزينة نجاحاً مميزاً في استقطاب عدد كبير من الودائع قصيرة وطويلة الأجل من العملاء وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز معدلات السيولة لدى البنك.

ويعمل قطاع الخزينة والإستثمار من خلال منظومة تقوم بتوظيف أحدث التقنيات وخدمات الاتصال والتواصل الحديثة للتعامل مع كافة أنواع المنتجات المالية الرئيسية بما يتماشى مع احتياجات العملاء وإدارة موارده مع الالتزام التام بالمتطلبات الرقابية.

ويعمل لدى قطاع الخزينة والإستثمار عدد من المتداولين المهنيين من أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي؛** ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات المقايضة المتعلقة بأعمال القطع الأجنبي.
- **مكتب سوق النقد؛** ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة.
- **مكتب خدمة الشركات؛** ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات الخاصة بتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات المقايضة المتعلقة بأعمال القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.
- **مكتب الإستثمار؛** ويتولى إدارة المحفظة الإستثمارية لدى البنك والتي تشمل فئات الأصول المختلفة خاصة الإستثمارات في الأسهم المحلية والأجنبية.

ويواصل قطاع الخزينة والإستثمار اهتمامه في مجال الإستثمار في سندات الشركات بهدف تنويع فئات الأصول ومن ثم تعزيز عائد المحفظة الإستثمارية.

ومما لا شك فيه فإن فاعلية وكفاءة النظم والعمليات والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى إتباع أحدث وسائل التكنولوجيا كان له أكبر الأثر في استمرار نجاح وتميز قطاع الخزينة.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أنه من الأهمية إدارة المخاطر التي تكتنف أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله: يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات. ويناط إلى موظفين محددين لدى قطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك.

وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر وتمثل تلك الوحدات في **وحدة مراجعة الائتمان والإستثمار** التي تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك وهي قطاع الائتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة ومن ضمنها تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الإستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الإستثمار وكذلك التحليل اللاحق لمخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري. كما تضطلع وحدة مراجعة الائتمان بمسؤولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. بالإضافة إلى ذلك، **تقوم وحدة الرقابة** - التي تعد جزء من وحدة مراجعة الائتمان والإستثمار - بالتحقق من الأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان ومتابعتها بصفة يومية ومستمرة للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والإستثمار مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية. ومن ضمن تلك الوحدات الفرعية أيضاً **وحدة المخاطر التشغيلية** التي يناط إليها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي تم رفع تقارير بشأنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر ويتم إعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

أما بالنسبة لوحدة إعداد وتحليل سياسات المخاطر، فإن هذه الوحدة تتولى مسؤولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية، كما يناط إليها أيضاً مسؤولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والإستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية للبنك لبحثها خلال الاجتماعات الدورية لتلك اللجان. وكذلك تتولى الوحدة مسؤولية تحليل مؤشرات وأداء جميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف تحديد الأسهم التي تم إدراجها ضمن قائمة الضمانات المقبولة بالإضافة إلى تحديد متطلبات التغطية بالضمانات المعمول بها لدى البنك. كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري يتناول التحليل المحفظة الائتمانية والإستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك تقوم بإعداد تحليل نصف سنوي يتضمن مزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية والإستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بتحديد ومتابعة الوحدات القياسية المرتبطة باستراتيجية المخاطر والتي تتضمن مختلف المعايير والقياسات المستخدمة في قياس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

وقد قام قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2016 بالتنسيق مع إدارة الرقابة المالية لتهيئة البنك للالتزام بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والذي سيتم العمل به اعتباراً من عام 2018. كما قام القطاع بإجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات. وقد نجح القطاع خلال شهر فبراير 2016 في إجراء الاختبار المتعلق بخطة مواصلة الأعمال على نطاق البنك. كما تم تعديل أسلوب ومنهجية إجراء اختبارات الضغط لتعكس كافة السيناريوهات والتصورات بشكل أكثر دقة وفعالية.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات الفرعية **وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات** المناط إليها مسؤولية ضمان توافر معايير الأمان لكافة المعلومات والأجهزة لدى البنك تجاه المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة. كما تعمل وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات على ضمان تطبيق أدوات ومعايير الأمن والأمان والضوابط الرقابية المتعلقة بالدخول على نظم المعلومات لدى البنك وذلك بهدف حماية المعلومات المتوافرة لدى البنك ضد الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في أمان.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة قبل منح الائتمان. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

قام البنك خلال عام 2012 باستحداث النموذج المعدل لتصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين، حيث يتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر والتخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة على أساس المجموعة ككل وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير «بازل 3». ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركيزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. وقد قام البنك - خلال عام 2016 وبالتماشي مع التغييرات والتعديلات المقترحة من قبل بنك التسويات الدولية بشأن احتساب مخاطر السوق - بتعديل عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق حيث يتم الآن احتساب رأس المال الداخلي من خلال «الخسائر المتوقعة» بدلاً من «القيمة المعرضة للمخاطر».

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الإستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الإستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الإستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسموح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيلة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمليات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر، والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

شهد عام 2016 العديد من الإنجازات على مستوى التحول الإلكتروني للخدمات التي يوفرها البنك التجاري الكويتي، حيث قام البنك بالتحول إلى نظام الخدمة الذاتية فيما يتعلق بالعديد من المعاملات التي يتم إجرائها من خلال موظفي الفروع، وهو ما ساهم بدوره في تخفيض تكلفة تقديم الخدمات وتوفير خدمات متميزة للعملاء. ومن بين الخدمات الذاتية التي يقوم البنك بتقديمها إلكترونياً لعملائه هي نظام التحكم في الإشعارات التي يتم إرسالها عن طريق الرسائل القصيرة SMS ورسائل البريد الإلكتروني وطباعة كشوف الحسابات وكذلك إصدار بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك باستحداث منصة التشغيل الإلكتروني الخاصة بفتح الحسابات والتي تعد الأولى من نوعها حيث يستطيع العميل من خلال هذه المنصة التواصل المباشر مع موظف وحدة الاتصال أثناء قيامه بتقديم طلب فتح الحساب وذلك من خلال أكشاك الخدمة الذاتية المعدة لتعبئة وتمرير طلبات فتح الحسابات.

كما قام البنك خلال العام باستحداث نظام وأسلوب مميز يساعد العملاء على إرسال مبالغ مالية لأي شخص عن طريق إرسال رمز له عبر هاتفه النقال داخل الكويت بحد تحويل يومي لا يتعدى 500 دينار كويتي، وتتيح هذه الخاصية للعملاء إمكانية استخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال لإرسال مبالغ مالية عن طريق الخصم من حساباتهم لدى البنك، حيث يستلم الشخص المرسل إليه الأموال - من خلال هاتفه النقال - رمز مكون من 16 خانة يتم استخدامه في أي من أجهزة السحب الآلي لدى البنك التجاري الكويتي لسحب المبلغ المحول إليه.

وكذلك قام البنك بتدعيم منصة الإشعارات الموجهة للعملاء باستخدام نظام إرسال الإشعارات عبر الهواتف الذكية Smartphone Push Notification System حيث يتيح هذا النظام الفرصة بشكل أكبر لتقديم خدمة الرسائل القصيرة SMS الموحدة والموجهة للعملاء حتى عند قيامهم بتغيير شريحة الاتصال الخاصة بهواتفهم النقالة، وقد أثبت هذا النظام فعاليته وملائمته للعملاء حيث يظل العملاء يتلقون تلك الإشعارات حتى في حال سفرهم خارج الكويت.

كما قام البنك بتحسين البرنامج الإلكتروني المعد لاكتشاف الأعمال الاحتيالية عن طريق تسجيل مواعيد سفر العميل بهدف تفادي الأخطاء الشائعة التي قد تحدث وتحول دون اكتشاف الأعمال الاحتيالية وذلك نتيجة للتبويضات الخاطئة التي قد تحدث عند استخدام البطاقات المصرفية على غير المعتاد خارج الكويت. ويهدف نظام تسجيل مواعيد السفر إلى ضمان استمرارية الموافقة على تمرير المعاملات الخاصة بالعميل إلى حين عودته إلى الكويت.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتهيئة الوسائل والنظم التكنولوجية بشكل يعمل على الحد من استخدام المطبوعات الورقية عند القيام بتمرير المعاملات، وقد نجح البنك في تحقيق ذلك من خلال اتباع نظم متكاملة وفعالة تعتمد على حفظ المستندات من خلال المسح الضوئي لها وكذلك نظام document-flow system الخاص بإدارة المستندات والملفات الإلكترونية، حيث يتم استخدام هذه النظم لكافة المعاملات المصرفية التي يتم القيام بها.

وحرصاً منه على دعم المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية لتعزيز عمليات الدفع الإلكترونية للجهات الحكومية، فإن البنك التجاري الكويتي يعد أول بنك في الكويت يقوم باستحداث نظام يتيح استخدام البطاقات مسبقة الدفع في عمليات الدفع الإلكترونية عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، حيث سيتم استخدام هذه البطاقات لدى مجموعة مختارة من المؤسسات الحكومية.

كما يعتبر البنك التجاري هو أول بنك في الكويت يقوم بالتوقيع على اتفاقية مع شركة يونيون باي الصينية China Union Pay الرائدة في مجال المدفوعات، حيث تمنح هذه الاتفاقية البنك الحق في إصدار بطاقات يونيون باي Union Pay للعملاء وقبول تلك البطاقات من خلال أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع التابعة للبنك.

علاوة على ذلك، قام البنك في أوائل عام 2016 بإطلاق منصة إلكترونية تسمح للعملاء تحويل أموالهم إلى جميع أنحاء العالم عبر خدمة ويسترن يونيون، وذلك باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال.

كما حرص البنك على تيسير اتصال العملاء بوحدة مركز الاتصال عن طريق تزويد جميع أجهزة السحب الآلي بسماعات يدوية تكون متصلة بمركز الاتصال بالبنك.

وفي إطار حرصه على إضفاء مزيد من التحسينات والخصائص المرتبطة بأعمال التواصل والاتصال بالعملاء، قام البنك باستكمال مشروع هام مع وزارة المواصلات والذي يتيح إظهار الرقم الخاص بوحدة مركز الاتصال 1-888-225 على هواتف العملاء وذلك عندما يتم إجراء مكالمات هاتفية معهم من قبل مركز الاتصال بالبنك.

وخلال عام 2016، كان البنك التجاري هو أول بنك يقوم بتطبيق حلول متكاملة وشاملة لإدارة مركز النقدية والتي تضمنت تعبئة أجهزة السحب الآلي بالأموال ونقل الأموال عبر الفروع وكذلك نقل الأموال من وإلى بنك الكويت المركزي. وقد كان لهذه الخطوة أثراً إيجابياً على توافر الأموال بأجهزة السحب الآلي الخاصة بالبنك حيث انخفض الاعتماد على الشركات الأخرى التي كان يتم الاستعانة بها في تعبئة أجهزة السحب الآلي.

هذا وقد شهد مركز البيانات بالبنك العديد من التحديثات، حيث تم تحديث خوادم الشبكة ونظم المعلومات لتحقيق مستوى أفضل من الكفاءة مع الأخذ في الاعتبار مستوى كفاءة توزيع واستخدام التيار الكهربائي لتلك النظم والخوادم ونظم التبريد المتعلقة بها. كما قام البنك وبشكل تدريجي بتحديث كافة نظم تشغيل أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بموظفي البنك وفقاً لأحدث الإصدارات لتحل محل الإصدارات القديمة.

كما ساهمت إدارة تكنولوجيا المعلومات في الإطلاق الناجح للبطاقات الائتمانية التي تحمل الشعار المشترك بين البنك التجاري والخطوط الجوية البريطانية، حيث تم تطوير نظام كامل بشأن برنامج الولاء الخاص بنقاط المكافآت "أفيوس" Avios التي يتم منحها للعملاء من حاملي تلك البطاقات حيث يحتوي هذا النظام على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بتلك البطاقات وطريقة استخدامها وكيفية الاستفادة من تلك النقاط. وكذلك تم إعداد روابط التغذية الآلية المتعلقة بنقاط المكافآت "أفيوس" - العملة الرسمية للنادي التنفيذي للخطوط الجوية البريطانية - مع أفيوس في المملكة المتحدة لتسجيل النقاط ومكافأة حاملي تلك البطاقات الذين قاموا بالتسجيل في تلك الخدمة.

وقد حصل البنك خلال شهر يونيو 2016 على شهادة التوافق مع مجلس البطاقات العالمي PCI-DSS المختصة بأمن وحماية معلومات البطاقات المصرفية، حيث جاء حصول البنك التجاري على هذه الشهادة تأكيداً على التزام البنك بأعلى معايير الأمن والحماية لبيانات العملاء من حاملي البطاقات التي يقدمها البنك. وحرصاً منه على الالتزام التام بتلك المعايير، قام البنك بتطوير وتحديث نظم المعلومات لديه وتطبيق بعض المنهجيات المتعلقة بحفظ وتشفير البيانات.

قطاع العمليات

استمراراً لجهود قطاع العمليات الرامية إلى توفير الخدمات المساندة لقطاعات النشاط بالبنك بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات للعملاء، واصل قطاع العمليات - خلال عام 2016 - دوره نحو تزويد قطاعات النشاط بالبنك بالسبل الكفيلة لتقديم خدمات مميزة وفريدة من نوعها، حيث نجح القطاع في إجراء وتطبيق مجموعة من التحسينات على كافة العمليات والإجراءات داخل مختلف الوحدات والأقسام التابعة له.

وبالنسبة لوحدة المعالجة المركزية، فقد عمدت الوحدة إلى تيسير وميكنة العديد من العمليات التي كان يتم القيام بها بشكل يدوي سابقاً، كما حققت الوحدة العديد من الإنجازات خلال عام 2016 كان أبرزها ميكنة عملية تمرير تعليمات الدفع إلى البنوك المحلية والتي يتم تلقيها من البنوك الأجنبية المراسلة التي تتعامل مع مصرفنا بالإضافة إلى ميكنة عمليات تمرير رسائل التعليمات المستديرة الخاصة بعمليات الدفع، وهو ما ساهم بشكل كبير في تحسين النواحي المتعلقة بإجراء وإنجاز المعاملات في الوقت المحدد لها

وبأعلى قدر من الدقة. كما تمكنت الوحدة من إضفاء تحسينات على الإجراءات الحالية بهدف التحكم بشكل أفضل في عمليات التسوية/المطابقة. وتحرص الوحدة على استحداث إجراءات وعمليات تحد من استخدام المطبوعات الورقية وهو ما يمثل أحد الأهداف الرئيسية للوحدة. كما اضطلعت الوحدة بمسؤولية تمرير العمليات المحاسبية وعمليات سداد مستحقات البطاقات الائتمانية.

وبالنسبة لوحدة الخدمات التجارية، فإنها تعد إحدى الوحدات الفنية المتخصصة داخل قطاع العمليات والتي تتطلب مهارات خاصة من قبل موظفيها لإتقان كافة الأمور والنواحي المتعلقة بالمنتجات المقدمة والتي تتضمن كتب الاعتماد المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير وخطابات الضمان وكذلك السندات الواردة للتحويل. كما تقوم الوحدة بإدارة أحد المنتجات الجديدة المستحدثة المتعلقة بالشركات وهي التسهيلات مقابل كمبيالات. وتحرص الوحدة بشكل دائم ومستمر على الاهتمام بتنظيم برامج تدريبية متنوعة لموظفيها مثل برامج التدريب المتعدد للموظفين بحيث يتدرب الموظف على أداء أكثر من مهمة بشكل متقن وصحيح وكذلك البرامج التدريبية العملية.

أما بالنسبة لإدارة عمليات الخزينة والإستثمار، فإنها تضطلع بمسؤولية تمرير كافة معاملات الأسواق المالية مثل سوق القطع الأجنبي وسوق النقد والمعاملات المتعلقة بالمشتقات المالية والأنشطة الإستثمارية والتي تتطلب القيام بمهام قد تنطوي على قدر من التعقيد وتحتاج إلى مهارات خاصة للتعامل معها بكفاءة ومهنية عالية ومن ثم تضطلع إدارة عمليات الخزينة والإستثمار بدور رئيسي في دعم قطاع الخزينة والإستثمار بالبنك. وتتواصل الإدارة بشكل دائم ومستمر مع إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك والجهات الخارجية المزودة للنظم التكنولوجية لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة والاعتماد على نظم التكنولوجيا الحديثة في إنجاز كافة مهامها. وقد نجحت الإدارة بما تتسم به من بيئة عمل متميزة في تطبيق نظام واجهة استخدام الشاشة screen based inter-face وتيسير عمليات حفظ السجلات المتعلقة بالتسويات المرتبطة بعمليات الخزينة والإستثمار عن طريق شبكة البنك الإلكترونية وهو ما ساهم بدوره في تيسير أعمال التدقيق والالتزام فيما يتعلق بحفظ تلك السجلات.

وفيما يتعلق بإدارة شؤون الائتمان والتي تعد إحدى الوحدات الهامة للبنك، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً تجاه دقة تحديث العمليات والإجراءات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية وإعداد وتوفير المستندات الائتمانية المتعلقة بعملاء البنك. ويواصل البنك جهوده نحو ميكنة العمليات والإجراءات المرتبطة بإدارة شؤون الائتمان والحد من الأعمال اليدوية بالنسبة للمهام والأعمال المرتبطة بها حتى يتم تزويد قطاع الائتمان التجاري بالمعلومات والمستندات الائتمانية اللازمة في الوقت المناسب. وقد قامت الإدارة خلال عام 2016 - بالتنسيق مع إدارة تكنولوجيا المعلومات - ببذل جهود مكثفة لحماية حقوق البنك وذلك من خلال تطوير آليات إعداد التقارير المتعلقة بالضوابط الرقابية وذلك بهدف تحسين عملية متابعة تواريخ استحقاق التسهيلات والضمانات التي يتم رهنها مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنك.

أما بخصوص إدارة إعداد وتوثيق الإجراءات، فقد قامت الإدارة بزيادة عدد موظفيها للقيام بإعداد الإجراءات والتي كانت تمثل تحدياً كبيراً أمام الإدارة، حيث ركزت الإدارة على معالجة نواحي الضعف والقصور في الإجراءات المعمول بها حالياً والتي يتم تحديثها من قبل موظفي إدارة التدقيق الداخلي وذلك من أجل استيفاء المتطلبات الرقابية. كما نجحت الإدارة خلال العام في إعداد وتقديم العديد من المستندات الهامة التي تضمنت عدد من الإجراءات المعمول بها لدى البنك، كما أنها بصدد إعداد إجراءات لمختلف إدارات الأعمال بالبنك.

وحدة الخدمات المصرفية الرقمية

قامت وحدة الخدمات المصرفية الرقمية بتنفيذ العديد من الآليات الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية عبر مجموعة متنوعة من القنوات الإلكترونية بهدف خدمة عملاء البنك من خلال خدمة الإنترنت المصرفية المقدمة لعملاء البنك من الأفراد والشركات. كما قام البنك باستحداث خدمة تحويل الأموال ويسترن يونيون عبر خدمة الإنترنت المصرفية والخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال، هذا بالإضافة إلى تطبيق العديد من الخدمات الأخرى لخدمة عملاء خدمة الإنترنت المصرفية للشركات مثل نظام الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية ونظام القسائم الإلكترونية وخدمة الإشعارات الإلكترونية وخدمة مصادقة خطابات الضمان والشيكات المصرفية أون لاين.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق نظام جديد للتسجيل الإلكتروني لعملاء خدمة الإنترنت المصرفية للشركات والذي يمكنهم من تقديم طلب التسجيل في هذه الخدمة عبر الإنترنت حيث يتم تفعيل الخدمة للمستخدم الجديد على الفور من خلال أي من فروع البنك التجاري بدلاً من الانتظار لعدة أيام حتى يتم التحقق من المستندات الخاصة بهم والموافقة عليها.

إدارة شئون العمليات

قام البنك بإنشاء إدارة جديدة تعمل بتبعية وظيفية لقطاع العمليات وهي إدارة شئون العمليات التي تضطلع بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالأعمال التشغيلية للفروع من خلال تأسيس "وحدة الرقابة على تمرير العمليات"، حيث تهدف هذه الوحدة إلى إحكام الرقابة بشكل أكبر على الأعمال التشغيلية لفروع البنك مع القيام في الوقت ذاته بتخفيف الضغط على الفروع حتى يكون تركيزها منصباً نحو خدمة العملاء وتسويق الخدمات اللازمة لهم. ومن ضمن المهام والأعمال التي تضطلع هذه الوحدة بإدارتها هي الكفالات المتعلقة بقروض الأفراد، التحويلات المالية، إجراءات فتح حسابات للأفراد، إجراءات فتح حسابات للشركات، نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات KECCS فيما يتعلق بالشيكات الواردة والصادرة، اعتماد الشيكات الصادرة عن البنك التجاري، عمليات دفع الرواتب، التعليمات المستديمة، وضع الضوابط الخاصة بالضمانات، التحويلات الفردية، عمليات الدفع التي تتم باستخدام البطاقات المزودة بشريحة EMV، السحب النقدي لمبالغ تزيد عن 5,000 دينار كويتي باستخدام الخدمات الذاتية. كما يتم إضافة وإسناد المزيد من المهام إلى الوحدة وذلك في ضوء قيام البنك بالتحول وبشكل ملحوظ نحو تطبيق الخدمات المصرفية الذاتية (الإلكترونية).

إدارة الموارد البشرية

يعتمد البنك على منهجية لتوظيف أفضل الاستراتيجيات المرتبطة بالموارد البشرية التي يتم اختيارها وانتقائها على أسس علمية ومهارات عالية وهو ما يعد استثماراً في إمكانات وقدرات البنك، بل ويساهم ذلك بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال موظفين أكفاء على قدر كبير من المسؤولية والالتزام التام نحو تحقيق أهداف البنك وغاياته. ومن هذا المنطلق قامت إدارة الموارد البشرية خلال عام 2016 بإضفاء بعض التحسينات والتعديلات على النواحي الإدارية وكذلك النظم والوسائل التكنولوجية المعمول بها لدى الإدارة بهدف تحقيق مستوى أفضل في أداء مهامها ومسؤولياتها بما يتماشى مع رؤية ورسالة البنك والقيم التي يعمل على ترسيخها لدى موظفيه. كما واصلت الإدارة جهودها وسعيها نحو تعزيز وتحسين النواحي المتعلقة بالإدارة الفعالة للموارد البشرية لدى البنك لتعزيز مشاركة الموظفين ودورهم الهام في تحقيق كافة أهداف البنك بنجاح. وفي إطار جهود الإدارة وحرصها على رفع نسبة توظيف الوظائف بالبنك، فقد ارتفعت نسبة العمالة الكويتية بالبنك لتبلغ 67% من إجمالي القوى العاملة بالبنك.

قسم التوظيف:

- يتبع البنك مجموعة من القيم الأساسية التي تستند على أهمية العنصر البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف البنك. وتهدف إدارة الموارد البشرية إلى تعزيز وضع ومكانة البنك كجهة عمل مفضلة للباحثين عن فرص عمل بالقطاع المصرفي. وتحقيقاً لهذا التوجه، قام البنك خلال العام بإنجاز الأمور التالية:
- تم اتباع نظام آلي بشأن تقديم وقبول طلبات التوظيف من أجل تعزيز وتيسير كافة الإجراءات والأمور المتعلقة بالتوظيف لكي تصبح أكثر فعالية.
- تم تحديث وتطوير صفحة البنك على موقع لينكد إن LinkedIn (أحد مواقع التواصل الاجتماعي والذي يستخدم أساساً كشبكة تواصل مهنية) بصورة أكثر فعالية حيث ارتفع عدد المتابعين لصفحة البنك على هذا الموقع من 900 إلى 5,954 متابع.
- المسؤولية الاجتماعية:
- أتاح البنك فرص عمل للباحثين عن عمل في القطاع المصرفي على أساس دوام جزئي (في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد).
- وكذلك قام البنك بتوفير فرص عمل خلال العطلة الصيفية للمرشحين من طلبة الجامعات الراغبين في العمل بالقطاع المصرفي واكتساب المعرفة والإلمام بطبيعة العمل في هذا القطاع.

وحدة التدريب:

تم تغيير اسم وحدة التدريب حيث تُعرف الآن باسم وحدة "التعلم والتطوير"، وتحقق هذه الوحدة دائماً إنجازات ملموسة فيما يتعلق بتزويد موظفي البنك بأفضل النظم والأساليب التدريبية التي تساعد على التعلم واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بكفاءة وفعالية. ومن أهم الإنجازات التي حققتها وحدة التدريب خلال العام:

1- أكاديمية التجاري

تعد أكاديمية التجاري الوجهة الحديثة للتدريب والتطوير حيث تستهدف تدريب موظفي البنك الحاليين والموظفين الجدد. وتنقسم أكاديمية التجاري إلى قسمين على النحو التالي:

- القسم الأول هو قاعات التدريب التي يتم فيها تنظيم البرامج التدريبية، حيث يتم تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لأداء أعمالهم بكفاءة من خلال المشاركة في البرامج التدريبية التي تساهم في تعزيز قدراتهم وإمكاناتهم لتحقيق المزيد من التقدم الوظيفي بالبنك.
- القسم الثاني يتمثل في الفرع الوهمي وهو فرع مجهز بكافة الأجهزة والتجهيزات المتاحة بالفروع الحالية وبشكل يحاكي تلك الفروع عن طريق تقديم مهام وأعمال يقوم المتدرب بالتعامل معها بشكل واقعي.

2- البرامج التدريبية

- البرامج الموجهة للمدراء الأوائل والمدراء التنفيذيين: أولى البنك اهتماماً نحو إتاحة الفرصة للمدراء الأوائل والمدراء التنفيذيين للتسجيل في برامج تدريبية مميزة تهدف إلى تنمية مهاراتهم القيادية وذلك بهدف تعزيز أهدافهم وتطلعاتهم الوظيفية.
- برامج التدريب التقني: تم اتخاذ مبادرات جديدة بشأن اتباع استراتيجية ناجحة لإدارة التطوير الوظيفي والتي ساهمت بدورها في تعزيز وتطوير أداء الموظفين وهو ما ينعكس بالإيجاب على مستوى أداء البنك.
- البرامج المعدة لتعزيز المهارات الشخصية: تم إعداد برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز مفهوم الإيجابية داخل مؤسسة العمل عن طريق التحلي بالسلوكيات والمواقف الإيجابية التي يكون لها تأثير إيجابي ليس فقط على مستوى العمل ولكن أيضاً على مستوى الحياة الشخصية.

إدارة الكفاءات:

تعد إدارة الكفاءات أحد المبادرات الجديدة التي أطلقها البنك خلال العام والتي تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات موظفي البنك المحتملين لشغل المناصب القيادية الرئيسية بالبنك عند شغورها. ويساعد هذا البرنامج في تحديد الموظفين المحتملين لشغل المناصب القيادية عند شغورها عن طريق تقييم مهاراتهم الوظيفية من خلال أساليب التقييم وذلك بهدف تحليل وتقييم الفجوات بين الإمكانيات والقدرات الحالية لهؤلاء الموظفين والمتطلبات الوظيفية للمناصب القيادية المستهدفة.

تقييم الأداء الوظيفي:

قام البنك بتطبيق نظام إدارة الأداء كجزء من نظام البوابة الإلكترونية للخدمة الذاتية للموظفين (نظام المعلومات الإدارية الخاص بالموارد البشرية "MYSTRO") وهو ما يساعد إدارة الموارد البشرية على تجنب الأخطاء الناتجة عن تدخل العامل البشري وضمان تطبيق هذا النظام بشكل ملائم وإعداد التقارير ذات الصلة وفقاً لمتطلبات الإدارة العليا.

ومما لا شك فيه أن نظام التقييم الذي يتم إنجازه من خلال البوابة الإلكترونية للخدمة الذاتية للموظفين يوفر مزيد من الدقة والكفاءة العالية في تمرير التقييمات وهو ما من شأنه أن يساعد على تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك. كما قام البنك باستحداث وإضافة نظام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) إلى تقييم الأداء الوظيفي لعام 2016 من أجل متابعة أداء الموظفين مقابل الأهداف التي تم تحديدها لكل إدارة.

وحدة شئون العاملين:

تعمل وحدة شئون العاملين على ضمان فاعلية وكفاءة الأعمال والخدمات المقدمة لموظفي البنك. وتقوم وحدة شئون العاملين بالعديد من المهام المتعلقة بمساعدة وخدمة الموظفين فيما يتعلق بالاحتفاظ بسجلات الملفات الشخصية للموظفين التي تتضمن مختلف إجراءات شئون الموظفين وكذلك التأكد من الاحتفاظ بنظم حفظ الملفات بالشكل الذي يضمن تحديثها.

إدارة التدقيق الداخلي

يدرك البنك أهمية وجود إدارة متميزة للتدقيق الداخلي نظراً لدورها الهام ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة النشاطات والعمليات المختلفة بالبنك. ومن هذا المنطلق، فإن لدى البنك بنية أساسية راسخة للتدقيق الداخلي من خلال إدارة تدقيق داخلي تضطلع بمسؤولية إجراء الاختبارات والتقييمات الموضوعية والمستقلة لكافة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك وتضمن التزام وحدات الأعمال والتشغيل بالسياسات والإجراءات الداخلية والمتطلبات الرقابية والقانونية. كما تعمل إدارة التدقيق الداخلي عن كثب لتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة للأنشطة التشغيلية وجودة الخدمات. وتعمل إدارة التدقيق الداخلي بتبعية وظيفية مباشرة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تضطلع بمسؤولية مراقبة ومتابعة الأداء العام لأعمال التدقيق. وحفاظاً على الاستقلالية والحيادية التامة عند أداء مهام وأعمال التدقيق، فإنه لا يتم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بالبنك بأي مسؤوليات تنفيذية.

شرعت إدارة التدقيق الداخلي منذ عام 2015 في تطبيق واستخدام أداة جديدة لأعمال التدقيق "ACL" - أداة تعتمد على برنامج كمبيوتر متخصص - وذلك بشكل فعال وبصورة شاملة لتحديد الاستثناءات ونواحي الضعف في الأدوات الرقابية وإصدار تقارير المتابعة المستمرة وتقديمها إلى الإدارة العليا. كما تقوم الإدارة حالياً باستخدام النظم الآلية بشأن إجراءات التصويب المتفق عليها وفقاً لأعمال التدقيق ومتابعة تلك الإجراءات مع كافة الإدارات التي يتم التدقيق عليها وذلك من خلال نظام "التدقيق الآلي" Auto Audit الذي يعد أحد أبرز إنجازات إدارة التدقيق الداخلي.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة البنك بالخدمات الاستشارية بشأن العديد من الأمور المتعلقة بالبيانات المالية والأعمال التشغيلية وأنشطة الأعمال والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبنك.

وتؤمن إدارة التدقيق الداخلي بأهمية التعلم المستمر لموظفيها لاكتساب المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بكفاءة وفعالية وكذلك تشجيعهم على الالتحاق بالبرامج التدريبية والحصول على الشهادات المهنية المعتمدة في مجال التدقيق الداخلي.

إدارة الالتزام والحوكمة

إدارة الالتزام والحوكمة إدارة مستقلة تتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة وتهدف بشكل أساسي إلى العمل على تجنب البنك أية مخاطر مرتبطة بعدم الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمتمثلة بشكل أساسي في بنك الكويت المركزي، وتتعامل الإدارة مع هذه المخاطر من خلال التحقق بشكل مستمر من توافر السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة متطلبات الجهات الرقابية، ويشمل ذلك القيام بالمراجعات الدورية وإصدار التقارير اللازمة في هذا الشأن ورفعها للجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة مع التوصيات اللازمة إذا تطلب الأمر، كما تعني الإدارة بإتخاذ الترتيبات اللازمة لتعزيز إجراءات البنك والتعامل مع كافة التطورات في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن مراقبة ومتابعة مدى إلتزام البنك بقواعد الحوكمة السليمة. وتشتمل إدارة الالتزام والحوكمة على الوحدات التالية:

1. **وحدة الالتزام:** وهي معنية بإتخاذ الإجراءات التي تكفل التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنب البنك لأي مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الالتزام وذلك من خلال مساعدة إدارات البنك المختلفة على فهم وتطبيق التعليمات الرقابية والالتزام بمتطلبات تلك الجهات.

2. **وحدة مكافحة غسيل الأموال:** وهي مسئولة عن تطبيق التشريعات السائدة والتعليمات الرقابية القائمة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال ومواكبة المستجدات المختلفة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. ويحرص البنك على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع إستغلاله في تمرير المعاملات المشبوهة وتجنب أية مخاطر في شأن ما تقدم.

3. **وحدة الحوكمة:** وهي معنية بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية في مجال قواعد الحوكمة السليمة، حيث تقوم الوحدة بمتابعة والتحقق من مدى قيام البنك بتطبيق القواعد المشار إليها. وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة.

وتقوم الإدارة بالتنسيق والتعاون مع كافة إدارات البنك من جهة، ومع الجهات الرقابية من جهة أخرى، وذلك بغرض التحقق أن المتطلبات الرقابية يتم تطبيقها من إدارات البنك المختلفة بالصورة المطلوبة. وقد تميز العام 2016 بمجموعة من التحديات التي تطلبت جهوداً كبيرة حتى يمكن التعامل معها بالصورة الملائمة وبما يجنب البنك أي مخاطر مرتبطة بعدم مواجهة تلك التحديات، نذكر منها:

- التزايد المستمر للإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية والبنوك العالمية الكبرى في مجال التأكد من قوة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك التي تربطها بها علاقات مراسلة مصرفية، وذلك في سياق سعي بعض تلك المؤسسات والبنوك إلى التخلص من المخاطر بشكل كامل، وهو ما يعرف بمصطلح (de-risking).
- تعزيز وتطوير النظم الآلية المطبقة لمراقبة كافة العمليات التي تتم من خلال البنك للتحقق من سلامتها وعدم وجود شبهات فيها، حيث تم تعزيز قدرات البنك في هذا المجال عن طريق تحديث الأنظمة الإلكترونية التي يستخدمها البنك لأجل هذا الغرض، كما تم دعم البنك بموارد بشرية إضافية في هذا المجال.
- متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ومعرفة العملاء Know Your Customer وغيرها من الإجراءات المعمول بها في البنك. وتم الإتفاق مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك في تنفيذ متطلبات القانون والقرار المذكورين، كما تم تصميم نظام آلي لتسهيل متابعة الإلتزام بالقانون المذكور والقرارات الصادرة بشأنه، بالإضافة إلى تكليف أحد مكاتب التدقيق المدرج في قائمة مدققي الحسابات المعتمدين لدى وزارة المالية لغرض المصادقة على التقارير والشهادات الخاصة بقانون اتفاقية الفاتكا وذلك وفقاً لاحكام القرارات الوزارية ذات العلاقة.
- التعامل مع مختلف التعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية ومنها تلك الصادرة خلال عام 2016 وتطوير نظام المتابعة في الإدارة لمعالجة أي ملاحظات لدى تلك الجهات بصورة سريعة مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي تكرارها.
- تعزيز كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ومتطلبات الإفصاح في البنك.
- تعزيز ثقافة الحوكمة والإلتزام لدى المسؤولين والعاملين في البنك بمختلف درجاتهم من خلال تعميم التعليمات الرقابية والتواصل معهم لغرض فهم تلك التعليمات وكيفية تطبيقها؛ بالإضافة إلى حملات التوعية المختلفة والتي يتم إرسالها بين الحين والآخر لجميع الموظفين؛ فضلاً عن ورش العمل والدورات التدريبية التي تعتمزم الإدارة القيام بها.

الإدارة القانونية

الإدارة القانونية بالبنك هي إحدى أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاظم دوره باضطراد، لذا فإن الإدارة القانونية بالبنك تمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منها بشكل محترف، وبالسرية الممكنة وهو ما تجلّى واضحاً خلال عام 2016.

وتهدف الإدارة القانونية إلى تكوين فريق عمل كفاء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

كما تحرص الإدارة القانونية على توفير الدقة والسرعة والحدثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولوياتها، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً تسعى الإدارة القانونية بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

فضلاً عن التزام الإدارة بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع للحصول على الخدمات القانونية اللازمة، وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة. وأخيراً لا يغيب عن بال الإدارة هدف لا يقل أهمية عن الأهداف المتقدم ذكرها، وهو الإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملحقين الجدد به.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

واصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة جهودها المميزة خلال عام 2016 في إبراز الوجه الاجتماعي وجوانب المسؤولية الاجتماعية التي يضطلع بها البنك التجاري الكويتي وقد توجت هذه الجهود بحصول البنك على جائزة الريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2016 على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وتم تكريم البنك بهذه المناسبة. وقد جاء هذا التكريم على هامش الدورة 33 لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي أقيم في الرياض. لقد تم اختيار "حملة هون عليهم" كمشروع رائد في العمل الاجتماعي، علماً بأن البنك كان قد قام منذ خمسة أعوام بإطلاق هذه الحملة المبتكرة والهادفة إلى تقديم يد العون والرعاية لعمال البناء والنظافة وتوزيع بعض المستلزمات والهدايا التي تناسب عملهم في ظروف مناخية متقلبة والاحتمال معهم بالمناسبات السعيدة والأعياد لإدخال البهجة على قلوبهم ورسم البسمة على وجوههم، إيماناً من البنك بدورهم الحيوي في المحافظة على النظافة والبيئة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قام البنك بإضافة بعد جديد لهذه الحملة خلال شهر رمضان المبارك وذلك بتوزيع وجبات السحور على عمال النظافة والبناء في مواقع عملهم في إطار مبادرة أطلق عليها "سحوركهم علينا".

كما برز دور إدارة الإعلان والعلاقات العامة خلال العام 2016 بتقديم الدعم والرعاية لمحافظات الكويت الستة (العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، مبارك الكبير، والجھراء) وذلك بتخصيص مساهمة مالية لكل محافظة يتم إنفاقها لدعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، الثقافية، التعليمية والرياضية التي تقوم على تنظيمها محافظات الكويت، وذلك إيماناً من البنك بأن نجاح المؤسسة جزء لا يتجزأ من نجاح كيان المجتمع الكويتي.

وعلى نحو مستمر، أطلقت إدارة الإعلان والعلاقات العامة حملة "يا زين تراثنا" للعام الخامس على التوالي والتي تهدف إلى إحياء التراث الكويتي القديم وتذكير الجيل الحالي بالعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة للأجداد والرعيل الأول من أهل الكويت، وقد لاقت الحملة نجاحاً كبيراً خاصة وأن فعالياتاتها غطت نطاق واسع من الأنشطة ذات الصلة بإحياء التراث الكويتي القديم حيث اشتملت الحملة على افتتاح "فريج التجاري" في العديد من المجمعات التجارية لتعريف الجمهور بمعلومات شيقة عن التراث الكويتي، بالإضافة إلى زيارات المدارس وغيرها من الأنشطة والفاعليات التي اختتمت بأسمية ثقافية رائعة في حديقة الشهيد تعرف الحضور من خلالها على مجموعة من الحرف والمهن الكويتية القديمة بالإضافة إلى الاستمتاع بالفن الكويتي الأصيل.

وبمناسبة الاحتفال بالأعياد الوطنية لدولة الكويت الحبيبة قام البنك بتزيين وإضاءة المبنى الرئيسي بلوحات فنية مختارة من رزنامته السنوية والتي حازت على إعجاب الجمهور حيث تميزت إطلالة البنك وفروعه بنكهة تراثية عبرت عن عبق الماضي القديم. وواصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة مشاركة فئات المجتمع الاحتفالات بالمناسبات المختلفة حيث شارك البنك نزلاء مركز الرعاية التلطيفية ومركز الكويت لمكافحة السرطان احتفالات الأعياد الوطنية، كما شارك البنك كل من أطفال متلازمة الداون فرحة القرقيعان، ونزلاء مركز البابطين للحروق ومستشفى ابن سينا احتفالاتهم بهذه المناسبة لرسم البسمة على وجوههم وإدخال الفرحة إلى نفوسهم.

وخلال شهر رمضان الفضيل، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإعداد برنامج اجتماعي حافل تضمن العديد من الفعاليات والأنشطة الخيرية والإنسانية التي عادة ما تميز الأجواء العطرية لهذا الشهر الفضيل.

وفي إطار الفعاليات الإنسانية التي تجسد مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي، قام البنك بتنظيم حملة للتبرع بالدم، شارك فيها عدد كبير من موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية. كما قام البنك بتقديم العديد من المساهمات لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وجرياً على عاداته السنوية قام البنك التجاري بإصدار الرزنامة السنوية التي ارتبطت بالتراث الكويتي وأصبحت علامة بارزة تميز بها البنك التجاري حيث تعكس لوحاتها طابع المجتمع الكويتي القديم الذي امتاز ببساطته.

وفي إطار حرص البنك على التواصل الفعال مع كافة عملائه عبر طرق وأساليب التواصل المختلفة المرئية والمسموعة، أطلق البنك التجاري إعلانه التلفزيوني "خلّك بفكرك تجاري"، والذي تم بثه خلال شهر رمضان المبارك.

أما على الصعيد الداخلي فقد واصلت الإدارة تعاونها المثمر والبناء مع موظفي البنك من خلال تنظيم العديد من الحملات التوعوية الصحية والأنشطة الترويجية للخدمات المصرفية والعروض التسويقية التي يقدمها التجاري لعملائه باستمرار.

وإدراكاً من البنك بأهمية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في تلقي استفسارات وعرض آراء العملاء والجمهور، قام البنك بتخصيص رقم لخدمة "واتس اب"، وكذلك واصلت صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي عرض كافة أنشطة البنك ومنتجاته وخدماته ولقت تجاوباً واستحساناً كبيرين من المتابعين.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري الكويتي في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة فقد أصدرت إدارة الإعلان والعلاقات العامة كتيب خاص يتضمن جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية المتنوعة التي قامت الإدارة بتنظيمها خلال العام 2016.

قواعد ونظم الحكومة



أولاً: مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من اللوائح ونظم العمل والسياسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2016 إستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته مستهدفاً التطبيق الفعال للمعايير والتعليمات الصادرة في شأن قواعد ونظم الحوكمة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه وعملاؤه ودائنيه والعاملين فيه وكافة الأفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك، كما تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتطوير النظم واللوائح والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

كما يحرص البنك التجاري الكويتي على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تخص البنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

ثانياً: حصص الملكية

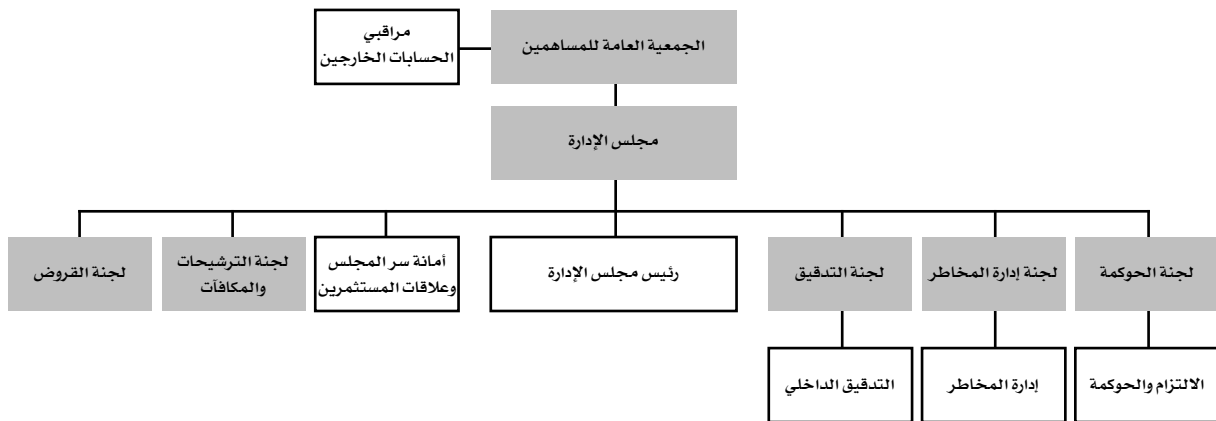
فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5 % من رأس مال البنك من واقع سجل المساهمين كما في تاريخ 2016/12/31:

23.221 %

شركة الشرق القابضة

ثالثاً: هيكل الحوكمة

تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة في البنك أشكالاً من الرقابة الفعالة على أنشطة البنك بما يحقق الحوكمة الرشيدة. ويتم مراجعة هذا الهيكل وتحديثه بشكل دوري ليعكس أية تطورات تحدث في هذا المجال. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.



رابعاً: مجلس الإدارة ومسئوليته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتكون مجلس الإدارة من عشرة (10) أعضاء تم إنتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات والخبرات والمهارات المتخصصة، حيث يمتلك مجلس الإدارة قدراً كافياً من المعرفة والخبرة ذات الصلة بالأنشطة المالية متضمناً ذلك مجالات التمويل أو المحاسبة أو الإقراض أو العمليات المصرفية، بالإضافة إلى المعرفة في مجالات التخطيط الإستراتيجي، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية، والبيئة التنظيمية والرقابية؛ فضلاً عن المعرفة المناسبة بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ علي موسى الموسى – رئيس مجلس الإدارة

- كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة عام 1970 / الجامعة الأمريكية في بيروت. وتمتد خبرة السيد/ علي موسى إلى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها:
- وكيل وزارة التخطيط المساعد لشؤون التخطيط من عام 1976 إلى عام 1982.
 - أسس الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية سنة 1984 وتولى إدارته من عام 1984 إلى عام 1992.
 - نائب محافظ بنك الكويت المركزي من عام 1992 إلى عام 1998.
 - وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من عام 1998 إلى عام 1999.

بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان، كعضوية المجلس الأعلى للتخطيط، مجلس كلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية (جامعة الكويت)، ولجنة تنمية الصناعة، والمجلس الأعلى للتعليم، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) وغيرها، فضلاً عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمنتديات المعنية بقضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

كما شغل السيد/ علي موسى عضوية عدة مجالس إدارات بنوك وشركات ومؤسسات داخل دولة الكويت وخارجها، وهو حالياً عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة.

وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ علي موسى يرأس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح – نائب رئيس مجلس الإدارة

- كويتي حاصل على بكالوريوس اقتصاد وتمويل مايو 2000 / جامعة بننتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في الإدارة يناير 2008 / كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، وقد شغل الشيخ/ أحمد الصباح المناصب التالية خلال عمله:
- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى 2003.
 - محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 إلى 2010.
 - مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى 2012.

ويشغل الشيخ/ أحمد الصباح منصب رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن الشيخ/ أحمد الصباح يتولى رئاسة لجنة الحوكمة وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

- كويتي حاصل على بكالوريوس علوم سياسية سنة 1966 جامعة القاهرة، وتمتد خبرة السيد/ عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي، حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي:
- سوريا من عام 1981 إلى عام 1985.
 - مصر من عام 1985 إلى عام 1992.
 - أسبانيا من عام 1992 إلى عام 1995.
 - لبنان من عام 1995 إلى عام 1998.
 - الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006.
 - سويسرا من عام 2006 إلى عام 2008.
- وقد شغل السيد/ عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور (شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 إلى 2007.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 فقد شغل السيد/ عبدالرزاق الكندري منصب نائب رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة من 29 أبريل 2012 إلى 4 أبريل 2015، وحالياً يتولى رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ عبد الرحمن عبد الله العلي

كويتي حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 1975، وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة وسكانس الولايات المتحدة الأمريكية.

خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن العلي يتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ بدر سليمان الأحمد

كويتي حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 / جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1983 / الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد/ بدر الأحمد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب ومنها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983 - 1985).
- مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية (باليابان) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
- محلل ميزانيات الشركات / سوق الكويت للأوراق المالية (1985 - 1986).
- نائب مدير إدارة التمويل / الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986 - 2002).
- مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007 - 2008).
- مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2010/5/11.
- رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23.
- عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من تاريخ 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنة 2000 وحتى تاريخه.

وبالإضافة إلى عضويته الحالية في مجلس إدارة البنك ابتداءً منذ 25 يونيو 2013، فإن السيد/ بدر الأحمد يتولى رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري

- كويتي حاصل على ليسانس حقوق وشريعة سنة 1986 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1993/1994 من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة وشغل عدة مناصب منها:
- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني (1994 - 2007).
 - مستشار سمو رئيس الحرس الوطني (2007 - 2008).

كما شغل الدكتور/ أرشيد الحوري عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من 2010 إلى 2013، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية، فضلاً عن عمله كمندوب للتدريب بجامعة الكويت / كلية الحقوق خلال الفترة من عام 2012 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك ابتداءً منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد الحوري يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مساعد نوري الصالح

كويتي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سافوك (Suffolk University) الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أيضاً زميل في جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية (Harvard University's Center for International Affairs).

كما يمتلك أكثر من 18 عاماً من الخبرة في مجال الإستثمارات والإستشارات والعقارات والبنوك وإدارة الشركات.

- يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات.
- نائب رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة المشاريع الوطنية القابضة.
- تم تكريمه من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) باعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابة.
- عضو في منظمة الرؤساء الشباب عن السنوات العشر السابقة.
- عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
- حاصل على خبرة مصرفية مع Banque Baring Brothers و First International Merchant Bank.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد/ مساعد الصالح يشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ حازم مشاري الخالد

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 1996 من الجامعة الأمريكية في واشنطن دي سي، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة والائتمان والتحليل المالي.

للسيد/ حازم الخالد خبرة عملية ممتازة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية:

- مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم من 2000 إلى 2005.
- الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد من 2005 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للألبان من 2005 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات للاستثمار العقاري من 2008 وحتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015، فإن السيد/ حازم يشغل عضوية كل من لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الآنسة/ رشا يوسف العوضي

كويتية حاصلة على البكالوريوس في مجال المحاسبة والمراجعة سنة 1992 من جامعة الكويت، كما أنها محاسب قانوني معتمد، متداول أوراق مالية معتمد، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد، ومدقق داخلي معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين.

الآنسة/ رشا العوضي فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الإستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية المناصب التالية:

- مدير عام الشركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية منذ 2010 حتى تاريخه.
- نائب الرئيس الأول في شركة تمويل الإسكان منذ 2006 حتى تاريخه.

- نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (2000 - 2006) .
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (1998 - 1999).
- ضابط اول في الشركة الكويتية للإستثمار (1997 - 1998).
- ضابط استثمار في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والإستثمار (1992 - 1996).

وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً:

- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للإستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها .
- عضوية لجنة الإستثمار لشركة تمويل الإسكان .

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن الأنسة/ رشا العوضي تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيدة/ منى موسى الصراف

- كويتية حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب / قسم اللغة الإنجليزية سنة 1987 / جامعة الكويت. لديها خبرة طويلة في العمل المصرفي والمالي بدولة الكويت، حيث شغلت المناصب التالية:
- استشاري إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الدولي (مايو - سبتمبر 2011).
 - رئيس الخدمات المصرفية الخاصة - ومساعد المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان (1998 - 2010).
 - مدير خدمات العملاء في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1993 - 1995).
 - مدير العمليات في قسم الخدمات المصرفية في البنك الأهلي الكويتي (1987 - 1992).

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن السيدة/ منى الصراف تشغل عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل، وتحديد نزعة المخاطر، ومعايير الحوكمة، واعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بالسلامة المالية للبنك والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الآخرين مع التركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وتعليمات الجهات الرقابية.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2016

- مراجعة وتحديث استراتيجية البنك .
- المراجعة المستمرة للهيكل التنظيمي للبنك وإجراء التعديلات المناسبة عليه بما يتناسب واستراتيجية البنك وأهدافه .
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الدورية للبنك .
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط .
- مراجعة وتحديث سياسة إدارة ونزعة المخاطر في البنك .
- مراجعة ومتابعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة .
- مراجعة واعتماد لائحة النظام الداخلي لمجلس الإدارة .
- مراجعة واعتماد لائحة النظام الداخلي للجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- مراجعة واعتماد كافة اللوائح والسياسات والمقترحات والتقارير الواردة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .

- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومتابعة أعمال تلك اللجان.
- مراجعة أداء المحافظ الإئتمانية والاستثمارية.
- اعتماد التقييم المستقل لمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة.
- اعتماد تقييم رئيس الجهاز التنفيذي.
- متابعة تطبيق كافة متطلبات قانون الفاتكا.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية للعام المنتهي في 2015/12/31.
- متابعة تنفيذ متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS9.
- اعتماد الميزانية التقديرية لعام 2017.

خامساً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسئولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها

في إطار تأصيل الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس، منها أربع لجان تتولى مسؤولية الإشراف على تطبيقات الحوكمة بمحاورها المختلفة. بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الإئتمانية، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيج الصباح السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي الآنسة/ رشا يوسف العوضي السيد/ حازم مشاري الخالد
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث دليل حوكمة شامل يتم اعتماده من مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك، على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة كحد أدنى. • التحقق من قيام البنك بتطبيق القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة من خلال إجراء تقييم سنوي لها ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة. • اقتراح أي تعديل على النظام الأساسي للبنك مرتبط بنظام الحوكمة. • تحديد دور ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين واستقلالتهما. • اقتراح السياسات التي تكفل تكامل قواعد الحوكمة كميثاق السلوك المهني، ومنع استغلال المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية، والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين، والإبلاغ عن المخالفات.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2016	• مراجعة مستمرة لدليل الحوكمة في البنك والتحقق من الالتزام بما جاء فيه. • تحديث لائحة النظام الداخلي الخاصة بمجلس الإدارة. • تحديث النظام الداخلي للجنة الحوكمة. • تحديث السياسات الخاصة بالحوكمة في البنك كسياسة تعارض المصالح والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة وسياسة منع استغلال المعلومات الداخلية. • تحديث سياسة الإفصاح والشفافية وبما يتماشى وتعليمات الجهات الرقابية. • تحديث سياسة ميثاق السلوك المهني. • مراجعة التقارير الخاصة بالحوكمة والالتزام في البنك والتحقق من التعامل مع أي ملاحظات خاصة بشأنهما. • مراجعة ربع سنوية للقواعد والنظم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • متابعة التزام البنك بمتطلبات قانون الفاتكا.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي السيد/ مساعد نوري الصالح السيدة/ منى موسى الصراف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك، وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها واعتمادها من مجلس الإدارة. • الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة والزميلة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة لاعتماده. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج اختبارات الضغط.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2016	• مراجعة وتحديث سياسة قطاع المخاطر ونزعة المخاطر في البنك للسنوات 2014-2016. • مراجعة وتحديث سياسة مخاطر السوق. • المراجعة الدورية لتقارير مخاطر السيولة وسعر الفائدة والسوق. • مراجعة الدورية لتقارير مخاطر السمعة. • المراجعة الدورية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط على مستوى المجموعة. • تحليل المحافظ المتعلقة بالائتمان التجاري والخدمات المصرفية واقراض الأفراد. • مراجعة سياسات ادارة مخاطر التشغيل وادارة خطة مواصلة الاعمال وامن وتصنيف المعلومات.
لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	السيد/ بدر سليمان الأحمد الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري الآنسة/ رشا يوسف العوضي السيد/ حازم مشاري الخالد
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2016	• المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية. • مراجعة ومتابعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية للعام المنتهي في 2015/12/31. • مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي. • متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة. • متابعة التقارير الدورية الخاصة بمدى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية. • مراجعة وتحديث سياسة البنك الخاصة بتعيين مراقبي الحسابات الخارجيين. • مراجعة متطلبات المعيار IFRS-9 الخاص بالتقارير المالية.

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة	السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري السيد/ بدر سليمان الأحمد الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي. • إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية المجلس، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة للعضوية. • إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة. • التأكد أن أعضاء المجلس على اطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • مراجعة سياسة المكافآت في البنك قبل عرضها على المجلس والإشراف على تطبيقها واقتراح تعديلها إذا تطلب الأمر، مع الأخذ بالاعتبار الشركات المالية التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة. • إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة منح المكافآت، أو حسب طلب المجلس، ويمكن إجراء ذلك من خلال إدارة التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية. • تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت في تحقيق أهدافها. • التأكد أن الإدارة التنفيذية في البنك قد وضعت أنظمة وإجراءات محكمة وآلية إشراف فاعلة لضمان تطبيق تعليمات البنك المركزي وقرارات مجلس الإدارة بالنسبة للمكافآت. • التوصية لمجلس الإدارة بخصوص مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعدوه، وأي وظيفة أخرى يحددها المجلس. • التحقق أن سياسة المكافآت وممارسات منح المكافآت لدى البنك ولدى الشركات المالية التابعة للبنك متماشية مع قواعد الحوكمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2016	• تقييم مجلس الإدارة وتقييم أعضاء المجلس. • مراجعة ومتابعة خطة تقييم أداء موظفي البنك. • مراجعة ومتابعة خطة التطوير والتعاقب الوظيفي. • متابعة مشروع أكاديمية البنك التجاري. • المراجعة الدورية لسياسة المكافآت في البنك.
لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	السيد/ علي موسى الموسى الشيخ/ أحمد دعيج الصباح السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري السيد/ مساعد نوري الصالح السيدة/ منى موسى الصراف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وتلك المقررة للتعامل مع الأطراف المقابلة من البنوك. • مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي. • مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية. • منح الموافقات الأخرى المتصلة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة، وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وإعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. • متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.	أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2016
---	-----------------------------------

سادساً: اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

فيما يلي عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2016 مع بيان مشاركة وانتظام الأعضاء في حضور الاجتماعات:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2016	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	مجموع اجتماعات الأعضاء
	13	5	8	8	3	53	90
عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							
علي موسى	12					50	62
الشيخ أحمد الصباح	11	5				47	63
عبدالرزاق الكندري	9				3	40	52
عبدالرحمن العلي	13	4	8				25
بدر الأحمد	13			7	2		22
الدكتور/ أرشيد الحوري	13			7	3		23
مسعود الصالح	9		5			44	58
حازم الخالد	8	2		5			15
رشا العوضي	13	4		8			25
منى الصراف	10		5			45	60

• تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 2015/4/4، ولا توجد تغييرات على المجلس خلال عام 2016.

سابعاً: تقييم مجلس الإدارة

تنفيذاً لقواعد الحوكمة الرشيدة يتم تقييم مجلس الإدارة وكافة أعضاؤه بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمناقشة وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في كافة المجالات المتصلة بعمل المجلس.

ثامناً: بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس إدارة البنك الكويتي التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات والقوانين ذات الصلة وتعليمات الجهات الرقابية خاصة بنك الكويت المركزي، كما أنه مسئول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يعرض البنك لأي مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد إعتد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لتنفيذ إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد حوكمة جيدة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات والحدود لكل الوحدات التي يشتملها ذلك الهيكل، وأخذاً بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من فصل في المسؤوليات والرقابة الثنائية وتوصيف واضح لشاغلي الوظائف في هذه الوحدات.

وفي إطار التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بشكل دوري ومتابعة السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي/ إدارة المخاطر/ إدارة الالتزام والحوكمة) من أجل تحسين وتعزيز أدائها، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من تصويب أي ملاحظات مثارة بشأنها.

كما يقوم المجلس من خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة وإعتماد قواعد ومعايير وأدلة الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالاعتبار كافة فروع وشركاته التابعة سواء داخل أو خارج الكويت، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة. وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تاسعاً: تقرير المدقق الخارجي عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2016 تم تكليف مكتب بي دي أو (BDO)، وبموافقة بنك الكويت المركزي، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2015، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2016/6/29 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996، والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 فبراير 2014. وأن الملاحظات التي تم رفعها لا تؤثر بشكل جوهري على العرض العادل للقوائم المالية للمجموعة. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، تعتبر إجراءات مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

خطاب الرأي

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
البنك التجاري الكويتي
شارع مبارك الكبير
الصفحة 13029
دولة الكويت

29 يونيو 2016

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 4 فبراير 2016، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع والشركة التابعة التالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2015:

■ شركة التجاري للوساطة المالية

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- | | |
|--------------------------------|---|
| ■ الحوكمة | ■ الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة |
| ■ بيئة الرقابة العامة | ■ الخدمات العامة |
| ■ الخزينة والاستثمارات | ■ إدارة المخاطر |
| ■ الخدمات المصرفية للأفراد | ■ وحدة شكاوي العملاء |
| ■ الخدمات المصرفية الإلكترونية | ■ الرقابة المالية |
| ■ الإعلان والعلاقات العامة | ■ تكنولوجيا المعلومات |
| ■ الإنتمان التجاري | ■ الإستراتيجية والتخطيط |
| ■ العمليات | ■ إدارة المنشآت والعقارات |
| ■ الموارد البشرية | ■ أنشطة الأوراق المالية |
| ■ الشؤون القانونية | ■ سرية معلومات العملاء |
| ■ الالتزام ومكافحة غسل الأموال | ■ مكافحة الاختلاس والاحتيال |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2016، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 بشأن الحوكمة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء، أنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية لمنع حدوث حالات الاختلاس والاحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة



قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تقل درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمور الموضوعية للتقارير المرفقة، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2015، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2016،

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على العرض العادل للقوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، و

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، تعتبر إجراءات مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف

مراقب حسابات - ترخيص رقم 38 فئة "أ"

BDO - النصف وشركاه

عاشراً: قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك التجاري في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالعديد من الجهود التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم على كافة مستويات الموظفين. التزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة في البنك ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك التجاري الكويتي حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع موظفيه وعملائه وكافة الجهات الأخرى. ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبه لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات الرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها. كما تخضع سياسة تعارض المصالح إلى مراجعة دورية مستقلة من قبل التدقيق الداخلي للتحقق من مدى الالتزام بها.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك التجاري الكويتي على أن تكون جميع تعاملاته مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية وتتم بذات الشروط التي يطبقها البنك مع العملاء الآخرين دون وجود أي شروط تفضيلية وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة سياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات الرقابية بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وآلية التعامل معها.

السرية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً لسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ المعتمدة من مجلس الإدارة إلى التشجيع على ثقافة الإنفتاح والثقة بين موظفيه وبما يساعد الموظفين على الإبلاغ عن أي مخاوف لديهم بشأن أية مخالفات أو تجاوزات سواء لقواعد السلوك أو أي تصرف غير قانوني أو مهني يكون له تأثير سلبي على البنك، مع إمكانية الإتصال مباشرة برئيس مجلس الإدارة بشأن هذه المخاوف، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين.

أحد عشر: سياسة المكافآت

تم إعداد سياسة لمنح المكافآت من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2013/6/18. وقد تم مراجعة وتحديث السياسة المذكورة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2016/6/29. فضلاً عن ذلك يتم إجراء مراجعة دورية مستقلة لهذه السياسة من قبل إدارة التدقيق الداخلي في البنك من أجل تقييم إلزام البنك بممارسات منح المكافآت المالية.

ملخص عن سياسة المكافآت

أهداف سياسة المكافآت:

- 1- تبني وتطوير سياسة مكافآت مؤثرة وإيجابية للمكافآت تتوافق وإستراتيجية البنك ومخاطره.
- 2- استقطاب والحفاظ على العمالة المؤهلة والقادرة على القيام بالمهام المطلوبة.
- 3- ربط سياسة المكافآت مع أداء البنك ومخاطر العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت:

- 1- يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك من خلال تطبيق نظام يقوم على تصنيف وتقييم وتوصيف كافة الوظائف وشغلها بالعاملين الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع النظام المشار إليه.
- 2- يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في الجهاز المالي والمصرفي، وذلك عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
- 3- تنقسم المكافآت إلى قسمين: القسم الأول ثابت ويتضمن الراتب والمكافآت والمخصصات الثابتة، والقسم الثاني متغير ويرتبط بتقييم أداء الموظف.
- 4- وفقاً لقواعد الحوكمة المعمول بها فإن المكافآت المتغيرة تتضمن مكافآت ترتبط بأداء موظفي الإدارة العليا على مدى يصل إلى ثلاث سنوات وعلى المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي يقوم بها الموظف.
- 5- تتضمن سياسة المكافآت بنداً خاصاً باسترجاع المكافأة (Claw back)، وهي ترتبط بالمكافآت المتغيرة عند الحالات الإستثنائية كحالات تراجع الأداء المالي.
- 6- يجب تقييم كافة الموظفين بشكل سنوي وترتبط المكافآت المتغيرة بهذا التقييم.
- 7- وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك فإن إدارة الالتزام والحوكمة تتبع لجنة الحوكمة، في حين تتبع إدارتي التدقيق والمخاطر كل من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء الإدارات المذكورة، وليس لرئيس الجهاز التنفيذي أي دور في هذا التقييم. ومن ثم فإن الترفيات والمكافآت، والتي تكون وفق ما تقررره الإدارة العليا في البنك، تكون مبنية على ذلك التقييم.

إثنا عشر: الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2016

مجلس الإدارة:

بلغت المكافآت الممنوحة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016 ما مجموعه 530 ألف دينار كويتي، وتأتي المكافآت المشار إليها في إطار المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك.

الإدارة التنفيذية:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك من تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2016 مضافاً إليهم رئيس إدارة المخاطر بالوكالة ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ما مجموعه 827,585 دينار كويتي.

المكافآت الخاصة بفئات العاملين:

الفئة	العدد	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الوظائف التي تخضع لموافقة البنك المركزي	7	686,681 د.ك.	رئيس الجهاز التنفيذي وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي.
الوظائف الإشرافية العاملة في قطاعي الرقابة المالية وإدارة المخاطر	10	478,283 د.ك.	تشمل الوظائف الإشرافية في إدارة الرقابة المالية وإدارة المخاطر.
الوظائف الإشرافية العاملة في مجالات تحفها المخاطر	37	1,955,536 د.ك.	تشمل الوظائف الإشرافية في الإدارات التي تتمتع بصلاحيات مالية وهي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، إدارة التمويل التجاري، إدارة الخزنة والاستثمار، الإدارة المصرفية الدولية.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي والمخصصات والحوافز الأخرى مثل السكن، مصاريف التنقل، التعليم، التأمين الصحي، تذاكر السفر، مكافأة نهاية الخدمة، المكافآت الخاصة المتمتع عليها في عقود التوظيف.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة و المكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات العاملين لدى البنك.

ثلاثة عشر: مدء الالتزام بقواعد ودليل الحوكمة

- يلتزم البنك التجاري الكويتي بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد اللوائح والسياسات الخاصة بقواعد الحوكمة كما جاءت في التعليمات المذكورة، وخلال المهلة الزمنية المقررة. كما يتم تحديث هذه اللوائح والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وبدورها إلى مجلس الإدارة.
- يتم تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية ومنها مدى إلتزام البنك بقواعد الحوكمة، ويتم إرسال هذا التقرير المعد في هذا الخصوص إلى بنك الكويت المركزي، علماً بأنه بشأن الحوكمة فقد تضمن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2015 ملاحظة واحدة فقط ثانوية وغير مادية تتعلق بنواحي إجرائية في البنك وتم التعامل معها بشكل فوري.

أربعة عشر: الإدارة التنفيذية

إلهام يسريء محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. انضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010، وفي إبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. ويحضر رئيس الجهاز التنفيذي اجتماعات مجلس الإدارة و لجنة الحوكمة و لجنة القروض، وكذلك يرأس جميع اللجان الإدارية التي يشارك في عضويتها.

وقبل التحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الأنسة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، ولديها خبرة مصرفية طويلة تهاز الثلاثون عاماً.

سحر عبدالعزيز الرميح
مدير عام قطاع الائتمان التجاري
مدير عام بالوكالة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد عام 1988 من جامعة الكويت، تتمتع بخبرة تتجاوز 28 عاماً في مجال الائتمان التجاري. إلتحقت بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة/ سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك، كما أنها تشارك في اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة، كذلك هي عضو في كل من لجنة الائتمان والاستثمار و لجنة الموجودات والمطلوبات و لجنة المخصصات و لجنة الإدارة فضلاً عن عضويتها في لجنة المشتريات والعطاءات كونها مدير عام بالوكالة لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد، وبالإضافة إلى مسؤولياتها كمدير عام قطاع الائتمان التجاري فقد تم تكليفها إعتباراً من 9 ديسمبر 2015 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.

عدلي عبد الله غزال
مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1971 من جامعة بيروت العربية - لبنان، وقد التحق بالعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 40 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، وهو كذلك عضو في كل من لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة المطلوبات والموجودات ولجنة الإدارة ولجنة المخصصات.

يعقوب حبيب الإبراهيم
مدير عام إدارة الالتزام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف عام 1980 من جامعة لونغ ايلاند - نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة عملية تناهز الـ 34 عاماً جاء معظمها إبان عمله في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية، وشغل عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية والمشاركة في عدة لجان محلية وإقليمية. إنضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 كمدير عام لإدارة الالتزام والحوكمة وشغل منصب أمين سر مجلس إدارة البنك وكافة اللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من ديسمبر 2014 حتى نوفمبر 2015، كما يعتبر السيد يعقوب الناطق الرسمي باسم البنك، وهو يشغل حالياً رئاسة لجنة المشتريات والعطاءات، فضلاً عن كونه أمين سر لجنة الحوكمة في البنك.

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب (لاهور - باكستان) وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. لديه خبرة تتجاوز 22 عاماً في مجال العمل المصرفي. وقد التحق السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 وهو يتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي. السيد/ مسعود عضو في لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك و لجنة المشتريات والعطاءات و لجنة الأئتمان والإستثمار و لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات و لجنة الإدارة.

محمد هاشم محمد

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة ومدير عام الإدارة القانونية

حاصل على شهادة الماجستير في قوانين التجارة والاستثمارات الدولية عام 1997 من جامعة القاهرة، وهو محام مقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، ويتمتع بخبرة تتجاوز 21 عاماً في مجال العمل القانوني بالبنوك التجارية والإسلامية على السواء، إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في مارس 2016 كمستشاراً قانونياً لرئيس مجلس الإدارة ومديراً عاماً للإدارة القانونية، ويشارك في اجتماعات لجنة الحوكمة و لجنة القروض.

وقبل إلحاقه للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عمل السيد/ هاشم مستشاراً قانونياً لعدد من البنوك المصرية والكويتية كالبنك التجاري الدولي (مصر)، وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي المتحد حيث شغل منصب رئيس الإدارة القانونية.

بول عبدالنور داهود

مدير عام – قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن – الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد / بول خبرة تصل إلى 35 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث انضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداء من 28 يونيو 2016. وهو كذلك عضو في لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات و لجنة الإدارة.

أحمد محمد فرحات

رئيس التدقيق الداخلي

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1994 من كلية التجارة جامعة القاهرة. كما أنه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق أنظمة رقابة داخلية وشهادة محلل مخاطر وشهادة فاحص أعمال الإحتيال والتزوير.

عمل السيد / أحمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر. وتمتد خبرته لنحو 21 سنة في مجال التدقيق الداخلي وأسس ومبادئ الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، كما لديه خبرة في مجالات أعمال البحث والتحري المتعلقة بعمليات الإحتيال في البنوك والمؤسسات المالية.

إنضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وعين رئيساً لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 أكتوبر 2015، كما أنه يشارك في الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق بالبنك.

منه حسين العبدالرزاق

مدير عام – إدارة الموارد البشرية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر عام 1986 من جامعة الكويت، ولديها خبرة عملية تمتد إلى 23 سنة في مجالات الموارد البشرية والإعلام وتطوير الأعمال. إنضمت إلى أسرة البنك التجاري الكويتي في شهر نوفمبر 2015 كمدير عام إدارة الموارد البشرية، وهي تشارك في اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت الخاصة بالمكافآت فضلاً عن عضويتها في لجنة الإدارة.

عملت السيدة/ منى في عدة مناصب في القطاعين العام والخاص في دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة منها عملها كمستشار إعلامي لوزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، ومدير الموارد البشرية في مشروع تونسي بلير لدى حكومة دولة الكويت (مكتب رئيس مجلس الوزراء)، ومدير تنفيذي في التوظيف والقوى العاملة لدى البنك الأهلي الكويتي. كما عملت لفترة طويلة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، هذا بالإضافة إلى عملها في مؤسسات أخرى في دولة الكويت.

ياسر محمود بهبهاني مدير عام بالوكالة – إدارة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 1991 من جامعة ميامي الولايات المتحدة الأمريكية ولديه خبرة عملية تمتد إلى 25 سنة. انضم للعمل بالبنك التجاري عام 2008 كمدير تنفيذي للقنوات الإلكترونية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى أن عين في يناير 2016 مدير عام بالوكالة لإدارة تكنولوجيا المعلومات. ابتداءً مشواره المهني بالعمل في بنك الخليج (1992-1999) الكويتي حيث تدرج خلال سنوات عمله من مبرمج أنظمة إلى مدير مشاريع. وفي 1999 إنتقل للعمل في شركة السينما الكويتية الوطنية (1999-2008) وحاز على منصب مدير عام تكنولوجيا المعلومات والعمليات.

خلال عمله بالبنك التجاري عمل في العديد من العمليات البنكية المتعلقة بالقنوات الإلكترونية منها تطبيق الهاتف النقال وخدمة الرسائل النصية وخدمة التجاري أونلاين. وهو كذلك عضو في لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات و لجنة الإدارة و لجنة المشتريات والعطاءات.

السيد/ ياسر لديه أيضاً إنجازات تطوعية عديدة، حيث قام بإنتاج مشروع B2B بعنوان Contact Kuwait كما ساهم في تأليف وتأسيس مشروع النشرات اللوحية الإلكترونية BBS في بداية التسعينات.

سياما سوندار بارفاترديج رئيس إدارة المخاطر بالوكالة رئيس وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم عام 1979 من جامعة S.V في الهند، وهو عضو معتمد في المعهد الهندي للمصرفيين حاصل على العديد من الدورات المهنية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر وإدارة الائتمان.

تمتد خبرة السيد/ سياما إلى 33 عاماً في المجال المصرفي حيث جانب كبير منها يرتبط بمخاطر الائتمان. ابتداءً مشواره البنكي في بنك الهند كموظف في الفروع وترقى على مدى 11 عام ليصبح نائب مدير الائتمان في فرع حيدرآباد، كما عمل في بنك أندسلند بالهند كمساعد نائب الرئيس ومحلل ائتماني. ويعمل السيد/ سياما في البنك منذ عام 2007 كرئيس وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ويتولى حالياً مسؤولية رئيس إدارة المخاطر بالوكالة، كما يشارك بشكل دائم في إجتماعات مجلس الإدارة ولجنتي المخاطر والقروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة، وهو كذلك عضو في لجنة المخصصات و لجنة الموجودات والمطلوبات و لجنة المشتريات والعطاءات.

كونال سينج رئيس الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة بالوكالة

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من من كلية ICFAI في الهند عام 2003، كما حصل على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) من معهد CFA (الولايات المتحدة) عام 2013، بالإضافة إلى عدة شهادات متخصصة في مجال المشتقات، التقييمات، وصناديق الاستثمار. السيد/ كونال لديه أكثر من 14 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية الدولية والقروض المشتركة وتمويل المشاريع والخدمات المصرفية الاستثمارية وعمليات الدمج والاستحواذ، وإعادة هيكلة الديون، وأسواق رأس المال، وخبرات أخرى حصل عليها إبان عمله لدى عدة مؤسسات مالية منها شركة كامكو للاستثمار، جولدمان ساكس، والبزيع RSM العالمية.

انضم إلى البنك التجاري الكويتي في عام 2015 كمدير أول في قطاع الخدمات المصرفية الدولية، وتم تكليفه اعتباراً من شهر يوليو 2016 للقيام بأعمال رئيس الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة بالوكالة.

خمسـة عشر: المسـئولية الإجـتماعية

إن للبنك التجاري الكويتي تاريخ حافل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث وضع منذ عقود مضت هذه المسؤولية في بؤرة اهتماماته، وباتت أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للبنك تمثل ركيزة أساسية تستهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

وفي سبيل تحقيق التوجه الأمثل في برامج وفعاليات المسؤولية الاجتماعية، يقوم البنك بتقديم كافة سبل الدعم والمساندة لجميع فئات المجتمع ويقوم على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ويكرس جهوده لدعم الفعاليات المرتبطة بالأنشطة التوعوية وزيارة المرضى في المستشفيات ودور الرعاية المختلفة.

وقد شهد عام 2016 المزيد من الجهود الموجهة لخدمة المجتمع وقام البنك بتوطيد تعاونه مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت الست، حيث قام بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات التي تقوم محافظات الكويت برعايتها وقد أسفر هذا التعاون عن نجاح كبير للفعاليات المجتمعية العديدة التي يقوم البنك برعايتها.

كما واصل البنك خلال عام 2016 فعاليات حملة "هون عليهم" الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء واستمر في تقديم الدعم والرعاية لهذه الفئة الهامة نظراً للجهود التي يقوم بها عمال التنظيف في المحافظة على البيئة. واستمرت جهود البنك الموجهة لإحياء التراث الكويتي القديم من خلال إصداره لبرنامجته السنوية التي تحتوي على العديد من الصور التي تجسد الحياة الكويتية القديمة وكذلك من خلال حملة "يا زين تراشا" التي تهدف إلى إحياء التراث الكويتي القديم وتنظيف جيل اليوم والغد بمآثر الأجداد والرعيل الأول من أهل الكويت.

وقد توجت جهود البنك بحصوله على شهادة تقدير للمشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، وجاء هذه التكريم على هامش الدورة 33 لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الذي أقيم مؤخراً في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

ويؤكد البنك استمرار جهوده في مجال المسؤولية الاجتماعية لإبراز الجانب الاجتماعي للبنك كمؤسسة مصرفية متميزة تسعى إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ستة عشر: إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطة المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 2012/6/20 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة العمليات والأنشطة الحالية للبنك وتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة بإعدادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة العليا للبنك.

وفي هذا السياق ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزاً في ذلك على ما يتمتع به البنك من متانة عناصر ميزانيته العمومية حيث تتنوع أنشطة أعماله المُدرة للدخل، هذا إلى جانب إرتفاع معدلات كفاية رأس المال التي يتمتع بها البنك ونسب السيولة المتوائمة مع طبيعة نشاطه وإحتياجاته. وتعرض البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة الإفصاحات اللازمة.

الميزانية العمومية:

بلغ إجمالي الموجودات 4.1 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2016 بزيادة قدرها 2.2 % مقارنة بالعام الفائت. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 54.6 % من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الإستثمارات في الأوراق المالية والإستثمار في الأذونات

والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 9.5 % و 8.0 % على التوالي. بلغت قيمة محفظة القروض 2.3 مليار دينار كويتي، وتتكون بشكل أساسي من القروض الموجهة إلى قطاعات الإئتمان التجاري حيث يستحوذ قطاع العقار والتشييد والبناء على نسبة بلغت نحو 30.0 % من محفظة القروض ويستحوذ القطاع التجاري على 25.6 % من محفظة القروض. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد - والتي تتمثل بشكل أساسي في القروض الشخصية - نحو 19.6 % من إجمالي محفظة القروض. وتتكون الإستثمارات في الأوراق المالية من أدوات الدين والأسهم وكلاهما يمثلان نسب متساوية تقريباً من تلك الإستثمارات. وجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض انخفضت لتصل إلى 0.5 % (والتي تعد أقل نسبة على مستوى القطاع المصرفي الكويتي) مقارنة بنسبة 0.9 % للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وبلغت نسبة التغطية بالمخصصات 1175.8 % وبذلك يمتلك البنك نسب عالية من المخصصات ومعدلات تغطية عالية جداً.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.5 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت نحو 2.2 مليار دينار كويتي. وقد واصل البنك خلال العام جهوده الحثيثة نحو تنويع مصادر التمويل / الحصول على الأموال وهو ما نتج عنه انخفاض نسبة التركيز في الودائع الحكومية من 38.8 % إلى 36.3 %، فيما إرتفع إجمالي حقوق المساهمين من 575.7 مليون دينار كويتي إلى 603.1 مليون دينار كويتي.

الإيرادات:

بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك 140.3 مليون دينار كويتي بنسبة نمو تصل إلى 3.0 % مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت الإيرادات التشغيلية 136.2 مليون دينار كويتي. وباستبعاد الأرباح الإستثنائية البالغ قيمتها 5.7 مليون دينار كويتي المتحققة من بيع الموجودات المصنفة "بانتظار البيع" خلال العام الماضي، فقد إرتفع معدل الإيرادات التشغيلية بنسبة 7.5 %. وقد تكونت مصادر الإيرادات التشغيلية من إيرادات الفوائد والتي شكلت 84.8 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي شكلت 37.4 مليون دينار كويتي وعوائد الإستثمار والقطع الأجنبي والإيرادات الأخرى والتي شكلت 18.2 مليون دينار كويتي. هذا وقد بلغت القروض التي تم شطبها خلال العام 84.0 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة 33.7 مليون دينار كويتي. وقد ترتب على ما تقدم أن إرتفعت الأرباح الصافية للبنك من 46.2 مليون دينار كويتي (برحية للسهم مقدارها 30.9 فلس للسهم) إلى 50.4 مليون دينار كويتي (برحية للسهم مقدارها 33.8 فلس للسهم). علماً بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 27.9 % وهي أقل بكثير من المعدل السائد في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

معدل كفاية رأس المال والنسب الأخرى المتعلقة بمعايير بازل 3:

بلغ معدل كفاية رأس المال 17.9 % كما في نهاية ديسمبر 2016، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 13.5 %، فيما بلغت نسبة تغطية السيولة 142 % وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر 108.7 % وبلغت نسبة الرفع المالي 11.2 % وهذه النسب تتجاوز بكثير الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

استعراض الأداء التاريخي للبنك:

اتسمت الأرباح التشغيلية التي حققها البنك قبل خصم المخصصات خلال السنوات الخمسة الماضية بالاستقرار نوعاً ما، على الرغم من الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة وهبوط أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن المخصصات الكبيرة التي قام البنك بتكوينها ومخصصات خسائر القروض التي قام البنك بتكوينها بصفة طوعية كانت السبب وراء تذبذب مستويات الأرباح الصافية التي حققها البنك، إلا أن معدلات الربحية الصافية قد شهدت استقراراً خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حيث بدأت الأرباح الصافية في التحسن خلال عام 2013 واستمر هذا التحسن فيما بعد وصولاً إلى عام 2016 بإعلان البنك عن الأرباح الصافية التي تعد الأعلى على مدار السنوات الخمسة الأخيرة. وجدير بالذكر أن معظم عمليات البنك محلية، حيث تشكل أنشطة البنك على المستوى المحلي 80.5 % من إجمالي عمليات البنك. وقد شهد البنك نمواً معتدلاً في حجم موجوداته خلال الخمس سنوات الماضية على مستوى قطاعات النشاطات الأربعة حيث حقق كل من قطاع الإئتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع الخزينة والإستثمار نمواً معتدلاً بينما قام قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة - من خلال جهوده الكبيرة تجاه تنويع عمليات الإقراض وفقاً للتوزيع الجغرافي - باستئناف أنشطة الإقراض خلال عام 2013 ومواصلة معدلات النمو الكبيرة خلال السنوات اللاحقة.

استعراض البيئة التشغيلية:

واصلت الحكومة جهودها وسعيها نحو تنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية وهو ما يمثل قوة دفع وتحفيز لأنشطة قطاع التشييد والبناء ونمو أنشطة الإقراض الموجه للقطاع الخاص. وقد قامت الحكومة خلال عام 2015 بترسية عدد من المشاريع بقيمة 28.3 مليار دولار أمريكي و18 مليار دولار أمريكي في عام 2016. ومن ثم، فقد ظلت معدلات النمو الإئتماني عند مستويات جيدة لتسجل 3 % في ديسمبر 2016 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب في هذا النمو إلى الزيادة المطردة في الإستهلاك المحلي والزيادة في المصاريف الرأسمالية وكذلك الأوضاع الجيدة للسيولة خلال العام.

على الرغم من ذلك، فقد شهد القطاع المصرفي المحلي حالة من الضغوط على هوامش تسعير التسهيلات نظراً لقيام مجلس الإحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة الأمريكية في ديسمبر 2015. هذا وقد شهدت الخدمات المصرفية التجارية المقدمة محلياً - خلال عام 2016 - عدد من التحديات على مستوى البيئة التشغيلية حيث لم ترتفع العوائد بالشكل الذي يتناسب مع زيادة تكلفة الأموال.

هذا وقد شهد عام 2016 تحسناً طفيفاً في أسعار النفط العالمية والتي كانت قد شهدت تراجعاً متتالية منذ ذروة صعودها في يونيو 2014 وهبوطها إلى أدنى سعر لها وهو 28 دولار أمريكي في يناير 2016. ومن المتوقع أن تكون الكويت قادرة - من خلال متانة وضعها المالي - على دعم اقتصادها خلال فترة انخفاض أسعار النفط نظراً لاحتفاظها بالحد الأدنى لسعر النفط ضمن الموازنة العامة للدولة وهو أقل ثاني سعر للبرميل في العالم بعد السعر المحدد بالنسبة للنرويج والأدنى على مستوى المنطقة وكذلك وفرة العملة الأجنبية وصناديق الثروات السيادية (والتي تعد الأكبر على مستوى العالم) وهو ما من شأنه أن يعمل على تدعيم وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة أي تراجع مطرد ومستمر في الإيرادات النفطية.

أما على الصعيد العالمي، فقد استمرت حالة السياسات المتباعدة والمتباينة التي سادت في كل من أمريكا ومنطقة اليورو خلال عام 2016. وفي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الأمريكي مرحلة التعافي وقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة في ديسمبر 2015 وإسداد الستار على برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة، فقد استمر الاتحاد الأوروبي في تطبيق معدلات سالبة لأسعار الفائدة في ظل الإبقاء على برنامج التيسير الكمي من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي قام بتمديد فترة تنفيذ هذا البرنامج حتى ديسمبر 2017.

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فقد ظلت كلاً من الصين والهند يمثلان القوة الدافعة للنمو الإقتصادي العالمي على الرغم من استمرار حالة الضعف والركود التي يظهرها الإقتصاد الصيني. لقد سجل اقتصاد الصين معدلات نمو بنحو 6.9 % خلال عام 2015 ، ويتوقع أن يتراجع هذا النمو ليسجل 6.7 % في عام 2016 ونسبة 6.3 % في عام 2017. وتسعى حكومة الصين إلى استعادة توازن الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على أنشطة الإستثمار والتصدير وتوجيهه نحو الإستهلاك والطلب المحلي. ومن المحتمل أن يستغرق هذا التحول بعض الوقت حيث يتوقع أن يظل التباطؤ في معدلات النمو قائماً إلى أن يتم استعادة توازن الاقتصاد من خلال هذا التحول. وقد قام صندوق النقد الدولي في 2016/10/1 وبشكل رسمي بإدراج عملة الينمينبي Renminbi الخاصة بالصين في سلة العملات التي تشكل حقوق وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد تراجع الإستهلاك الدولي لعملة الينمينبي Renminbi في التجارة الخارجية عبر الحدود وكذلك المعاملات المالية نتيجة لتباطؤ وتيرة معدلات النمو في الصين وإرتفاع المخاطر المالية. وخلال الربع الثاني من عام 2016، مثلت عملة الينمينبي Renminbi ما نسبته 4.12 % من أنشطة التعامل بالعملات الأجنبية في الأسواق العالمية. وفي الهند قامت الحكومة الجديدة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بشأن السياسة النقدية لتحسين أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) وبيئة الأعمال وهو ما عكسه التحسن الملحوظ في المرتبة التي احتلتها الهند على مستوى العالم خلال العامين الماضيين في مرتبة حوكمة الشركات كما تظل الهند إحدى الدول التي شهدت نمواً سريعاً في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

النظرة المستقبلية – المخاطر والتحديات:

المخاطر والتحديات النظامية

الإضطرابات العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأوضاع السياسية والإقتصادية غير مستقرة بشكل عام وبالأخص في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن رفع سعر الفائدة الأمريكية، وانتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وتقلب أسعار النفط تشكل جميعها مخاوف للإقتصادات العالمية بشكل عام ولإقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص. ويبدو أن الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط قد بلغ أدنى مستوى له ومن المحتمل أن ترتفع أسعار النفط خلال العام. ويشكل إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية تحدياً كبيراً أمام الأسواق الصاعدة والإقتصادات العالمية بشكل عام والذي قد يتمثل في خفض التقييمات في أسواق رأس المال ومن ثم خفض تقييمات الضمانات المسجلة في دفاتر البنوك. إن التحسن الذي شهدته أسعار النفط على خلفية إعلان منظمة الأوبك في نوفمبر 2016 عن تخفيض إنتاجها من النفط قد كان بمثابة تنفس الصعداء لإقتصادات دول الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإنه لا يوجد دلائل ملموسة على احتمالية تعزيز أسعار النفط للوصول إلى مستويات أعلى مما هي عليه في الوقت الحالي. وفي حال حدوث مزيد من التراجع في أسعار النفط، فإن ذلك سوف يكون له تداعيات على البنوك من ناحية تضاؤل فرص نمو الأعمال والتأثير السلبي على عملية تقييم الموجودات (بما في ذلك تزايد التقلبات والتغيرات في المناخ السياسي والإقتصادي). وأخذاً في الاعتبار أن مستويات أنشطة أعمال البنوك المحلية ترتبط بقدر كبير – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – مع قطاع النفط، وأن انخفاض أسعار النفط قد يترك تداعيات تؤثر على جودة ونوعية الأصول (القروض المقدمة من البنوك) عن طريق انخفاض مستوى الإيرادات والضغط التي قد تشهدها معدلات السيولة، فإن كافة ما سبق قد ينعكس بالسلب على أنشطة الأعمال مع احتمالية حدوث تعثرات في القروض الممنوحة.

وهذا يستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية محافظ الإئتمان لديها وكذلك ربحيتها. وفي ضوء هذه الإضطرابات، ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على التأملي في الموجودات الآمنة نسبياً، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الإستراتيجية عند إعداد استراتيجيته وتتضمن تلك المعايير عدداً من الإعتبارات المتعلقة بالإقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الإعتبارات على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو محفظة الإئتمان التجاري بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بقطاع النفط يمثل عنصراً أساسياً من الناتج المحلي الإجمالي العام لدولة الكويت. ومن المتوقع استمرار التحسن الذي شهدته أسعار النفط على خلفية إعلان منظمة الأوبك عن تخفيض إنتاج النفط في نوفمبر 2016، ومن ثم يتوقع أن يكون عام 2017 أفضل نسبياً بالنسبة لإقتصاد المنطقة على مستوى كل من الناتج المحلي الإجمالي وأسواق رأس المال. كما يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو الأعمال ليس فقط على مستوى مصرفنا وإنما أيضاً على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام. ولعل التراجع الحالي الذي يشهده قطاع العقارات يمثل هاجساً بالنسبة للبيئة الإقتصادية في الكويت، حيث انخفضت مبيعات العقار في نوفمبر 2016 بنسبة 26 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وقد نتج هذا الإنخفاض بفعل تراجع النشاط في قطاعي العقار السكني والإستثماري. ومن المتوقع انخفاض تقديرات مساهمة قطاع العقار في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت في عام 2017 وهو ما قد يمثل قوة دافعة لمساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البنك يسعى من خلال استراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر في البحث عن فرص نمو لمحفظته الائتمانية مع التركيز أيضاً على الإستردادات المتعلقة بالقروض التي تم شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

يشكل انخفاض أسعار النفط وتداعياته تحدياً كبيراً على أسواق رأس المال وخاصة فيما يتصل بالميزانية العمومية للبنوك المحلية. إن أحد المخاوف الرئيسية التي تعترى الإقتصاد المحلي هي المخاطر التي قد تنعكس بفعل انخفاض الإيرادات النفطية على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق. من ناحية أخرى، فإن التحسن الذي شهدته أسعار النفط عقب إعلان منظمة الأوبك في نوفمبر 2016 عن تخفيض انتاجها من النفط قد انعكس بالإيجاب على أسواق رأس المال التي شهدت أيضاً تحسناً في أوضاعها. وفي حال انخفاض أسعار النفط، فسوف يؤدي ذلك إلى تراجع أداء سوق الأسهم مثلما حدث خلال فترة الهبوط الحاد في أسعار النفط، وهذا السيناريو قد يؤثر بالسلب على الميزانية العمومية والربحية الخاصة بالبنوك المحلية على مستوى القطاع المصرفي.

تركز الموجودات والمطلوبات

قام البنك على نحو حصيف بتخفيض حصة محفظته في قطاع العقار وقطاع الأوراق المالية وزيادة حصته في قطاع المقاولات والتصنيع والتجارة. إن التركيز في بند المطلوبات والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية هو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة والحد من تركيز الودائع من عميل واحد. كما يقوم البنك بتطبيق الحدود الداخلية للودائع من القطاع الحكومي. هذا وقد تم الإنتهاء من إعداد استراتيجية المخاطر للفترة من 2017 حتى 2019 والتي أخذت في الاعتبار أوضاع البيئة التشغيلية الحالية وكذلك التحديات التي يشهدها الإقتصاد المحلي حيث سيقوم البنك بتطبيق هذه الإستراتيجية في عام 2017.

التحديات الرقابية

إن التعليمات المتعلقة بالحوكمة ومعايير بازل 3 وقانون الإلتزام الضريبي الأمريكي FATCA ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وخلافه سوف تفرض بدورها تحديات جديدة وبشكل مستمر، حيث أن بعضها سوف يتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالمعايير الجديدة والبعض الآخر سوف يرتبط بالجهود المطلوبة للوفاء بهذه المعايير.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

قام البنك بتحديد والإعتراف بهبوط القيمة في المحفظة الائتمانية والاستثمارية لديه بصورة فاعلة وفعالة. على الرغم من هذا التحدي الذي شهدته البنك منذ اندلاع الأزمة المالية في 2007 / 2008، فإن البنك يتوقع انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة في السنوات القادمة.

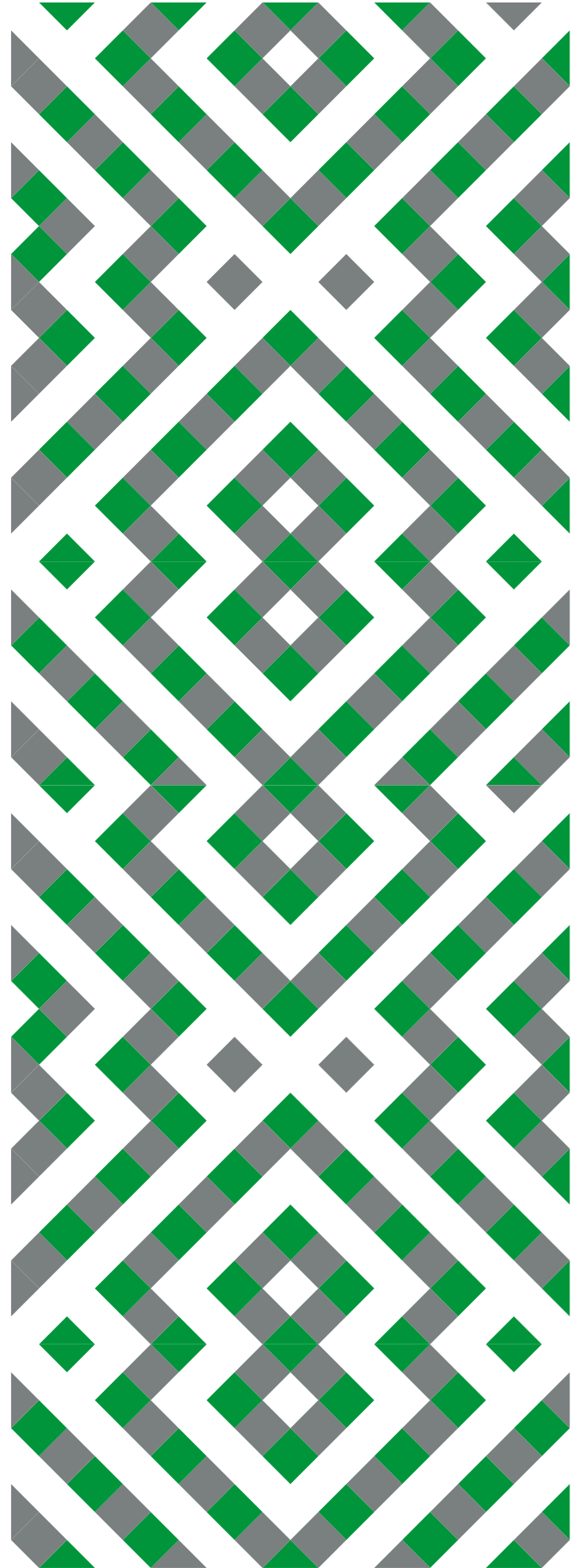
مخاطر التشغيل

يدرك البنك أن هناك بعض نقاط الضعف في مخاطر التشغيل التي تعكسها ملاحظات التدقيق الداخلي. وخلال العامين الماضيين، قام البنك بإتخاذ العديد من الإجراءات بضمنها تأسيس لجنة تتمحور أنشطتها أعمالها حول مخاطر التشغيل لبحث القرارات الخاصة بمخاطر التشغيل التي تم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي تم الإبلاغ عنها أو التي تم تحديدها خلال عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية المطبقة.

هذا، وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيد المذكور أعلاه. وفي إطار الإجراءات الوقائية التي يتخذها البنك، تم إجراء عملية التقييم الذاتي لأدوات مراقبة المخاطر لكافة إدارات البنك التي تكتنف أعمالها مخاطر عالية ومتوسطة خلال عام 2016 والتي نتج عنها تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالنواحي التشغيلية وكذلك تعزيز الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية.

كما قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية وسوف يقوم بمتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف الإدارات سواء إدارات الأعمال أو الإدارات الأخرى.

إستعراض البيانات المالية



بيان الدخل لعام 2016

بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 50.4 مليون دينار كويتي مسجلاً ارتفاعاً قدره 9.2 % مقارنة بعام 2015 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 46.2 مليون دينار كويتي. كما بلغت ربحية السهم 33.8 فلس مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه ربحية السهم 30.9 فلس.

سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ نحو 84.8 مليون دينار كويتي ارتفاعاً مقداره 1.5 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2015 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 83.3 مليون دينار كويتي. وقد بلغ معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2016 ما نسبته 3.20 % مقارنة بنسبة مقدارها 2.82 % في عام 2015. كما ارتفع متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد من 0.73 % إلى نسبة مقدارها 1.05 % خلال عام 2016. وبلغ صافي هامش الربح 2.15 % وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.26 %. ويرجع التحسن في صافي إيرادات الفوائد وهامش الربح وصافي هامش الفوائد إلى إدارة معدلات السيولة بشكل أفضل وكذلك بفضل جودة الأصول.

سجل صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية نمواً كبيراً خلال عام 2016 ليبلغ 6.4 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 39.2 % مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ فيه صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية 4.6 مليون دينار كويتي. سجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعاً مقداره 3.2 مليون دينار كويتي (أو نسبة مقدارها 9.31 %) لتبلغ 37.4 مليون دينار كويتي. وكذلك سجلت إيرادات توزيعات الأرباح البالغ قدرها 6.0 مليون دينار كويتي ارتفاعاً مقداره 1.3 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2015.

بلغت مصاريف الموظفين 21.3 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 11.0 % مقارنة بمستوياتها المحققة في عام 2015. وارتفعت المصاريف العمومية والإدارية خلال عام 2016 بمبلغ 1.9 مليون دينار كويتي (أو بنسبة مقدارها 12.3 % مقارنة بعام 2015). كما بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى التي تم تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات 48.6 مليون دينار كويتي في عام 2016، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره 2.4 مليون دينار كويتي إذا ما قورن بالمبلغ المسجل لعام 2015 والبالغ 51.0 مليون دينار كويتي. كما أن المبلغ الذي تم خصمه فيما يتصل بمخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى تم احتسابه بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 33.7 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبلغ إجمالي المخصصات المحفوظ بها لدى البنك 141.2 مليون دينار كويتي في نهاية 2016.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلى هذا النحو فقد بلغت نسبة التغطية بالمخصصات في نهاية عام 2016 للقروض غير المنتظمة 1175.8 % بما فيها المخصصات العامة. وبلغت القروض غير المنتظمة مبلغ 12.0 مليون دينار كويتي لتشكل ما نسبته 0.50 % من إجمالي القروض.

الميزانية العمومية لعام 2016

بلغ مجموع الموجودات 4,125.3 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 87.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.2 % مقارنة بعام 2015. وانخفضت القروض والسلفيات - بعد خصم المخصصات - بمبلغ 47.0 مليون دينار كويتي. ويواصل البنك سياسته القائمة على تحسين جودة القروض اعتماداً على النوع لا الكم. وانخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 324.5 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية بمبلغ 175.7 مليون دينار كويتي.

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 3، نسبة مقدارها 17.94 % فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.2 % ونسبة تغطية السيولة 142.0 % ونسبة صافي التمويل المستقر 108.6 % وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 50.4 مليون دينار كويتي على النحو التالي وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية بواقع 15 فلس للسهم الواحد (13 فلس خلال عام 2015)، بمبلغ قدره 22.3 مليون دينار كويتي.
2. توزيع أسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم (6 أسهم خلال عام 2015) بمبلغ قدره 15.0 مليون دينار كويتي.
3. تحويل مبلغ 13.1 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحفوظ بها.

البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

63	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
67	بيان المركز المالي المجمع
68	بيان الدخل المجمع
69	بيان الدخل الشامل المجمع
70	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
71	بيان التدفقات النقدية المجمع
72	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
103	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن فقرة مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع متطلبات المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن فحوى تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وإلى التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديددها وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) انخفاض قيمة القروض والسلف

يتم احتساب القروض والسلف بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي تكاليف للإنخفاض. إن انخفاض قيمة القروض والسلف يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية وذلك نتيجة لمستوى التقديرات التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، حيث يتعين على الإدارة تحديد تلك القروض والسلف التي تنخفض قيمتها نتيجة للخسارة، وتحديد موضوعي لأسباب الانخفاض في القيمة، وتقييم الضمانات، وتحديد القيمة القابلة للاسترداد.

ب) انخفاض قيمة القروض والسلف

نظراً لأهمية القروض والسلف (تتمثل في 54.55 % من إجمالي الموجودات) وما يرتبط بذلك من تقديرات لعدم التأكد، فإن هذا يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان وكيفية التعامل مع تلك المخاطر في إيضاح 21 (ب) حول البيانات المالية المجمعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح، تسجيل، ومراقبة وعملية تحديد مخصص إنخفاض في قيمة القروض والسلف للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة. لتحديد قيمة الانخفاض في القروض والسلف والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. لقد قمنا باختبار عينات من تسهيلات القروض وقمنا بتقييم دقيق لمعايير تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. من خلال التركيز على أكثر القروض إمكانية لانخفاض القيمة نتيجة لزيادة عدم اليقين لاستردادها في ظل الظروف الحالية للسوق وبالتحديد قدرة الإدارة على قياس القيمة المستردة لبعض القروض المتعثرة، لقد قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، والتقدير الافتراضية للاسترداد وغيرها من مصادر السداد. بالإضافة إلى ذلك، اخترنا عينات من القروض الغير متعثرة وتقييم ما إذا كان المقترضين يحملون أي مخاطر ممكن قد تؤثر على قدرات السداد.

الإيضاحات التابعة للانخفاض في القيمة تتمثل في إيضاح رقم 2 (د) (10)، كما أن سياسية إدارة المخاطر تتمثل في إيضاح رقم 21 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة.

ج) تقييم الأدوات المالية المشتقة

لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالباً ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقدير، ونظراً لأهمية الأدوات المالية المشتقة وما يرتبط بها من تقديرات وعدم تأكد واحتمالات، وجدنا أن تقييم الأدوات المالية المشتقة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. أن السياسات المحاسبية لمشتقات الأدوات المالية للمجموعة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 2 (د) (3) ضمن البيانات المالية المجمعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم واختبار أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة.

إضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا بالتقييم والوقوف على المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة بمساعدة خبراء التقييم لدينا وبالرجوع إلى بيانات السوق المتاحة خارجياً لتحديد ما إذا كان قد تم استخدام المدخلات الملائمة في التقييم. كما قمنا بمقارنة التقييمات من نموذج التقييم الداخلي لدينا - بما يتضمن عينة من الأدوات - بالقيم العادلة التي تم تحديدها من قبل المجموعة. أن الإيضاحات المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية تم توضيحها في إيضاح رقم 21 (ب) (1) (و) ضمن البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

إن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأياً. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبذلهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص رقم 33 فئة أ
RSM البزيع وشركاهم



طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش
من الوزان وشركاه

دولة الكويت
10 يناير 2017

بيان المركز المالي المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
682,469	556,929	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
332,575	329,570	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
265,681	472,078	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,297,466	2,250,468	6	قروض وسلفيات
338,888	393,334	7	استثمارات في أوراق مالية
30,234	29,439		عقارات ومعدات
9,809	3,506	9	موجودات غير ملموسة
80,229	89,965	10	موجودات أخرى
4,037,351	4,125,289		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
			المطلوبات :
166,904	365,972		المستحق إلى البنوك
627,232	802,885		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,546,163	2,221,632		ودائع العملاء
-	30,630		أموال مقترضة أخرى
120,327	100,323	11	مطلوبات أخرى
3,460,626	3,521,442		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
141,194	149,666		رأس المال
8,472	14,967		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(2,822)	(3,740)		أسهم البنك المشتراة
258,497	254,666		احتياطيات
152,077	165,190		أرباح محتفظ بها
557,418	580,749		
18,282	22,330		توزيعات أرباح مقترحة
575,700	603,079		
1,025	768		الحصص غير المسيطرة
576,725	603,847	12	مجموع حقوق الملكية
4,037,351	4,125,289		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham M. Mahdawi

إلهم يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

علي موسى الموسى

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٥) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
108,443	120,103	13	إيرادات الفوائد
(25,138)	(35,348)		مصاريف الفوائد
83,305	84,755		صافي إيرادات الفوائد
34,198	37,382		أتعاب وعمولات
4,599	6,405		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
2,427	1,263	14	صافي أرباح الاستثمارات في أوراق مالية
4,708	5,954		إيرادات توزيعات أرباح
5,714	231		ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع
1,273	4,354		إيرادات تشغيل أخرى
136,224	140,344		إيرادات التشغيل
(19,187)	(21,306)		مصاريف الموظفين
(15,743)	(17,685)		مصاريف عمومية وإدارية
(2,076)	(119)		استهلاك وإطفاء
(37,006)	(39,110)		مصاريف التشغيل
99,218	101,234		ربح التشغيل قبل المخصصات
(51,004)	(48,627)	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
48,214	52,607		الربح قبل الضرائب
(2,064)	(2,205)	16	ضرائب
46,150	50,402		صافي ربح السنة
			الخاص بـ :
46,185	50,401		مساهمي البنك
(35)	1		الحصص غير المسيطرة
46,150	50,402		
30.9	33.8	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٥) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
46,150	50,402	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر :		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
5,748	(2,578)	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
(1,839)	(715)	صافي الخسارة الناتجة عن بيع / انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
بنود سوف لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
1,131	(796)	(خسارة) ربح إعادة تقييم عقار
5,040	(4,089)	
51,190	46,313	اجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ :		
51,229	46,313	مساهمي البنك
(39)	-	الحصص غير المسيطرة
51,190	46,313	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٥) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي

الخاص بمساهمي البنك

احتياطيات											
	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي أسهم البنك المشتراة	احتياطي علم	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم البنك المشتراة	توزيعات أسهم منحة مقترحة	رأس المال		
المجموع	الحصص غير المبطّرة	المجموع	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطيات						
553,772	1,064	552,708	25,415	132,646	253,453	27,811	24,947	45,380	17,927	70,597	66,791
51,190	(39)	51,229	-	46,185	5,044	3,913	1,131	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	(45,380)	-	45,380	-	-
(2,822)	-	(2,822)	-	-	-	-	-	(2,822)	-	-	-
(25,415)	-	(25,415)	(25,415)	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	18,282	(18,282)	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(8,472)	-	-	-	8,472	-	-	-
576,725	1,025	575,700	18,282	152,077	258,497	31,724	26,078	-	17,927	115,977	66,791
46,313	-	46,313	-	50,401	(4,088)	(3,292)	(796)	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(8,472)	8,472	-	-
(918)	-	(918)	-	-	-	-	-	(918)	-	-	-
(18,273)	-	(18,273)	(18,273)	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(9)	9	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	22,330	(22,330)	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(14,967)	-	-	-	14,967	-	-	-
-	(257)	257	-	-	257	257	-	-	-	-	-
603,847	768	603,079	22,330	165,190	254,666	28,689	25,282	-	17,927	115,977	66,791
							(3,740)	14,967			149,666

التغيير في ملكية شركة قابضة

الرصيد عما في 31 ديسمبر 2016

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسارة بمبلغ 5,498 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: خسارة بمبلغ 5,452 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الرزيلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية :		
48,214	52,607	الربح قبل الضرائب
		تعديلات :
51,004	48,627	15 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(7,135)	(7,217)	إيرادات من استثمار في أوراق مالية
(2,875)	(1,024)	أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
2,076	119	استهلاك وإطفاء
91,284	93,112	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
31,308	3,005	سندات الخزنة والبنك المركزي
436,064	(206,397)	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(24,991)	(19,664)	قروض وسلفيات
(27,645)	(23,318)	موجودات أخرى
(157,675)	199,068	المستحق إلى البنوك
(52,260)	175,653	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(8,088)	(324,531)	ودائع العملاء
15,593	4,235	مطلوبات أخرى
303,590	(98,837)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية :		
15,370	79,955	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(137,085)	(123,931)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
4,708	5,954	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
13	3	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(1,192)	(123)	اقتناء عقارات ومعدات
(118,186)	(38,142)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية :		
-	30,630	أموال مقترضة أخرى
(2,822)	(918)	شراء أسهم البنك المشتراة
(25,415)	(18,273)	توزيعات أرباح مدفوعة
(28,237)	11,439	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
157,167	(125,540)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
525,302	682,469	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
682,469	556,929	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٥) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت. يُشار للبنك وشركته التابعة معاً "بالمجموعة" في هذه البيانات المالية المجمعة.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 10 يناير 2017. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"متاحة للبيع".

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. أن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية جارية التأثير للفترة المحاسبية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 ليس لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وليست ملزمة بعد ، لم تقم المجموعة بتطبيقها مبكراً.

1- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في صيغته النهائية، والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع خيار التطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات الاعتراف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. سيكون لتطبيق هذا المعيار أثراً على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة ولكنه ليس من المتوقع أن يؤثر بشكل جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. أن المعيار الجديد يقدم نموذج "الخسارة الإئتمانية المتوقعة" لقياس أثر انخفاض الموجودات المالية. إن المجموعة بصدد تحديد أثر هذا المعيار على المركز والأداء المالي السنوي المجمع للمجموعة، عند تطبيقه.

2- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" "الإيرادات من العقود مع العملاء" على أن يتم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" المبادئ المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات وسوف يتم تطبيقه على جميع العقود المبرمة مع العملاء. مع ذلك، فإن الفوائد وإيرادات الأتعاب ذات الصلة بالأدوات المالية والإيجارات سوف تخرج عن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" وسوف يتم تنظيمها وإخضاعها للمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "الإيجارات"). يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 اعتباراً من تاريخ السريان.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" فإن الإيرادات سوف يتم الاعتراف بها كبضائع وخدمات إلى ذلك الحد الذي يتوقع فيه أن تنتقل الحقوق المرتبطة بتلك البضائع والخدمات إلى الشخص المحولة له تلك البضائع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعيار سوف يحدد مجموعة متكاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة ومدى وتوقيت ودرجة عدم اليقين ذات الصلة بالإيرادات والتدفقات النقدية المقابلة لها في العقود مع العملاء.

ولا تتوقع المجموعة أن يتم التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" ونعمل حالياً على تقييم تأثيرات تطبيقه.

3- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 المعيار الجديد للمحاسبة عن الإيجارات "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16". إن المعيار الجديد لن يترتب عليه تغيير ملحوظ في المحاسبة عن الإيجارات، إلا أنه لا يتطلب من المستأجرين الاعتراف بغالبية الإيجارات في الميزانية العمومية كالتزامات إيجارية مقابل حقوقهم في استخدام الأصل المستأجر. هذا ويتعين على المؤجر لهم تطبيق نموذج واحد للإيجارات المعترف بها ولكن لديهم الخيار في عدم الاعتراف بالإيجارات "قصيرة الأجل" وتلك "منخفضة القيمة" للموجودات. وعلى وجه العموم، فإن نموذج الاعتراف بالأرباح والخسائر للإيجارات المحققة سوف تكون مشابهة لمحاسبة الإيجارات المطبقة حالياً مع الاعتراف بمصاريف الفوائد والإهلاكات بصورة منفصلة في بيان الدخل المجموع.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "16" على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار، شريطة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "15" في نفس تاريخ التطبيق. ويتعين على المؤجر لهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "16" باستخدام إما منهجية الأثر الرجعي بالكامل أو المنهجية المعدلة للأثر الرجعي. ولا تتوقع المجموعة القيام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم "16" ونقوم حالياً بتقييم آثار تطبيقه.

إن المعايير الجيدة أو التعديلات الأخرى على المعايير الحالية ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الربح أو الخسارة المجموع.

د - الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية". تُصنّف المجموعة أدواتها المالية كأدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، و"محتفظ بها حتى الاستحقاق"، و"قروض ومدينون"، و"متاحة للبيع". يتم تصنيف المطلوبات المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

إن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع تتضمن نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل، وأسهم خزينة وسندات البنك المركزي، والمستحق من / إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقروض ومدينون، واستثمار في أوراق مالية، وودائع العملاء وبعض الأرصدة المدرجة ضمن موجودات ومطلوبات أخرى. يتم مبدئياً إدراج كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل". تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند تاريخ الاقتناء.

نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل

إن بند النقد والأموال بإشعارات قصيرة الأجل يتضمن النقد بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المستحقة خلال سبعة أيام.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" على بندين فرعيين هما: "محتفظ بها بغرض المتاجرة" و"تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء". يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها وتقييم أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة، إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض في القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية ، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة.

ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل المجمع. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع ، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(2) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

للتحقق الموجودات المالية عندما:

- 1- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
 - 2- تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
 - 3- لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.
- في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي. لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

(3) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوطات القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاصة بالتحوط ضد هذه المخاطر.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحويل إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجمع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعد التحوط مستوفياً لمتطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعد من المتوقع تحقق العمليات المحتملة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

(4) الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستتدية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائئاً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

(5) القروض المعاد جدولتها

قد تعيد المجموعة جدولة القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة. بمجرد أن تُعاد جدولة القروض، فإن الشروط الجديدة ستحدد ما إذا كانت هذه القروض ستظل منقضية الاستحقاق. تبقى هذه القروض خاضعة لانخفاض القيمة الفردي أو المجموع.

(6) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

(7) موجودات محتفظ بها للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية، أيهما أقل. يتم الإقرار بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

(8) القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1:** أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى 2:** أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- المستوى 3:** أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

(9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجتمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

1- الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزاً حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10 % من حد السحب.
- ب - وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج - إذا استحققت التسهيلات الإئتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
- د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
- هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
- و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.

- ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.
- ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الائتمانية.
- ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:
- 1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لأخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.
- 2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
- ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير ، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض ، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقا من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1 % للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5 % للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2-الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصا أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الإنخفاض المعترف بها لإستثمارات حقوق ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

هـ - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي الى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حسابات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة ، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية ، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية ، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

و- موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ز- موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإقرار بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإقرار بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - أسهم البنك المشتركة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزنة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزنة".

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزنة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزنة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزنة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزنة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزنة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزنة.

ط - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ك- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناء على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م- موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "محتفظ بها حتى الإستحقاق" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ "قروض ومدينون". يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات "متاحة للبيع".

إنخفاض قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الوضع المالي للشركة المستثمر بها، أو القطاع الصناعي لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسائر الإنخفاض في القيمة للقروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون :

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجموع. وعلى وجه الخصوص ، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة متطلباً.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط ، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو توسية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراسات كذلك استخدام تقديرات وإفتراسات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3- نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
169,757	232,130	نقد وبنود نقدية
1,221	10,935	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
511,491	313,864	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
682,469	556,929	

تم تصنيف النقد والأرصدة قصيرة الأجل "كقروض ومدينين".

4- سندات الخزنة والبنك المركزي

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
163,815	192,404	سندات الخزنة
168,760	137,166	سندات البنك المركزي
332,575	329,570	

تصنف سندات الخزنة والبنك المركزي "كقروض ومدينين" ، يتم شراء وبيع سندات الخزنة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5- المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
232,310	430,034	إيداعات لدى بنوك
33,708	42,469	قروض وسلفيات إلى بنوك
266,018	472,503	
(337)	(425)	ناقص: مخصص إنخفاض القيمة
265,681	472,078	

تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كقروض ومدينين.

6- قروض وسلفيات

أ- التصنيف:

تم تصنيف القروض والسلفيات كقروض ومدينين. تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية للقروض والسلفيات المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2016:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
575,156	-	-	42,674	532,482	تجاري وصناعي
677,060	-	-	22,237	654,823	إنشائي وعقاري
141,795	-	6,184	10,341	125,270	مؤسسات مالية أخرى
441,383	-	-	-	441,383	أفراد
556,275	3,903	-	69,003	483,369	أخرى
2,391,669	3,903	6,184	144,255	2,237,327	
(141,201)					ناقصا: مخصص إنخفاض في القيمة
2,250,468					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

كما في 31 ديسمبر 2015:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
530,198	-	-	20,511	509,687	تجاري وصناعي
702,533	-	-	11,373	691,160	إشعائي وعقاري
214,064	-	3,665	85,588	124,811	مؤسسات مالية أخرى
446,172	-	-	-	446,172	أفراد
529,500	7,641	-	29	521,830	أخرى
2,422,467	7,641	3,665	117,501	2,293,660	
(125,001)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,297,466					

خلال سنة 2013، قامت وزارة المالية بإنشاء صندوق دعم الأسرة ("الصندوق") بموجب قانون رقم 104 لسنة 2013 لغرض شراء الأرصدة القائمة للقروض الشخصية والإستهلاكية من البنوك كما في 12 يونيو 2013 والممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. ووفقا لذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم 2/BS,IS/305 لسنة 2013 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إنشاء هذا الصندوق. قام البنك بتحديد تلك القروض والتي بلغت 38,818 ألف دينار كويتي وتم تقديم تقرير عنها لبنك الكويت المركزي للموافقة بناء على ذلك التعميم. لم يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على هذه القروض من 12 يونيو 2013. كما في تاريخ البيانات المالية، تم سداد قروض بمبلغ 32,615 ألف دينار كويتي (2015 : 32,412 ألف دينار كويتي).

ب- الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2015			2016			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
148,376	134,483	13,893	124,866	108,272	16,594	المخصصات في 1 يناير
(96,208)	-	(96,208)	(84,042)	-	(84,042)	مبالغ مشطوبة
43	43	-	(6)	(5)	(1)	فروقات تحويل
25,730	-	25,730	33,689	-	33,689	مستردات
(1)	-	(1)	(11)	-	(11)	ردت لبنك الكويت المركزي
46,926	(26,254)	73,180	66,574	18,578	47,996	محمل على / (مفرج إلى) بيان
						الدخل المجموع
124,866	108,272	16,594	141,070	126,845	14,225	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 141,070 ألف دينار كويتي (2015 : 124,866 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 97,500 ألف دينار كويتي (2015 : 78,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 131 ألف دينار كويتي (2015 : 135 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 9,028 ألف دينار كويتي (2015 : 8,488 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج- القروض غير المنتظمة

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
21,877	12,009	القروض والسلفيات
6,937	486	الضمانات
8,749	6,137	المخصصات المتاحة

7- استثمارات في أوراق مالية

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		متاحة للبيع :
134,334	166,433	سندات مسعرة
24,823	28,406	سندات غير مسعرة
143,842	161,792	أسهم مسعرة
34,084	32,345	أسهم غير مسعرة
1,805	4,358	أخرى
338,888	393,334	

حققت المجموعة خلال السنة خسارة غير محققة بمبلغ 2,578 ألف دينار كويتي (2015 : ربح غير محقق بمبلغ 5,748 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة ، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 715 ألف دينار كويتي (2015 : 1,839 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع وإنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع ، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 2,102 ألف دينار كويتي (2015 : 970 ألف دينار كويتي).

خلال عام 2009 ، قام البنك بشراء عدد 221,425,059 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى سوق الكويت للأوراق المالية ، وبتاريخ لاحق ، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم للشركات بائعة الأسهم المذكورة "الشركة المقترضة" ، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة - مع آخرين - دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة إعلاء ، وما زالت القضية منظورة أمام محكمة الموضوع حيث قضت محكمة أول درجة في أبريل 2016 لصالح البنك بصحة ملكيته للأسهم. مع مراعاة أنه يوجد حكم بعدم التصرف مؤقتاً في الأسهم المذكورة إعلاء. إستناداً إلى إفادة الخبراء القانونيين، تعتقد الإدارة أن لديها دفع قوياً.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 67,625,226 سهم. كما في تاريخ هذا التقرير، يحتفظ البنك بملكية عدد 248,225,059 سهماً مسجلاً بالقيمة العادلة بمبلغ وقدره 98,049 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015 : 246,425,059 سهم بالقيمة العادلة بمبلغ وقدره 107,194 ألف دينار كويتي). كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ المتوسط المرجح لتكلفة 221,425,059 سهم تحت النزاع القانوني مبلغ وقدره 64,891 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 68,136 ألف دينار كويتي) والذي تم ادراجهم بالقيمة العادلة بمبلغ 87,463 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر

2015 : 96,320 ألف دينار كويتي)، وسجلت ربح ناتج عن التقييم العادل بمبلغ وقدره 22,572 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015 : 28,184 ألف دينار كويتي) ضمن احتياطي تقييم الاستثمارات. هذه الأسهم مدرجة ضمن " محفظة إستثمارية" مصنفة كإستثمارات متاحة للبيع".

في أبريل 2016، وبناء على دعوي قضائية مقامة من أحد الدائنين الآخرين للشركة المقترضة، أصدرت محكمة التمييز حكماً يقضي بإلزام البنك التجاري بدفع مبلغ 44,059 ألف دينار كويتي إلى هذا الدائن، وذلك المبلغ الذي استخدمه البنك لسداد القرض المستحق على الشركة المقترضة، لاحقاً قام البنك بدفع المبلغ، غير أن البنك يري أن لديه حقوق قوية لإسترداد هذا المبلغ من الشركة المقترضة.

8- إستثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26 % (2015 : 32.26 %) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9- موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2015 : 9,809 ألف دينار كويتي)، لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2016، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية قبل الضريبة بناء على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.5 % (2015: 2.72 %) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 9 % (2015: 8.73 %) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، قامت المجموعة بالاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 6,303 ألف دينار كويتي (2015: لا شيء) في بيان الدخل المجموع.

10- موجودات أخرى

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,567	3,191	فوائد مدينة مستحقة
78,662	86,774	أرصدة مدينة أخرى
80,229	89,965	

تصنف الموجودات الأخرى "كقروض ومدينين".

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى موجودات معلقة للبيع بمبلغ 63,058 ألف دينار كويتي (2015: 66,379 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها من خلال سداد قروض وسلف.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

11- مطلوبات أخرى

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
10,192	16,134	فوائد مستحقة الدفع
18,985	6,117	إيرادات مؤجلة
40,462	13,393	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
3,493	3,678	مستحقات تتعلق بالموظفين
47,195	61,001	أخرى
120,327	100,323	

12- حقوق الملكية

أ- رأس المال

أن رأس المال يتكون من 1,496,661,492 (2015 : 1,411,944,804) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم البنك المشتراة

2015	2016	
5,637,773	8,000,000	عدد أسهم البنك المشتراة
%0.40	%0.53	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
2,822	3,740	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
2,819	3,280	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
509	449	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم (فلس)

- إن الحركة على أسهم البنك المشتراة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2015	2016	
-	5,637,773	الرصيد كما في 1 يناير
5,637,773	1,983,624	مشتريات
-	378,603	إصدار أسهم منحة
5,637,773	8,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10 % من رأس مال البنك.

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50 % من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5 % من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2016 و 2015 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "المتاحة للبيع" يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو إنخفاض قيمتها.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2016 على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 141,194 ألف دينار كويتي إلى 149,666 ألف دينار كويتي.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2016 بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 13 فلس لكل سهم (2014: 18 لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 6 أسهم لكل 100 سهم (2014: لا شيء) للعام 2015. لاحقاً، تم توزيع الأرباح المدفوعة وزيادة أسهم المنحة بعدد 84,716,688 سهم وبالتالي، زيادة رأس المال بمبلغ 8,472 ألف دينار كويتي.

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 15 فلس لكل سهم (2015: 13 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم (2015: 6 أسهم لكل 100 سهم). يخضع هذا المقترح لموافقة المساهمين، تدفع تلك الأرباح إلى المساهمين المقيدين في سجلات البنك كما في تاريخ إجتماع الجمعية العمومية السنوية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

13- إيرادات الفوائد

تتضمن إيرادات الفوائد إخراج بمبلغ 49 ألف دينار كويتي (2015 : 624 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/2007 2007 BS RSA/2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 أبريل 2008.

14- صافي أرباح الإستثمارات في أوراق مالية

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,427	1,263	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع

15- إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(98,910)	(81,685)	قروض وسلفيات - محدد
25,730	33,689	قروض وسلفيات - مستردة
25,991	(18,666)	قروض وسلفيات - عام
(970)	(2,102)	استثمارات أوراق مالية
(1,464)	(535)	تسهيلات غير نقدية
(1,381)	20,672	مخصصات أخرى
(51,004)	(48,627)	

16- ضرائب

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,139)	(1,208)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(485)	(526)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(440)	(471)	الزكاة
(2,064)	(2,205)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5 % من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1 % من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58/2007.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

17- ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2015	2016	
46,185	50,401	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,496,661	1,496,661	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالألف)
(717)	(7,453)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,495,944	1,489,208	
30.9	33.8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

أن ربحية السهم الأساسية والمخفضة للفترة الحالية والفترة المقارنة قد تم تعديلها لتعكس تأثير أسهم المنحة التي تم الموافقة عليها من قبل الجهات الرقابية.

18- شركة تابعة

نسبة الملكية		النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة
2015	2016			
% 80	% 93.55	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.م.

19- معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

2015	2016				
القيمة	عدد أفراد	عدد أعضاء	القيمة	عدد	عدد أعضاء
ألف دينار كويتي	ذوي العلاقة	المجلس/الجهاز التنفيذي	ألف دينار كويتي	الأفراد ذوي العلاقة	المجلس الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الإدارة					
98	-	2	80	-	2
-	-	-	8	-	6
239	-	9	194	-	10
الجهاز التنفيذي					
41	-	6	105	-	8
15	1	7	16	1	12
435	-	12	476	-	12

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات إلى 10 سنوات وتحمل معدلات فائدة بنسبة تتراوح من 0 % إلى 5 % (2015 : من 0 % إلى 5 %).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة لرئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 191 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 179 ألف دينار كويتي)، كما يلي:

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
939	1,056	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
3	8	مزايا بعد التوظيف
46	100	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 300 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 300 ألف دينار كويتي) و230 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 229 ألف دينار كويتي) على التوالي للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أن إيضاح 11 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

20- القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد و الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (9) "السياسات المحاسبية الهامة".

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2016			
ألف دينار كويتي			
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:			
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21)	-	4,782	-
الموجودات المالية المتاحة للبيع:			
أسهم ملكية	161,792	32,345	-
أسهم دين	166,433	28,406	-
أخرى	-	4,358	-
	328,225	65,109	-
			4,782
			194,137
			194,839
			4,358
			393,334

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

2015				
ألف دينار كويتي				
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة				
من خلال بيان الدخل:				
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21)	-	(1,323)	-	(1,323)
الموجودات المالية المتاحة للبيع				
أسهم ملكية	143,842	34,084	-	177,926
أسهم دين	134,334	24,823	-	159,157
أخرى	-	1,805	-	1,805
	278,176	60,712	-	338,888

21- الأدوات المالية

أ- إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب- إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الإئتمان :

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلنه تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
682,469	556,929	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
332,575	329,570	سندات الخزنة والبنك المركزي
265,681	472,078	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,862,295	1,818,803	قروض وسلفيات - شركات
435,171	431,665	قروض وسلفيات - أفراد
159,157	198,224	سندات
27,828	26,907	موجودات أخرى
3,765,176	3,834,176	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية
28,249	47,947	قبولات مصرفية
101,051	137,689	اعتمادات مستديرة
1,069,073	1,330,501	خطابات ضمان
1,198,373	1,516,137	
4,963,549	5,350,313	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج- الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د- جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
غير مستحقة وغير منخفضة القيمة	درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	مستحقة وغير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة	القيمة العادلة للضمان
كما في 31 ديسمبر 2016						
-	-	-	42,469	-	-	-
بنوك	171,380	833,700	469,252	9,130	1,342	473
شركات	-	-	388,965	-	10,667	13
أفراد	171,380	833,700	900,686	9,130	12,009	486
كما في 31 ديسمبر 2015						
-	-	-	33,708	-	-	-
بنوك	175,721	668,054	775,471	52	9,509	6,925
شركات	-	-	391,080	-	12,368	12
أفراد	175,721	668,054	1,200,259	52	21,877	6,937

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي، جودة الإدارة والمعلومات المالية، هيكل التسهيلات، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد ايهما انسب. يتبع النظام مقياسا من 1 إلى 11 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر و11 أسوأ المخاطر. ان الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناء على الأسس التالية:

خارجي	داخلي	درجة عليا
تقديرات AAA وأأ وأ	1 إلى 4 درجات	درجة عادية
تقدير ب ب ب	5 إلى 6 درجات	درجة قياسية
أقل من ب ب ب ب وغير مقيمة	7 إلى 8 درجات	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

هـ – تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2015		2016		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
ألف دينار كويتي	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	القطاع الجغرافي:
853,376	3,162,596	1,023,027	3,226,382	الكويت
272,791	717,368	324,737	684,098	آسيا
50,735	43,893	110,720	85,727	أوروبا
16,779	1,420	51,376	2,042	الولايات المتحدة
4,692	19,630	6,277	31,037	أخرى
1,198,373	3,944,907	1,516,137	4,029,286	
				القطاع حسب النشاط:
-	332,574	-	329,570	حكومي
270,702	505,290	301,134	543,868	تجاري وصناعي
600,098	684,444	776,652	655,084	إنشائي وعقاري
253,416	1,449,515	309,510	1,494,773	بنوك ومؤسسات مالية
74,157	973,084	128,841	1,005,991	أخرى
1,198,373	3,944,907	1,516,137	4,029,286	

و- الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان:

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
القيمة الموجبة	القيمة العادلة	القيمة السالبة	حتى شهر	3 - 1	12 - 3	أكثر من سنة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2016						
6,769	2,578	272,279	346,129	195,800	-	814,208
636	45	-	-	-	94,488	94,488
7,405	2,623	272,279	346,129	195,800	94,488	908,696
كما في 31 ديسمبر 2015						
945	2,435	272,556	41,773	47,364	-	361,693
170	3	-	-	-	51,674	51,674
1,115	2,438	272,556	41,773	47,364	51,674	413,367

(2) مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف دينار كويتي		
نقاط الأساس	2016	2015
دينار كويتي	2,641	2,265
دولار أمريكي	211	48
عملات أخرى	174	133
	3,026	2,446

(ب) مخاطر العملة :

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي

2015		2016		نسبة التغير في أسعار العملات	
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
5,647	(72)	6,033	(5)	5+	دولار أمريكي
263	11	205	2	5+	جنيه استرليني
1,100	2	2,252	3	5+	دولار استرالي
-	32	-	40	5+	ريال سعودي
-	(13)	-	108	5+	درهم إماراتي
-	47	-	44	5+	ريال قطري
-	23	-	37	5+	أخرى
7,010	30	8,490	229		

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي

2015		2016		نسبة التغير في سعر السهم	
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
7,182	-	8,090	-	+5	سوق الكويت للأوراق المالية

(3) مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة.

وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجموع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهراً	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2016
الموجودات :						
556,929	-	-	-	-	556,929	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
329,570	-	-	89	386	329,095	سندات الخزنة والبنك المركزي
						المستحق من البنوك
472,078	41,965	-	55,134	274,245	100,734	والمؤسسات المالية الأخرى
2,250,468	971,689	379,466	316,410	438,161	144,742	قروض وسلفيات
393,334	66,117	-	20	55	327,142	استثمارات في أوراق مالية
29,439	29,439	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
89,965	67,459	-	1,093	2,223	19,190	موجودات أخرى
4,125,289	1,180,175	379,466	372,746	715,070	1,477,832	
المطلوبات:						
365,972	-	10,000	69,019	77,101	209,852	المستحق إلى البنوك
						المستحق إلى المؤسسات المالية
802,885	317,197	261,725	917	132,491	90,555	الأخرى
2,221,632	10,223	89,205	345,796	380,363	1,396,045	ودائع العملاء
30,630	-	-	-	-	30,630	أموال مقترضة أخرى
100,323	28,828	3,442	5,375	8,825	53,853	مطلوبات أخرى
3,521,442	356,248	364,372	421,107	598,780	1,780,935	
603,847	823,927	15,094	(48,361)	116,290	(303,103)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهرا	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
الموجودات :						
682,469	-	-	-	-	682,469	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
332,575	-	-	112	229	332,234	سندات الخزانة والبنك المركزي
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
265,681	33,295	21,263	92,948	44,768	73,407	قروض وسلفيات
2,297,466	985,171	498,640	204,371	403,759	205,525	استثمارات في أوراق مالية
338,888	59,481	1,400	457	446	277,104	عقارات ومعدات
30,234	30,234	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
9,809	9,809	-	-	-	-	موجودات أخرى
80,229	67,798	59	893	263	11,216	
4,037,351	1,185,788	521,362	298,781	449,465	1,581,955	
المطلوبات:						
166,904	-	-	8,170	16,201	142,533	المستحق إلى البنوك
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى						
627,232	37,574	226,524	175,936	48,106	139,092	ودائع العملاء
2,546,163	48,918	54,487	220,218	653,043	1,569,497	مطلوبات أخرى
120,327	66,422	4,165	4,857	4,818	40,065	
3,460,626	152,914	285,176	409,181	722,168	1,891,187	
576,725	1,032,874	236,186	(110,400)	(272,703)	(309,232)	صافي فجوة السيولة

ب- فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهرا	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2016
1,516,137	772,144	200,891	180,100	246,106	116,896	المطلوبات المحتملة
كما في 31 ديسمبر 2015						
1,198,373	1,033,176	164,386	-	-	811	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

ج - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2016
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
	-					المطلوبات الغير مخفضة :
366,553		10,131	69,353	77,188	209,881	المستحق إلى البنوك
817,679	326,853	266,274	923	133,057	90,572	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,224,863	10,411	90,240	347,206	380,876	1,396,130	ودائع العملاء
30,655	-	-	-	-	30,655	أموال مقترضة أخرى
100,323	28,828	3,442	5,375	8,825	53,853	مطلوبات أخرى
3,540,073	366,092	370,087	422,857	599,946	1,781,091	
						كما في 31 ديسمبر 2015
						المطلوبات الغير مخفضة :
166,949	-	-	8,188	16,205	142,556	المستحق إلى البنوك
632,529	38,351	229,611	177,122	48,237	139,208	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,549,652	50,514	54,771	220,886	653,890	1,569,591	ودائع العملاء
120,327	66,422	4,165	4,857	4,818	40,065	مطلوبات أخرى
3,469,457	155,287	288,547	411,053	723,150	1,891,420	

22- مخاطر العمليات :

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية ، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها ، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

23- تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :

أ- خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية. تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2015	2016	2015	2016	2015	2016	
83,305	84,755	6,960	8,573	76,345	76,182	صافي إيرادات الفوائد
52,919	55,589	12,468	13,157	40,451	42,432	إيرادات غير الفوائد
136,224	140,344	19,428	21,730	116,796	118,614	إيرادات التشغيل
						إنخفاض القيمة ومخصصات
(51,004)	(48,627)	(1,093)	18,228	(49,911)	(66,855)	أخرى
46,150	50,402	1,785	22,384	44,365	28,018	صافي ربح السنة
4,037,351	4,125,289	1,604,993	1,759,194	2,432,358	2,366,095	إجمالي الموجودات
4,037,351	4,125,289	2,448,788	2,622,973	1,588,563	1,502,316	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

24- البنود خارج الميزانية العمومية

أ – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية :

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب – مطالبات قانونية :

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 366 ألف دينار كويتي (2015 : 1,974 ألف دينار كويتي).

25- كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1- الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 93.55%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة".

2- هيكل رأس المال :

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,496,661,492 (31 ديسمبر 2015: 1,411,944,804)، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2016، يمتلك البنك 2,362,227 أسهم من أسهم الخزينة المشتراة (31 ديسمبر 2015: 5,637,773).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)		
أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)		
141,194	149,666	1 - رأس المال المدفوع
8,472	14,967	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
152,077	165,190	4 - أرباح محتفظ بها
31,724	28,689	5 - احتياطي تقييم استثمارات
26,078	25,282	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم البنك المشتراة
(9,809)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(2,822)	(3,740)	11 - أسهم البنك المشتراة
-	-	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
(22,434)	(36,325)	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
525,175	540,918	المجموع
ب - المضاف إلى الشريحة الأولى		
1,025	768	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
1,025	768	المجموع
526,200	541,686	مجموع الشريحة الأولى (TIR1) من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

2015	2016	ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
36,376	38,678	مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25 % من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
36,376	38,678	مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال
562,576	580,364	مجموع رأس المال المؤهل

3- كفاية رأس المال :

قد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافٍ في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك ، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال :

2015	2016	
صافي الموجودات المرجحة	صافي الموجودات المرجحة	
متطلبات رأس المال	متطلبات رأس المال	إجمالي التعرض
بأوزان المخاطر	بأوزان المخاطر	ألف دينار كويتي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	333,795	409,440
-	996	7,660
-	-	-
-	-	97,769
-	-	-
477	250	3,850
3,814	1,925	389,716
40,499	50,663	1,266,276
323,991	389,716	2,933,147
1,722,138	1,756,208	2,933,147
-	-	-
-	-	-
-	-	232,130
169,758	-	-
441,904	56,769	436,688
55,238	436,688	452,732
-	-	-
-	-	-
850	568	4,367
6,803	568	6,051
13,426	52,376	402,891
272,851	52,376	323,470
334,448	-	-
-	-	-
354,137	389,929	2,999,455
2,833,098	389,929	5,724,865
5,268,113	389,929	5,724,865

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

2015			2016			
صافي الموجودات المرجحة			صافي الموجودات المرجحة			
إجمالي	بأوزان	متطلبات	إجمالي	بأوزان	متطلبات	
التعرض	المخاطر	رأس المال	التعرض	المخاطر	رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	-	-	-	-	ب - مخاطر السوق :
-	-	-	-	-	-	مخاطر مراكز معدل الفائدة
-	-	-	-	-	-	مخاطر مراكز الملكية
299	2,390	2,389	630	4,847	4,846	مخاطر العملات الأجنبية
-	-	-	-	-	-	مخاطر السلع
-	-	-	-	-	-	الخيارات
299	2,390	2,389	630	4,847	4,846	المجموع
28,003	224,026	125,570	30,089	231,455	130,231	ج- مخاطر العمليات
382,439	3,059,514	5,396,072	420,648	3,235,757	5,859,942	المجموع

ب- نسب رأس المال :

2015	2016	
% 18.39	% 17.94	1 - مجموع نسب رأس المال
% 17.20	% 16.74	2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال
% 17.17	% 16.72	3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من رأس المال

ج - إفصاح إضافي لرأس المال :

1- نموذج الإفصاح العام

2016	
ألف دينار كويتي	
بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال
• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات	
h+k	216,457
q	165,190
i+l+m+n+o+p	202,842
1- الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار 2- الأرباح المحتفظ بها 3- الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى) 4- رأس المال المصدرة مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة) 5- الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية) 6- حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية	
	584,489
• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية	
7- تعديلات التقييم الوقائية 8- الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة) 9- الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة) 10- الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة) 11- احتياطي التحوط للتدفقات النقدية 12- عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه) 13- الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق 14- الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة 15- صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة 16- استثمارات في أسهم البنك المشتراة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي) 17- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين 18- الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
f	3,506
j	3,740

c	36,325	19- الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		20- حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		21- الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		22- المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك
		23- منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
		24- منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
		25- منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤجلة
		26- التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
		27- التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
		28- إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
	43,571	29- حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
	540,918	
• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات		
		30- الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
		31- منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		32- منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		33- أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
		34- أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))
		35- منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
r	768	36- رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية

• رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية

- 37- استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
- 38- الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
- 39- الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
- 40- الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
- 41- التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
- 42- التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات

-	43- إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
768	44- رأس المال الإضافي (AT1)	
541,686	45- رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	
• رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات		
-	46- أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار	
-	47- أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48- أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49- منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
b	50- المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	38,678
38,678	51- رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	
• رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية		
-	52- استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
-	53- الحصاص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	54- الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55- الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56- التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57- إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
38,678	58- رأس المال المساند (الشريحة 2)	
580,364	59- رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	
3,235,757	60- إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	

• معدلات رأس المال والمصدات

% 16.72	61- حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
% 16.74	62- رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
% 17.94	63- مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

64-	متطلبات المصداقات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصداقات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	10.00 %
65-	منها : متطلبات المصداقات الرأسمالية التحوطية	2.50 %
66-	منها : المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67-	منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.5 %
68-	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصداقات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	9.72 %

• الحدود الدنيا

69-	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	9.50 %
70-	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	11.00 %
71-	الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداقات البنوك ذات التأثير النظامي	13.00 %

• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

e	52,347	72-	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
d	57,724	73-	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	-	74-	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	75-	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

• حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a + g	133,431	76-	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
b	38,678	77-	الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78-	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79-	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2015

ألف دينار كويتي	
بالرجوع الى	مكونات نموذج
المركز المالي	الأفصاح عن رأس
الرقابي المجمع	المال

• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطي

h+k	207,985	1- الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
q	152,077	2- الأرباح المحتفظ بها
i+l+m+n+o+p	200,178	3- الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4- رأس المال المصدرة مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	-	5- الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
560,240	-	6- حقوق المساهمين (1 CET) قبل التعديلات الرقابية

• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

-	-	7- تعديلات التقييم
-	-	8- الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
f	9,809	9- الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	10- الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	11- احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
-	-	12- عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
-	-	13- الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريد
-	-	14- الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
-	-	15- صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
j	2,822	16- استثمارات في أسهم البنك المشتراة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
-	-	17- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
-	-	18- الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
c	22,434	19- الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	-	20- حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)

21- الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك ، وبالصافي من الضريبة المدرجة

- في جانب الالتزام ذي الصلة)
- 22- المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك
- 23- منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
- 24- منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
- 25- منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤجلة
- 26- التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
- 27- التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات

35,065	28- إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
525,175	29- حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية

• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

- 30- الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
- 31- منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
- 32- منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
- 33- أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
- 34- أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))
- 35- منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
- 36- رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية

r	1,025
	1,025

• رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

- 37- استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)
- 38- الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
- 39- الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
- 40- الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
- 41- التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
- 42- التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
- 43- إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
- 44- رأس المال الإضافي (AT1)

1,025	
-------	--

45- رأس المال الأساسي (الشريعة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	526,200
---	---------

• رأس المال المساند (الشريعة 2) : الأدوات والمخصصات

- أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار		
- أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريعة 2)		
- أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريعة 2))		
- 49- منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	36,376	b
- 50- المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريعة 2)	36,376	
- 51- رأس المال المساند (الشريعة 2) قبل التعديلات الرقابية		

• رأس المال المساند (الشريعة 2) : التعديلات الرقابية

- 52- استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريعة 2)		
- 53- الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2)		
- 54- الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)		
- 55- الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)		
- 56- التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية		
- 57- إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)	36,376	
- 58- رأس المال المساند (الشريعة 2)		
59- رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2))	562,576	
60- إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	3,059,514	

• معدلات رأس المال والمصدات

61- حقوق المساهمين (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.17 %
62- رأس المال الأساسي (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.20 %
63- مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	18.39 %
64- متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي) ، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	9.00 %
65- منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.5 %

- 66- منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية
- 67- منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
- 68- حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) 10.67 %

• الحدود الدنيا

- 69- الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) 9.00 %
- 70- الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 10.50 %
- 71- الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 12.50 %

• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

- e 51,229 - 72- الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
- d 54,761 - 73- الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
- 74- حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
- 75- الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

• حدود الإعراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

- 76- المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
- a + g 113,398 - 77- الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
- b 36,376 - 78- المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
- 79- الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية
-

2 - المركز المالي المجموع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجموع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجموع والمركز المالي الرقابي المجموع.

إن المركز المالي الرقابي المجموع على النحو الآتي :

2016		
ألف دينار كويتي		
المحتويات المستخدمة في اطار افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع
• الموجودات		
		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		سندات الخزنة والبنك المركزي
		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		قروض وسلفيات
		منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمنة في محتويات الشريحة 2
a	127,270	
b	38,678	
		منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		استثمارات في اوراق مالية
c	36,325	
		منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
d	57,724	
		منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
e	52,347	
		منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		عقارات ومعدات
f	3,506	
		موجودات غير ملموسة
		موجودات أخرى
		مجموع الموجودات
		4,125,289
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
		مستحق إلى البنوك
		مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		ودائع العملاء
		مصاريف تمويلية أخرى
		إلتزامات أخرى
		منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
g	6,161	
		مجموع الإلتزامات
		3,521,442

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

2016		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في اطار افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع
حقوق الملكية		
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك		
h	149,666	149,666
i	14,967	14,967
j	3,740	(3,740)
		254,666
k	66,791	
l	115,977	
m	17,927	
n	-	
o	25,282	
p	28,689	
q	165,190	165,190
		580,749
		22,330
		603,079
r	768	768
		603,847
		4,125,289

حقوق الملكية

حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك

رأس المال

أسهم منحة مقترحة

اسهم البنك المشتراة

احتياطيات

منها: علاوة إصدار

منها احتياطي قانوني

منها احتياطي عام

منها احتياطي أسهم البنك المشتراة

منها احتياطي إعادة تقييم عقار

منها احتياطي تقييم عقار استثماري

أرباح محتفظ بها

توزيعات أرباح مقترحة

الحصص غير المسيطرة

مجموع حقوق الملكية

مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

2015		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في إطار إفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
• الموجودات		
		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		682,469
		332,575
		سندات الخزنة والبنك المركزي
		265,681
		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,297,466
		قروض وسلفيات
		منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول
a	108,609	المتضمنة في محتويات الشريحة 2
b	36,376	منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		338,888
		استثمارات في أوراق مالية
c	22,434	منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
d	54,761	منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
e	51,229	منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		30,234
		عقارات ومعدات
f	9,809	9,809
		موجودات غير ملموسة
		80,229
		موجودات أخرى
		4,037,351
• مجموع الموجودات		
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
		166,904
		مستحق إلى البنوك
		627,232
		مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,546,163
		ودائع العملاء
		120,327
		إلتزامات أخرى
		منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه
g	4,789	ضمن (الشريحة 2)
		3,460,626
		مجموع الإلتزامات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

حقوق الملكية

حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك

h	141,194	141,194	رأس المال
i	8,472	8,472	أسهم منحة مقترحة
j		(2,822)	أسهم البنك المشتراة
		258,497	احتياطات
k	66,791		منها: علاوة إصدار
l	115,977		منها احتياطي قانوني
m	17,927		منها احتياطي عام
n	-		منها احتياطي أسهم البنك المشتراة
o	26,078		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
p	31,724		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
q	152,077	152,077	أرباح محتفظ بها
		557,418	
		18,282	توزيعات أرباح مقترحة
		575,700	
r	1,025	1,025	الحصص غير المسيطرة
		576,725	مجموع حقوق الملكية
		4,037,351	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي

بنك الكويت المركزي

دولة الكويت

حقوق المساهمين الشريحة 1

المجموعة

أسهم عادية

149,666 دينار كويتي

100 فلس

حقوق المساهمين

19 يونيو 1960

دائمة

لا يوجد فترة استحقاق

لا

غير مطبقة

غير مطبقة

1 - المصدر

2 - الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (Cusip) أو (Isin) أو

بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)

3 - القوانين الحاكمة للأداة

المعاملة الرقابية

4 - نوع رأس المال T2 ، AT1 ، CET1

5 - مؤهل على مستوى البنك منفردا / المجموعة / المجموعة ومنفرداً

6 - نوع الأداة

7 - المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)

8 - القيمة الاسمية للأداة

9 - التصنيف المحاسبي

10 - تاريخ الإصدار الأصلي

11 - دأمة أو محددة الاستحقاق

12 - تاريخ الاستحقاق الأصلي

13 - خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة

14 - تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد

15 - تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت

الكوبونات / توزيعات الأرباح	
16 - توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو عامة	عائمة
17 - سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	غير مطبقة
18 - وجود مانع لتوزيعات الأرباح	لا
19 - توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية	اختيارية بالكامل
20 - وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر	لا
21 - غير تراكمية أو تراكمية	غير تراكمية
22 - قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل
23 - إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	غير مطبقة
24 - إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً	غير مطبقة
25 - إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	غير مطبقة
26 - إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	غير مطبقة
27 - إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	غير مطبقة
28 - إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	غير مطبقة
29 - خصائص التخفيض	لا
30 - في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض	غير مطبقة
31 - في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً	غير مطبقة
32 - في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة	غير مطبقة
33 - إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض	غير مطبقة
34 - المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)	غير مطبقة
35 - مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل	لا
36 - إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	غير مطبقة

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,037,351	4,125,289	1 - البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(32,243)	(39,831)	2 - (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,005,108	4,085,458	3 - إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
1,115	7,405	4 - تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
6,887	22,267	5 - مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
		6 - إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

-	-	7 - (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
-	-	8 - (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استشاؤها)
-	-	9 - المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة
-	-	10 - التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
8,002	29,672	11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات
-	-	12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
-	-	14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16 - إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
1,198,373	1,516,137	17 - الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
(637,977)	(813,880)	18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
560,396	702,257	19 - البنود خارج المركز المالي
4,573,506	4,817,387	20 - إجمالي الانكشافات
526,200	541,686	21 - الشريحة الأولى من رأس المال
% 11.51	% 11.24	22 - نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

5 - إدارة المخاطر:

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملازم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار، بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشياً مع الإرشادات الرقابية.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث المفصّل عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتنسيق خطة استثمارية الأعمال على مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري. إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسؤولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببنود الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير تحليل المحفظة بشكل شهري والذي يتم تعميمه على كافة أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات، بينما يتم تقديم تحليل للمحفظة كل ستة أشهر بشكل أكثر تفصيلاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة.

إن وحدة أمن تقنية المعلومات مسؤولة عن التأكد من أن كافة معلومات ومعدات المجموعة مؤمنة ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت عن عمد أو بغير قصد. إن أمن تقنية المعلومات يضمن تطبيق الأدوات الأمنية ومراقبة عمليات الوصول حتى يتسنى حماية المعلومات من عمليات الوصول والإفصاحات غير المخول بها والحفاظ على سلامة وأمن الأصول المتعلقة بتقنية المعلومات.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأموال التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الاستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية) وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس

الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ- مخاطر الائتمان:

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وإن جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشي مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة لتحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ.

بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية، كما أن احتمالية التغير يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال STANDARD & POOR و Moddys، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفصيل في تصنيف القطاع.

إن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بسياسات إدارة مخاطر السوق والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط، يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزت الضمان والقطاع والتركزت الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3. تم تغيير طريقة احتساب رأس المال لمخاطر هذه التركزت خلال 2015 استناداً إلى توصيات الاستشاري الخارجي الذي أقر وصدق على صحة طرق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي إنكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقا لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

ب. مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99 %. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. بالإضافة لذلك وخلال السنة تم تغيير طريقة احتساب رأس المال لمخاطر السوق من طريقة القيمة المعرضة للمخاطر للإنخفاض المتوقع.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك ، فإن رأس المال الإقتصادي بالنسبة لمخاطر السوق باستخدام نموذج الضغط لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم خلال سنة 2013 إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضاً تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحايل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطارا عالميا لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك في عام 2012 بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وأصبحت نسبة تغطية السيولة كنسبة رقابية. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إذا كانت الموجودات المعاد تسعيرها بعد سنة واحدة في زيادة وهي قريبة من 10 % من الموجودات، فإن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ - مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات، تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و - مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً

إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الإستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة العامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه:

البند والمخصص المطلوب	فترة عدم الانتظام	
	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 أشهر	حتى 90 يوم
دون المستوى - 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها - 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
رديئة - 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعلماء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكثر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية 0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضاً لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S، POOR & STANDARD، FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

أ – إجمالي التعرضات للائتمان

2015			2016			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	333,795	333,795	-	409,440	409,440	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	97,769	97,769	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	7,628	7,628	-	3,850	3,850	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
247,948	908,668	1,156,616	306,318	959,958	1,266,276	5 - مطالبات على البنوك
932,229	1,921,525	2,853,754	1,195,133	1,738,014	2,933,147	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	169,758	169,758	-	232,130	232,130	8 - بنود نقدية
18,148	442,137	460,285	14,680	438,052	452,732	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35%
-	-	-	-	-	-	من المخاطر المرجحة
48	13,378	13,426	6	6,045	6,051	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	272,851	272,851	-	323,470	323,470	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,198,373	4,069,740	5,268,113	1,516,137	4,208,728	5,724,865	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

2015			2016			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	364,371	364,371	-	371,618	371,618	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	48,885	48,885	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	7,628	7,482	-	5,739	5,739	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
230,502	1,007,842	1,298,344	277,133	934,313	1,211,446	5 - مطالبات على البنوك
910,295	1,908,151	2,818,445	1,063,681	1,829,770	2,893,451	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	146,404	146,404	-	200,944	200,944	8 - بنود نقدية
34,969	442,123	477,092	16,414	440,095	456,509	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
97	37,881	37,978	27	9,712	9,739	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	264,249	264,249	-	298,161	298,161	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,175,863	4,178,503	5,354,365	1,357,255	4,139,237	5,496,492	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2016
409,440	-	-	-	68,935	340,505	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	-	-	-	-	97,769	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	3,850	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,266,276	33,291	1,579	152,929	738,820	339,657	5 - مطالبات على البنوك
2,933,147	-	51,241	46,385	181,612	2,653,909	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	967	8,757	126,708	62,627	33,071	8 - بنود نقدية
452,732	173	-	168	165	452,226	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,051	-	-	-	-	6,051	11 - التعرض للقروض المتأخرة
323,470	-	598	4,180	1,825	316,867	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,724,865	38,281	62,175	330,370	1,053,984	4,240,055	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100.0	% 0.7	% 1.0	% 5.8	% 18.4	% 74.1	

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2015
333,795	-	-	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,628	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,156,616	16,562	2,310	74,841	791,300	271,603	5 - مطالبات على البنوك
2,853,754	-	14,469	14,272	198,568	2,626,445	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	826	6,410	79,954	50,804	31,764	8 - بنود نقدية
460,285	132	-	248	126	459,779	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,426	-	-	-	-	13,426	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	-	1,420	5,379	1,372	264,680	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,268,113	25,148	24,609	174,694	1,042,170	4,001,492	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100	% 0.5	% 0.5	% 3.3	% 19.8	% 75.9	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2016
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
409,440	-	-	-	68,935	340,505	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	-	-	-	-	97,769	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	3,850	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
959,958	27,133	1,444	82,578	520,541	328,262	5 - مطالبات على البنوك
1,738,014	-	-	6,184	75,251	1,656,579	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	967	8,757	126,708	62,627	33,071	8 - بنود نقدية
438,052	54	-	-	68	437,930	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,045	-	-	-	-	6,045	11 - التعرض للقروض المتأخرة
323,470	-	598	4,180	1,825	316,867	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,208,728	32,004	10,799	219,650	729,247	3,217,028	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100	% 0.8	% 0.3	% 5.2	% 17.3	% 76.4	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
333,795	-	-	-	-	333,795	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,628	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
908,668	11,989	-	34,961	599,701	262,017	5 - مطالبات على البنوك
1,921,525	-	-	3,665	117,473	1,800,387	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	826	6,410	79,954	50,804	31,764	8 - بنود نقدية
442,137	13	-	-	29	442,095	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,378	-	-	-	-	13,378	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	-	1,420	5,379	1,372	264,680	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,069,740	20,456	7,830	123,959	769,379	3,148,116	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100.0	% 0.5	% 0.2	% 3.0	% 18.9	% 77.4	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2016
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
306,318	6,158	135	70,351	218,279	11,395	5 - مطالبات على البنوك
1,195,133	-	51,241	40,201	106,361	997,330	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
14,680	119	-	168	97	14,296	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6	-	-	-	-	6	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,516,137	6,277	51,376	110,720	324,737	1,023,027	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100.0	% 0.4	% 3.4	% 7.3	% 21.4	% 67.5	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
247,948	4,573	2,310	39,880	191,599	9,586	5 - مطالبات على البنوك
932,229	-	14,469	10,607	81,095	826,058	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
18,148	119	-	248	97	17,684	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
48	-	-	-	-	48	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,198,373	4,692	16,779	50,735	272,791	853,376	
						• نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي
% 100.0	% 0.4	% 1.4	% 4.2	% 22.8	% 71.2	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2016
409,440	142,849	42,660	83,339	106,043	34,549	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	90,722	3,300	3,575	-	172	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	-	3,850	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,266,276	350,478	41,584	95,291	334,033	444,890	5 - مطالبات على البنوك
2,933,147	1,255,308	467,423	404,168	578,116	228,132	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	-	-	-	-	232,130	8 - بنود نقدية
452,732	421,599	7,345	4,284	4,927	14,577	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,051	-	-	-	-	6,051	11 - التعرض للقروض المتأخرة
323,470	202,844	4,217	438	1,684	114,287	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,724,865	2,463,800	570,379	591,095	1,024,803	1,074,788	
% 100.0	% 43.0	% 10.0	% 10.3	% 17.9	% 18.8	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
333,795	11,871	63,815	80,388	128,252	49,469	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,596	32	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,156,616	375,735	58,424	99,023	38,669	584,765	5 - مطالبات على البنوك
2,853,754	1,860,664	972,211	-	-	20,879	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	-	-	-	693	169,065	8 - بنود نقدية
460,285	440,369	9,225	-	-	10,691	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,426	-	-	-	-	13,426	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	194,852	11,999	955	117	64,928	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,268,113	2,891,087	1,115,706	180,366	167,731	913,223	
% 100.0	% 54.9	% 21.2	% 3.4	% 3.2	% 17.3	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ز - التعرضات للأئتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2016
409,440	142,849	42,660	83,339	106,043	34,549	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	90,722	3,300	3,575	-	172	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	-	3,850	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
959,958	198,092	-	69,847	277,422	414,597	5 - مطالبات على البنوك
1,738,014	640,649	312,127	252,286	390,629	142,323	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	-	-	-	-	232,130	8 - بنود نقدية
438,052	416,500	3,334	1,510	2,919	13,789	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,045	-	-	-	-	6,045	11 - التعرض للقروض المتأخرة
323,470	202,844	4,217	438	1,684	114,287	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,208,728	1,691,656	369,488	410,995	778,697	957,892	
% 100.0	% 40.1	% 8.8	% 9.8	% 18.5	% 22.8	• نسبة مجموع التعرض للأئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2015
333,795	11,871	63,815	80,388	128,252	49,469	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
7,628	7,596	32	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
908,668	140,776	45,435	99,023	38,669	584,765	5 - مطالبات على البنوك
1,921,525	1,077,182	824,224	-	-	20,119	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
169,758	-	-	-	693	169,065	8 - بنود نقدية
442,137	425,634	5,815	-	-	10,688	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
13,378	-	-	-	-	13,378	11 - التعرض للقروض المتأخرة
272,851	194,852	11,999	955	117	64,928	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,069,740	1,857,911	951,320	180,366	167,731	912,412	
% 100.0	% 45.7	% 23.4	% 4.4	% 4.1	% 22.4	• نسبة مجموع التعرض للأئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ج - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2016
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
306,318	152,386	41,584	25,444	56,611	30,293	5 - مطالبات على البنوك
1,195,133	614,659	155,296	151,882	187,487	85,809	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
14,680	5,099	4,011	2,774	2,008	788	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6	-	-	-	-	6	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,516,137	772,144	200,891	180,100	246,106	116,896	
% 100.0	% 50.9	% 13.3	% 11.9	% 16.2	% 7.7	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
247,948	234,959	12,989	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
932,229	783,482	147,987	-	-	760	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
18,148	14,735	3,410	-	-	3	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
48	-	-	-	-	48	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,198,373	1,033,176	164,386	-	-	811	
% 100.0	% 86.2	% 13.7	% 0.0	% 0.0	% 0.1	• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ط - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب المحفظة المعيارية

2015			2016			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
7,444	(2,065)	9,509	749	(593)	1,342	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود نقدية
5,684	(6,684)	12,368	5,123	(5,544)	10,667	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
13,128	(8,749)	21,877	5,872	(6,137)	12,009	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

هـ - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

2015		2016		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5 - مطالبات على البنوك
52	347,488	9,130	465,482	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8 - بنود نقدية
-	42,724	-	41,751	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
52	390,212	9,130	507,233	

ك - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

2015		2016		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
303	337	88	425	5 - مطالبات على البنوك
44,240	100,009	63,726	117,737	6 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8 - بنود نقدية
4,110	5,109	3,383	5,239	9 - الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11 - التعرض للقروض المتأخرة
2,351	3,153	(18,570)	3,869	12 - موجودات أخرى
-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
51,004	108,608	48,627	127,270	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

ل - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2016	• الكويت • آسيا • أوروبا • أمريكا • أخرى
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المخصص المحدد	إجمالي الدين		
90 - 61 يوم	60 - 0 يوم				
9,130	507,233	(6,137)	12,009		
-	-	-	-		
-	-	-	-		
-	-	-	-		
-	-	-	-		
9,130	507,233	(6,137)	12,009		

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2015	• الكويت • آسيا • أوروبا • أمريكا • أخرى
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المخصص المحدد	إجمالي الدين		
90 - 61 يوم	60 - 0 يوم				
52	390,212	(8,749)	21,877		
	-	-			
	-	-			
	-	-			
	-	-			
52	390,212	(8,749)	21,877		

م - الحركة على المخصصات

2015			2016			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
148,631	134,557	14,074	125,338	108,609	16,729	• المخصصات في 1 يناير
(96,958)	-	(96,958)	(85,401)	-	(85,401)	• مبالغ مشطوبة
43	43	-	(6)	(5)	(1)	• فروقات تحويل
25,953	-	25,953	33,898	-	33,898	• مستردات
(1)	-	(1)	(11)	-	(11)	• مضاف لبنك الكويت المركزي
47,670	(25,991)	73,661	67,808	18,666	49,142	• بيان الدخل
125,338	108,609	16,729	141,626	127,270	14,356	

ن- التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2015		2016	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة
333,903	-	409,634	-
-	-	-	-
-	-	97,769	-
-	7,628	-	3,850
270,229	771,134	341,636	802,493
1,772,487	39,672	1,827,000	37,582
-	-	-	-
169,758	-	232,130	-
445,542	-	439,608	-
-	-	-	-
9,483	-	5,554	-
247,822	-	308,411	-
-	-	-	-
3,249,224	818,434	3,661,742	843,925

7 - تخفيف خطر الائتمان :

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن المركز المالي أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمية المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة على النقد والكفالات البنكية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2016				
ألف دينار كويتي				
كما في 31 ديسمبر 2016	إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
1 - مطالبات على جهات سيادية	409,440	-	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	97,769	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	3,850	-	-	-
5 - مطالبات على البنوك	1,266,276	-	-	-
6 - مطالبات على الشركات	2,933,147	723,487	415,981	-
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8 - بنود نقدية	232,130	-	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	452,732	4,301	5,501	-
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	6,051	487	494	-
12 - موجودات أخرى	323,470	30,438	15,059	-
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	5,724,865	758,713	437,035	-
2015				
ألف دينار كويتي				
كما في 31 ديسمبر 2015	إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
1 - مطالبات على جهات سيادية	333,795	-	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	7,628	-	-	-
5 - مطالبات على البنوك	1,156,616	-	-	-
6 - مطالبات على الشركات	2,853,754	819,497	537,511	-
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8 - بنود نقدية	169,758	-	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	460,285	4,067	5,299	-
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	13,426	7,037	3,918	-
12 - موجودات أخرى	272,851	33,117	25,029	-
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	5,268,113	863,718	571,757	-

8 – متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	-	2 - مخاطر مراكز الأسهم
191	388	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4 - مخاطر السلع
-	-	5 - الخيارات
191	388	

9 – مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 30,089 ألف دينار كويتي (2015): 28,003 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 – مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

ألف دينار كويتي		
2015	2016	
177,926	194,137	1 - قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع :
143,842	161,792	- أسهم مسعرة
34,084	32,345	- أسهم غير مسعرة
177,926	194,137	
		3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
2,180	733	
		4 - مجموع (الخسائر) الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
6,212	(2,035)	
		5 - متطلبات رأسمالية
33,754	36,494	- متاحة للبيع

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو:

2015		2016		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
%2@±	%1@±	%2@±	%1@±	
18,120	9,060	21,128	10,564	• دينار كويتي
384	192	1,688	844	• دولار أمريكي
1,064	532	1,392	696	• عملات أخرى
19,568 ±	9,784 ±	24,208 ±	12,104 ±	

12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / عبد الرزاق الكندري

السيد / بدر سليمان الأحمد

السيد / أرشيد الحوري

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يمثل رئاسة اللجنة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السرف في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي والقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها بما يعكس أهداف البنك مع الحفاظ على وحدة وتكامل عمليات البنك ومركزه المالي.

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المكافآت:

- 1 - مراجعة سياسة منح المكافآت بالبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والإشراف على تطبيقها واقتراح أية تعديلات عليها قد تكون ضرورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشركات التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
- 2 - إجراء مراجعة مستقلة لسياسة منح المكافآت أو بناءً على طلب من مجلس الإدارة. ويمكن أن يتم إجراء هذه المراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
- 3 - تقييم كفاءة وفعالية سياسة منح المكافآت بانتظام بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.
- 4 - التأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك قامت بوضع نظم وإجراءات دقيقة وآلية مراقبة فعالة لضمان الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وقرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمكافآت.
- 5 - رفع توصية لمجلس الإدارة حول مستوى وعناصر مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومكافأة أي وظيفة أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة.
- 6 - التحقق من أن سياسة وإجراءات المكافآت التي يطبقها البنك وشركاته التابعة تتماشى مع قواعد ونظم حوكمة الشركات المعمول بها والموضحة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

خلال سنة 2016، لم يتم طلب أية استشارات من جهة استشارية خارجية.

في 29 يونيو 2016، وافق مجلس الإدارة على سياسة منح المكافآت. على أن يتم مراجعتها وتحديثها كل 3 سنوات أو وفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية أو مجلس الإدارة، أيهما أقرب.

فيما يلي العناصر الرئيسية لسياسة منح المكافآت الخاصة بالبنك:

- 1 - يقوم البنك بتطبيق سياسة منح المكافآت التي تشمل كافة موظفي البنك من خلال تطبيق نظام يقوم بتصنيف وتقييم ووصف كافة الوظائف والمهام الموكلة إلى الموظفين الذين يتمتعون بخبرات ومهارات تتماشى مع النظام السالف ذكره.
- 2 - تراعي سياسة منح المكافآت استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في الكويت وكذلك مستويات وسلم الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي والمالي عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
- 3 - تنقسم المكافآت إلى مكافآت ثابتة وتتضمن المرتبات، الأجور الثابتة ومكافآت متغيرة والتي تستند على تقييم أداء الموظفين. غير أنه استناداً إلى قواعد حوكمة الشركات المعمول بها، تشمل المكافآت المتغيرة مكافآت مرتبطة بأداء الموظفين خلال فترة ثلاث سنوات والتي ترتبط كذلك بالمخاطر التي تتطوي عليها الواجبات المنوطة للموظفين، وعليه يمكن استرجاع تلك المكافآت المتغيرة.
- 4 - يخضع جميع الموظفين لتقييم سنوي حيث يتم تحديد كافة المكافآت المتغيرة استناداً إلى هذا التقييم، إن وجدت.

- 5 - كذلك بالنسبة للترقيات وبصرف النظر عن التقييم السنوي للموظفين، فإن نظام الترقيات يراعي حاجة البنك لترقية موظفيه إلى درجات وظيفية أعلى وكذلك مدى استعداد الموظفين لتطوير مهاراتهم لتتماشى مع متطلبات مسؤوليات الوظيفة الجديدة.
- 6 - سيتم تقييم مدراء أقسام الالتزام، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر من قبل رئيس مجلس الإدارة، بحيث لا يتدخل الرئيس التنفيذي في هذا التقييم. وعليه، فإن الترقيات والمكافآت التي ستحددها الإدارة العليا في البنك ستعتمد على هذا التقييم.

وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد للبنك، فإن قسم الالتزام يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة حوكمة الشركات وإدارياً إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، فإن قسم إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر وإدارياً إلى رئيس مجلس الإدارة. وبناءً على ما سبق، فإن الإدارة التنفيذية ليس من شأنها التدخل في التقييم، وكذلك الحال بالنسبة للترقيات المرتبطة بقسمي الالتزام وإدارة المخاطر.

يتم إدارة ممارسات منح المكافآت وفقاً لمقابلة المخاطرة لدى البنك. يأخذ البنك في الاعتبار كافة جوانب وعوامل منح المكافآت المالية لدعم فاعلية إدارة مخاطر البنك.

إن سياسة منح المكافآت لدى البنك مرتبطة بأداء البنك على المدى الطويل وكذلك المدى القصير مع مراعاة تعديل المكافآت المالية الممنوحة للموظفين وذلك لتحقيق التوافق ما بين المخاطر على المدى الطويل والقصير.

تقتضي سياسة البنك أن يُجرى تقييم أداء جميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ومن ثم تحديد الزيادات السنوية بناءً على هذا التقييم. وتجرى عملية التقييم من أجل تحديد والوقوف على مدى مساهمة الموظفين في عمليات البنك وكذلك تزويدهم برؤية تحليلية شاملة حول نقاط القوة والضعف في أدائهم والمهارات التي تحتاج إلى تحسين.

إن معايير تصنيف الأداء مرتبطة بأداء الموظف وكذلك بمستوى سلم الرواتب لدرجته الوظيفية. وتُطبق هذه الإرشادات بشكل متساو على جميع المستويات الوظيفية للموظفين.

يتم النظر في منح مزايا إضافية لمستحقيها من الموظفين بالرجوع إلى تقييم الأداء الذي يرتبط بمعايير التصنيف المحددة بشكل مسبق بالإضافة إلى إرشادات زيادة الرواتب والتي تُطبق بحيادية على مستوى قطاعات البنك.

لم يكن البنك مضطراً لاتخاذ أية تدابير تتعلق بتعديل نظام منح المكافآت بسبب قياسات الأداء الضعيف حتى تاريخه، ولكنه في حالة وقوع مثل هذا الحدث، فإن لجنة ترشحات ومكافآت مجلس الإدارة سوف تتبنى التدابير المناسبة لتعديل سياسات منح المكافآت في هذه المرحلة الزمنية بما يحقق مصالح البنك وموظفيه.

تم وضع سياسة استرداد المكافآت التي تخول مجلس الإدارة استرجاع المكافآت من خلال استرداد جزئي للمكافآت الممنوحة خلال فترة ثلاث سنوات مالية، هي فترة التقويض بمنح تلك المكافآت.

تنقسم مكافآت جميع موظفي البنك إلى ما يلي:

- مكافأة ثابتة

- مكافأة متغيرة

تتكون المكافأة الثابتة من الراتب الأساسي والبدايات والمنافع ذات الصلة (سكن، انتقالات، تعليم، تأمين صحي، تذاكر سفر، منحة، حوافز تعاقدية، إلخ).

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

المكافأة المتغيرة - لا توجد في الوقت الحالي مكافآت متغيرة محددة. اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة مرتين خلال عام 2016. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة، يرجى العلم بأن المكافأة الممنوحة لهؤلاء الأعضاء عن سنة 2016 تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة وأية مهام أخرى أسندت إليهم من قبل مجلس الإدارة. تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات، حيث بلغت 530 ألف دينار كويتي (2015: 529 ألف دينار كويتي).

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين في نهاية 2016:

2015	2016	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,565	1,564	المبلغ المدفوع
1,085	1,306	عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2015	عدد الموظفين	2016	عدد الموظفين	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
				المبالغ المدفوعة لـ:
73	7	42	6	- موظفين كويتيين
388	33	531	79	- موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال سنة 2016:

2015		2016		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	
				ثابتة
-	8,021	-	9,070	- نقدية
-	-	-	-	- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم
-	-	-	-	- أخرى
-	8,021	-	9,070	إجمالي المكافآت الثابتة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2016

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.
يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2016:

2015		2016		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
989	12	1,164	13	الإدارة العليا
6,250	333	6,985	330	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
782	35	921	36	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية
8,021		9,070		



Branch Network	Tel	Fax	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	22464870	مبارك الكبير
Abdulla Mubarak Street	22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	24741951	المطار (الوصول)
Airport (Cargo)	22990235	24712088	المطار (الجمارك)
Al Rai	22990045	22990825	الري
Ali Sabah Al Salem	22990042	23280662	علي صباح السالم
Al Naem	22990056	24571797	النعيم
Al Rabia	22990057	22990547	الرابية
Al Messila	22990065	22990815	المسيلة
Andalus	22990036	24889129	الأندلس
Ardhiya	22990019	24887316	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
Dhaher	22990041	23830726	الظهر
East Ahmadi	22990014	23980434	شرق الأحمدية
Fahaheel	22990066	23929683	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	22531740	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	24744810	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	22990232	هدية
Hawalli	22990016	22616451	حولي
Hawalli (Beirut Str)	22990020	22621904	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	25334632	الجابرية
Jahra	22990007	24551580	الجهراء
Jleeb Al Shyukh	22990063	22990153	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	24745584	خيطان
Khalidiya	22990015	24810549	الخالدية
Labour Unit	22990324	24335895	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	22573880	المنصورية
Ministries Complex	22990031	22474151	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	24711148	العمرية
Qurain	22990024	25440035	القرين
Ras Salmiya	22990033	25719570	رأس السالمية
Regaee	22990050	24893885	الرقعي
Rumaihiya	22990018	22990964	الرميثية
Sabah Al Salem	22990054	22990354	صباح السالم
Sabahiya	22990012	23617302	الصباحية
Salhiya	22990030	22463492	الصالحية
Salmiya	22990023	25727053	السالمية
Salwa	22990051	25610780	سلوى
Sharq	22990026	22454869	شرق
Shuwaikh	22990021	24837952	الشويخ
Six Ring Road	22990034	24345382	الدائري السادس
South Surra	22990055	22990355	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	24877318	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	24817859	سوق الخضار
Yarmouk	22990032	25352182	اليرموك



www.cbk.com



50888225



1-888-225



Commercial Bank of Kuwait



AltijariCBK



التجاري... هو إختيار

50888225



AltijariCBK



Commercial Bank of Kuwait

